الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية

ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵜⴰⵙⵎⴰⵔⵜ ⵏⵜⵣⵔⴼⵜ ⵜⵣⵟⵟⴰⵎⵜ

Union Socialiste des Forces Populaires

مغرب صاعد :
اقتصاديا... اجتماعيا... مؤسساتيا

17 - 18 - 19 أكتوبر 2025

بمركز الشباب والرياضة ببوزنيقة

USFP MAROC

الاتحاد الاشتراكي

I

مشروع الورقة السياسية

- الإصلاحات الدستورية والبناء الديمقراطي ترصيدا للمكتسبات ورفعا للتحديات
- مراجعة المنظومة الانتخابية لكسب رهان الممارسة الديمقراطية
- حقوق الإنسان والحريات العامة، بين التشريعات والسياسات والممارسات
- الدولة الاجتماعية واقع ملموس، وليست شعارا للاستهلاك:
- سيادة القانون ومواصلة إصلاح منظومة العدالة
- الجهوية المتقدمة ومسار اللامركزية واللاتمركز

المؤتمر الثاني عشر

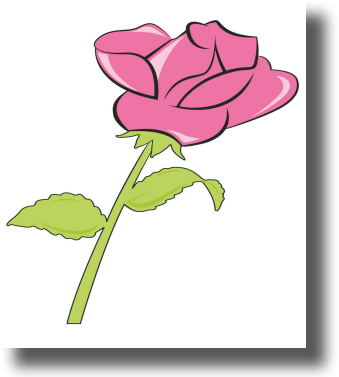

اعتبارا للسياق التاريخي الذي نشأ فيه حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية والذي كان تعبيرا واضحا وصريحا عن حاجة مجتمعية من أجل حزب سياسي تقدمي حداثي، يناضل من أجل بناء دولة القانون، ويسعى لتحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية والمجالية، ويعمل من أجل سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، ويجعل المصلحة العامة ومصلحة الوطن في مقدمة أولوياته وفوق كل الاعتبارات الأخرى؛

واعتبارا لكون المحطة الحزبية الحالية تتزامن مع الذكرى السادسة والستين لتأسيس الحزب، ومع مرور نصف قرن على التقرير الإيديولوجي الذي اعتمده المؤتمر الاستثنائي للحزب لإعلان نضاله المؤسساتي من أجل تحقيق الديمقراطية والتنمية، ومع انصرام أكثر من ربع قرن على تجربة حكومة التناوب التوافقي التي قادها الحزب، وهو ما يتطلب تعزيز التراكمات التاريخية للمسار الحزبي وتطوير التصورات السياسية بما يستجيب للتحولات التي شهدها المجتمع المغربي؛

واستحضارا للأدوار التاريخية التي لعبها حزبنا، والتي تميزت بقيادته لمسيرة النضال الديمقراطي، ولمطالب الإصلاح الدستوري، ولتحقيق العدالة الانتقالية، ولإرساء التناوب الديمقراطي، ولتكريس الدولة الاجتماعية؛

وتقديرا لأهمية ودقة المرحلة الراهنة التي يعيشها بلدنا والعالم والتي تتميز باللايقين، وبعدد من التفاعلات الجيو-استراتيجية، وبالكثير من التحديات والرهانات؛

وتأكيدا من اللجنة السياسية بأن المحطات التنظيمية عبر تاريخ الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ليست فقط مناسبة لتجديد الهياكل والأجهزة القيادية، وإنما هي أيضا فرصة لتحيين وتطوير الوثائق والأدبيات الحزبية والتي تشكل أساس المرجعية السياسية للحزب والمنطلق في بلورة خطابه السياسي وصياغة برامجه الانتخابية؛

وإذ يستحضر التراكمات الإيجابية التي حققها حزبنا عبر مختلف مؤتمراته الحزبية، ويستحضر المساهمات القيمة للقادة التاريخيين للحزب ولجميع مناضلاته ومناضليه، فإن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية يظل انطلاقا من هذه المحطة التاريخية المهمة منفتحا بشكل كبير على كل التطورات الفكرية والسياسية والحقوقية والدستورية التي تعرفها بلادنا، بنفس المسؤولية والجدية التي طبعت مساهماته المعتبرة إلى جانب القوى الوطنية الحية في العديد من المحطات. كما سيظل يقظا في تعاطيه مع التطورات المتسارعة للعالم ومع التغيرات السياسية الإقليمية.

إن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وهو يواصل مساره الحزبي النضالي للمزيد من الحرية والعدالة والتضامن، يضع هذه الوثيقة السياسية التي تؤطرها فكرة مركزية تتمثل في تجديد الفعل السياسي وجعله فعلا مواطنا مبنيا يستهدف أساسا خدمة المصلحة العامة تماشيا مع مرجعية الاتحاد الاشتراكي التي تؤمن بأن الوطن أولا ودائما. وهو ما يتطلب طرح القضايا الأساسية في المشهد السياسي والمجتمعي الراهن، سواء تعلق الأمر بترصيد المكتسبات الديمقراطية وتعزيز الإصلاحات الدستورية وتطوير البناء المؤسساتي والمنظومة التمثيلية، أو تعلق الأمر بتقوية مرتكزات الدولة الاجتماعية ودعم الحقوق والحريات والتفعيل الأنجع للجهوية المتقدمة.

•الإصلاحات الدستورية والبناء الديمقراطي ترصيدا للمكتسبات ورفعا للتحديات:

بالنظر لأهمية الدستور باعتباره التجسيد الديمقراطي للتعاقد السياسي وللعقد الاجتماعي، فإن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية يؤكد على أهمية المكتسبات التي تحققت مع الوثيقة الدستورية لسنة 2011، ويسجل باعتزاز كبير ما حققته بلادنا في مجال الإصلاحات الدستورية والسياسية والتي نتج عنها تعزيز مجال الحقوق والحريات، وتكريس دعامات الديمقراطية التمثيلية، وإقرار آليات الديمقراطية المواطنة والتشاركية، وإقرار مبادئ الحكامة الجيدة. كما يثمن المقتضيات المتعلقة بتعزيز مبدأ الفصل بين السلط، وتقوية صلاحيات البرلمان، وتعزيز مكانة رئيس الحكومة والسلطة التنفيذية، والنص على استقلالية السلطة القضائية ووضع الضمانات اللازمة لتفعيل هذه الاستقلالية.

لكن على الرغم من التقدم الكبير المسجل على مستوى الوثيقة الدستورية، فإن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية يسجل المفارقة بين الروح القوية للدستور والترجمة الفعلية للمقتضيات الدستورية، خاصة أمام التحديات المطروحة في المتصلة باستكمال بناء دولة القانون وإقامة فصل السلط وترسيخ دعامات الديمقراطية. ويسجل أيضا عدم تفعيل مجموعة من المقتضيات الدستورية منها ما يتعلق بالدفع بعدم الدستورية، وعدم إخراج مجموعة من مؤسسات الحكامة لحيز الوجود على الرغم من صدور القوانين المتعلقة بها، وعدم وضع تدابير قانونية تضمن مشاركة فعلية لمغاربة العالم في الانتخابات. كما يسجل التأخر الكبير في تفعيل مجموعة من المبادئ الدستورية من قبيل مبدأ المناصفة، وعدم تفعيل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، والتطبيع مع تضارب المصالح والإثراء غير المشروع والمنافسة غير النزيهة ضدا على أحكام الدستور.

وإذ يسجل عدم احترام والتزام مجموعة من الفاعلين بمقتضيات الدستور وتأويله بشكل غير ديمقراطي الأمر الذي يتعارض مع روح الدستور، فإن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية يثير الانتباه إلى مخاطر هذه الاختلالات وانعكاسها بشكل سلبي على التوازن والتكامل بين المؤسسات من جهة، وعلى صيانة التعددية السياسية من جهة ثانية.

لقد نبهنا في الاتحاد الاشتراكي إلى أن الوضع السياسي الوطني الذي طبعه التغول في بداية تشكل الحكومة، وطبعته ممارسة سياسية مجحفة استهدفت إضعاف العمل المؤسساتي، بات يشي باستهداف المسار الديموقراطي، مدعوما بالكثير من الكيانات الانتهازية المتغولة مما يفرض بلورة الجواب الجدير بأن يعيد التوازن إلى العمل المؤسساتي بين البرلمان وبين الحكومة ومؤسسات الحكامة من جهة، وبين الأغلبية والمعارضة من جهة أخرى، وهو وضع يستشعر الاتحاد أنه ملازم عادة لثقافة التردد والارتعاش التي يعرفها المشهد السياسي، والذي قد يزيد من تقويض المؤسسات الدستورية وفي تعميق الفجوة وعدم الثقة بينها وبين المواطن، ويعطل الأداء المؤسساتي الدستوري والعمل بأدوات المراقبة من قبيل ملتمس الرقابة ولجن تقصي الحقائق، كآليات اشتغال لدى البرلمان والمعارضة خصوصا.

لقد تابعنا كيف سعت المكونات المشكلة للتحالف الحكومي على المستوى المركزي، وفي الجهات والأقاليم والعمالات والجماعات إلى تكريس منطق الهيمنة والتحكم، رغم انعدام التجانس بين هذه المكونات وتعارض مصالحها في العديد من الأحيان. وقد أدى هذا الوضع المختل، على المستوى الجهوي والمحلي، إلى بروز تناقضات وصراعات عرقلت السير العادي في المؤسسات المنتخبة، مما أدى في الكثير من الأحيان إلى تعطيل العملية التنموية وعرقلة الأداء العمومي لخدمة مصالح المواطنات والمواطنين. وأصبحنا نلاحظ إثقال كاهل الإدارة الترابية من خلال توليها تدبير تناقضات الأغلبية في الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات، بدل التفرغ لاختصاصاتها ومهامها المنصوص عليها قانونا.

إن هذه الممارسات المعاكسة لروح الدستور، جعلتنا في الاتحاد نعلن خشيتنا على وطننا من التغول السياسي خوفا من توظيف المؤسسات لضرب التوازن المؤسساتي وتكريس منطق الحزب الوحيد بنظام شمولي يتضمن ثلاثة أحزاب ضدا على المقتضيات الدستورية والديمقراطية والتي أسس لها المغفور له جلالة الملك الحسن الثاني منذ الدستور الأول للبلاد، والتي ناضل من أجلها المغاربة، وعلى رأسهم مناضلاتنا ومناضلينا.

من جهة أخرى، يسجل الاتحاد الاشتراكي إصرار المؤسسة التنفيذية على تحجيم دور المؤسسة التشريعية والرقابية، إذ عرفت الولاية الحكومية الحالية تعطيلا واضحا للمنطق الدستوري الذي يقر بضرورة مساءلة ومحاسبة البرلمان للحكومة. فرغم أن الدستور أقر آليتين مركزيتين في العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، هما المساءلة الأسبوعية للوزراء، والشهرية لرئيس الحكومة، فإن الحكومة أمعنت في تعطيلهما.

لقد سجل المتتبع للحياة السياسية والبرلمانية الوطنية، غياب رئيس الحكومة عن العديد من الجلسات الشهرية، في خرق واضح للفصل 100 من الدستور، بما يُفرغ المساءلة من مضمونها، ويكرس منطق الإفلات من المحاسبة، إضافة إلى أن موضوع المساءلة الشهرية يتم تحديده حضريا بين رئيس الحكومة وأغلبيته، مما حولها إلى جلسة استعراضية عوض أن تكون بروح الدستور محطة للمراقبة والمساءلة.

كما تم تسجيل الغياب المقصود للوزراء عن جلسات المساءلة الأسبوعية، وإلا كيف يتم تفسير أن بعضهم لم يحضر نهائيا لأي من الجلسات. فضلا عن أنه رغم برمجة الجلسات بالتناوب بين الأقطاب الحكومية، فإن نسبة الغياب القطاعية في كل قطب تتجاوز النصف.

ورغم أن دستور المملكة ينص على استقلال السلط وتعاونها، وأن السياسة الجنائية تدخل في اختصاص السلطة الحكومية والتي يجب أن تراقب من طرف البرلمان، إلا أنه منذ تولي هذه الحكومة والبرلمان المغربي عاجز عن ممارسة صلاحياته في الاطلاع على السياسة الجنائية التي تحددها الحكومة وكذا في مراقبتها وتتبع أشغالها. ويُلاحظ أحيانا تدخل للسلطة القضائية في التشريع سواء بالتصريحات أو بإصدار بيانات، أو بتعليمات قد تُقلص من المكتسبات الحقوقية في هذا الإطار.

أضف إلى ذلك الارتجالية في تدبير المالية العمومية، وخاصة خرق مقتضيات المادة 60 من القانون التنظيمي للمالية بشأن فتح اعتمادات إضافية دون مبرر واضح للضرورة الملحة. في سابقة خطيرة، صادقت الحكومة يوم 24 أبريل 2025 على مرسوم بفتح اعتمادات إضافية، وأخبرت البرلمان بذلك بعد أربعة أيام، في خرق للمادة 60 من القانون التنظيمي لقانون المالية، التي تشترط الإخبار المسبق للجنتين الماليتين بمجلسي البرلمان. كما لم تقدم الحكومة أي تفاصيل عن تلك الاعتمادات أو الجهات المستفيدة منها.

لكل ذلك، يؤكد الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بأن هذه الاختلالات تفرض علينا اليوم بلورة الجواب الجدير بأن يعيد التوازن إلى العمل المؤسساتي بين البرلمان وبين الحكومة، وبينهما وبين مؤسسات الحكامة من جهة، وبين الأغلبية والمعارضة من جهة أخرى. الأمر الذي يجعلنا، في نهاية التحليل، نؤكد على ضرورة بناء جبهة سياسية وطنية من أجل ترسيخ الخيار الديموقراطي التنموي، وحماية التوازن المؤسساتي، وصيانة التعددية السياسية ببلادنا.

وأمام الوضع المختل الذي أشرنا إليه أعلاه، وبعد مرور 14 سنة على دستور 2011، يحق التساؤل اليوم بخصوص مدى تحقيق الأهداف المتوخاة منه وتقييم المنجز الدستوري من أجل تجاوز الثغرات أو الصعوبات التي كشفت عنها الممارسة. وفي هذا الصدد، يؤكد الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية على أن ورش الإصلاح الدستوري هو ورش مستدام، ينبغي أن يتواصل بتوافق مع المؤسسة الملكية، بهدف الوصول لإقرار ملكية برلمانية تميز النموذج الديمقراطي المغربي، وتعزز المسار السياسي والديمقراطي والحقوقي ببلادنا.

كما أن الممارسة، منذ إقرار دستور 2011، أظهرت أن بعض المواد والمقتضيات يلزمها تعديلات لما تسببه من لا توازن مؤسساتي، وهو ما يتطلب القيام بمراجعة تستهدف ترسيخا أكبر للتوازن والتكامل بين مختلف المؤسسات، وضمان استقلالية أقوى للسلط، وتكريس نجاعة العمل البرلماني وآلياته الرقابية. ويعتبر الاتحاد بأن ورش الإصلاح الدستوري يجب أن يتمحور أيضا حول تعزيز استقلال القضاء، ووضع ضمانات ملزمة لتحقيق المساواة وتعزيز المناصفة، ومحاربة تضارب المصالح، والفصل بين السياسة والمال، وتطوير الديمقراطية من خلال ضمانات أكبر لتحقيق النزاهة الانتخابية ولتعزيز الديمقراطية التشاركية والمواطنة.

•مراجعة المنظومة الانتخابية لكسب رهان الممارسة الديمقراطية

اعتبارا لأهمية الانتخابات كدعامة رئيسية للديمقراطية ووسيلة للتداول السلمي على المشاركة في الحكم وممارسة السلطة، يؤكد

الحزب على أهمية الوقوف على التأطير القانوني للانتخابات وعلى الشروط السياسية المؤطرة لها وأدوار مختلف الفاعلين في أفق الوصول إلى انتخابات نزيهة وشفافة وأكثر تنافسية في إطار احترام جميع الضوابط القانونية التي من شأنها تطوير المشاركة السياسية وتعزيز الثقة في الفاعلين السياسيين وفي المؤسسات المنتخبة.

وفي هذا الخصوص، يسجل الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بأنه على الرغم من المراجعات التي شهدتها القوانين الانتخابية، فإنها لا تتجاوب مع متطلبات المرحلة الراهنة، حيث ينبغي إقرار منظومة انتخابية جديدة تعزز المشاركة الانتخابية، وتحقق التنافسية النزيهة.

إن الاتحاد الاشتراكي، إذ يظل مصرا على ضرورة الاحتكام إلى روح الدستور وإعادة التوازن إلى العمل المؤسساتي بين البرلمان وبين الحكومة ومؤسسات الحكامة من جهة، وبين الأغلبية والمعارضة من جهة أخرى، يؤكد من جديد بأن بلادنا لن تكون عادلة قوية إلا بمؤسساتها المتوازنة والمتكاملة: حكومة قوية، برلمان قوي بأغلبيته ومعارضته، قضاء نزيه، مؤسسات ناجعة للحكامة الجيدة، ومؤسسات ترابية وتمثيلية فاعلة ومتناغمة.

إن تقوية المؤسسات لن تتم إلا بإعادة الاعتبار للمؤسسات المنتخبة من خلال مراجعة المنظومة التشريعية الانتخابية بما يمكن بلادنا من كسب تحديات التنمية وتعزيز البناء الديمقراطي. وفي هذا الصدد، ما فتئ الحزب يدعو الحكومة إلى ضرورة فتح النقاش بخصوص مراجعة مدونة الانتخابات على مسافة معقولة من استحقاقات 2026، دون تسجيل أي تفاعل بهذا الخصوص على الرغم من اقترابها.

ولذلك، يقر الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بالمسؤولية السياسية للحكومة عن التقاعس والتماطل في فتح ورش إصلاح المنظومة الانتخابية والتمثيلية، من أجل إدخال التعديلات اللازمة لإقرار منظومة تمثيلية قادرة على إفراز مؤسسات منتخبة نزيهة، وضمان مصالحة المواطن مع الشأن المحلي والعام، وترسيخ ثقته في المؤسسات والعمل السياسي.

إن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، ناضل وقدم التضحيات من أجل إقامة صرح الديمقراطية ببلادنا، يعي جيدا، أن التدخل التنموي للدولة المركزية، قد يكون غير كاف للإحاطة بجميع المجالات التنموية، وطنيا وجهويا وإقليميا ومحليا. لذلك يعتبر أن التدخل المركزي للدولة إذا كان مسألة جوهرية في بداية الحصول على الاستقلال، من أجل توحيد التوجهات العامة لسير بلادنا، من خلال الدولة بإداراتها ومؤسساتها ومقاولاتها العمومية، فإن التدبير المركزي اليوم ينبغي أن يقابله تدبير لامركزي. فبالموازاة مع ممثلي الدولة، ينبغي أن يكون للمواطنين أيضا ممثليهم الذين يتدخلون باسمهم، أي بثنائية التدبير المركزي والتدبير اللامركزي التي يعبر عنها بالتدبير عن طريق موظفين وأعوان معينين والتدبير عن طريق مستشارين منتخبين.

وقد ناضل الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية من أجل لامركزية حقيقية، قائمة على منح صلاحيات فعلية للهيئات المنتخبة التي كانت تسمى بالجماعات المحلية، الحضرية والقروية، إذ ساهم حزبنا في أول انتخابات جماعية، حضرية وقروية بتاريخ 29 ماي 1960، حصل فيها على المرتبة الثانية من خلال 30 ٪ من الأصوات، أي 23 ٪ من المقاعد.

ورغم الظروف الصعبة آنذاك، تمكن الاتحاد الاشتراكي من الدفع في اتجاه ميثاق جماعي جديد يحل محل قانون 1960 الذي أصبح متجاوزا بفعل التغيرات المتلاحقة، وتم إقرار ميثاق جماعي جديد بتاريخ 30 شتنبر 1976، وهو الميثاق الذي عمر لفترة طويلة كان الأساسي فيها هو بداية ظهور ملامح اللامركزية الإدارية ببلادنا، رغم هيمنة السلطة المركزية عن طريق نظام الوصاية.

ومن محطة إلى أخرى، تطور عدد المستشارين الاتحاديين بشكل مهم جدا، ساعده في ذلك، نظام الاقتراع الذي كان يربط علاقة مباشرة بين الناخب والمنتخب، مما جعل من حزبنا نموذجا للتنظيم المنسجم. إلا أن التطورات اللاحقة كانت في اتجاهين متناقضين، إذ بقدر ما تم إدخال تعديلات مهمة على الميثاق الجماعي قصد تطويره من حيث التنظيم والصلاحيات، بقدر ما تم الشروع في اعتماد تقنيات وأساليب تبعد الاتحاد الاشتراكي عن تدبير المدن الكبرى التي كان يسيرها. كما تم تغيير أسلوب الاقتراع، بشكل فك الارتباط بين الحزب والناخب والمنتخب، وأصبحت النتائج في غير صالحنا.

ورغم تركيزه على الجماعات المحلية باعتبارها الخلية القاعدية للتنظيم اللامركزي، فإن حزبنا ما فتئ يسجل التخلف الذي كانت تعرفه مجالس العمالات والأقاليم منذ قانون 1963، ومجالس الجهات منذ إحداث الجهات الاقتصادية السبعة سنة 1971. وكان لا يكل من المطالبة بتطوير نظام اللامركزية الإدارية ببلادنا، وجعله أكثر انسجاما، ومنحه صلاحيات مستقلة غير خاضعة للوصاية، حتى تمتلك حرية المبادرة للمساهمة الإيجابية في التنمية المحلية. إلا أنه، مع كامل الأسف، سارت التجربة الاتحادية في اتجاه مغاير.

ومع دستور 2011، صدرت مقتضيات متقدمة جدا في مجال اللامركزية الترابية، وتم تخصيص الباب التاسع بأكمله للجماعات. وهكذا تم تجاوز ذلك التقسيم بين الجماعات الحضرية والقروية، والذي لم يكن له أي مبرر، كما أنه تم وضع مقتضيات واضحة تقوم على مبدأ التدبير الحر، وعلى التعاون والتضامن، بما يسمح للجماعات المختلفة بالمشاركة الفعلية في تدبير شؤونها، بل أن الجماعات الترابية أصبحت لها اختصاصات ذاتية واختصاصات مشتركة مع الدولة واختصاصات منقولة إليها من هذه الأخيرة، مع تمتيعها، في مجالات اختصاصاتها، وداخل دائرتها الترابية، بسلطة تنظيمية لممارسة صلاحياتها. لكن مع الأسف مرة أخرى، لم تكن القوانين التنظيمية في المستوى المطلوب.

وقد ساهم الاتحاد الاشتراكي خلال مناقشة هذه النصوص المتعلقة بالجهات، والعمالات، والأقاليم، والجماعات، بعشرات المقترحات التي كانت تستهدف إرساء دعائم جماعات تساير الأوراش الكبرى التي يقودها صاحب الجلالة؛ والتي جعلت من بلدنا ورشا مفتوحا على المستقبل، تطلب تظافر كل الجهود، لإنجاح العملية التنموية الشاملة.

إن الجماعات الترابية، بمختلف مستوياتها مكون أساسي في العملية التنموية، وهو ما يتطلب الانسجام بين مكونات الأغلبية التي تقودها، ليس من حيث تجميع أحزاب سياسية لتكوين أغلبيات معينة للهيمنة، ولكن الانسجام يكون بجماعات تدبرها أحزاب سياسية ذات برامج حزبية متقاربة وتصور تنموي واضح، يندرج ضمن توجهات السياسة العامة للدولة. ومن أجل بلوغ هذه الأهداف، فإننا نعتبر أن تشكيل هذه الأغلبيات المنسجمة، يتطلب إعادة النظر في المنظومة الانتخابية، وخاصة من زاوية أسلوب الاقتراع.

لقد كانت بلادنا تعتمد أسلوب الاقتراع الفردي الإسمي في دورة واحدة، وأعطى كل النتائج المرجوة منه، لولا أن توسع دائرة التزوير آنذاك، وتدخل السلطة وسماسرة الانتخابات في العملية الانتخابية، وابتداع أساليب للضغط على الناخبات والناخبين من خلال نظام الألوان الذي كان معمولا به، دفعنا في الاتحاد الاشتراكي إلى البحث عن أساليب جديدة.

وبهذا الخصوص، طرح حزبنا الورقة الفريدة في التصويت، ودافع عن أسلوب الاقتراع اللائحي، كخطوة نحو القضاء على أي مظهر من مظاهر تزوير النتائج، ورفع الحرج عن الناخب من خلال أسلوب الورقة الفريدة للتصويت. وقد حصل تطور مهم بهذا الخصوص، لدرجة أنه يمكن القول الآن، أن أسلوب الاقتراع اللائحي، قد استنفذ دوره بالنسبة للجماعات والمقاطعات.

إن العلاقة المباشرة بين الناخب والمنتخب لعبت دورا مهما في تطوير العمل الجماعي، حيث إن العلاقة بين الطرفين، تجعل الناخب قادرا على متابعة أعمال المنتخب، كما تجعل هذا الأخير ملزما بتلبية حاجيات الساكنة التي يقطن وسطها.

وبهذه الطريقة، كانت المسؤوليات واضحة، ليس فقط على مستوى الجماعة، بل أيضا على مستوى العلاقات الحزبية، حيث كان المنتخب يعمل باستمرار على تطوير الأداة الحزبية التي تحافظ له على ناخبيه على مستوى الدائرة الذي يتقاسمها معهم؛ وبذلك، تطور التنظيم الحزبي، وأصبح أكثر اطلاعا وإدراكا

لمشاكل المواطنات والمواطنين.

إلا أن أسلوب اللائحة، غير من هذه المعطيات، وبشكل سلبي، حيث انفك الارتباط بين الناخب والمنتخب أولا على مستوى الدائرة الانتخابية، قبل أن ينتقل إلى فك الارتباط بينهما وبين التنظيم الحزبي. كما أنهى كل وساطة بين الإدارة والمواطنين، خاصة في وقت الأزمات.

لكل ذلك، يدعو الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية إلى العودة لنظام الاقتراع الفردي بالنسبة للجماعات والمقاطعات بما يضمن المحافظة على وحدة المدن، وعلى تمثيلية النساء.

فبالنسبة للجماعات غير المقسمة إلى مقاطعات، فالرجوع للاقتراع الفردي لا يطرح أي إشكالات، مع تسجيل أننا ندعو للمحافظة على مكتسبات النساء، بل وتدعيمها لتحقيق تطلعات نساء المغرب التي دافعن ويدافع الاتحاد الاشتراكي عنها.

أما بالنسبة للجماعات المقسمة إلى مقاطعات، وبما أنه يتم انتخاب الصنفين معا في نفس اللائحة، يدعو الاتحاد إلى أن يكون الترشيح على مستوى المقاطعات فرديا، وبالتالي ينطبق عليه نظام الاقتراع الفردي؛ وأن يكون الترشيح على مستوى مجلس الجماعة لائحيا وفق الأسلوب الحالي. وهكذا، سيكون الناخب أكثر حرية في اختياراته: يختار مرشحا من بين مرشحي المقاطعة، ولائحة ضمن لوائح الترشيح لمجلس الجماعة.

إن هذا الأسلوب سيقوي العلاقة أولا بين المرشحين على المستوى الفردي لنيل مقعد في مجلس المقاطعة، وبين اللوائح التي سيدافعون عنها على مستوى مجلس الجماعة. وهو ما سيقوي الروابط بين الناخب والمنتخب من جهة، وبين المنتخب واللائحة الحزبية التي سيدافع عنها أو ينتمي للحزب الذي رشحها.

وهكذا، تصبح الجماعة، باعتبارها اللبنة الأساسية للتنظيم الترابي، جماعة قائمة على التعبير المباشر عن إرادة الناخبات والناخبين على مستوى كل الجماعات والمقاطعات، لتبقى فقط مجالس الجماعات المقسمة لمقاطعات، وحدها التي تنفرد بالاقتراع اللائحي.

المستند في ذلك أن دستور 2011 في فصله السابع، جعل الأحزاب السياسية تعمل على تأطير المواطنات والمواطنين وتكوينهم السياسي، وعلى تعزيز انخراطهم في الحياة الوطنية، وفي تدبير الشأن العام. لكن، كيف يمكن أن يتأتى ذلك والأحزاب السياسية لا تمتلك سلطة قرب المنتخب من المواطنات والمواطنين، مادام أن نظام اللائحة يباعد بينهم؟ وكيف سيتم إقناع المواطنات والمواطنين بالانخراط في العمل السياسي، وهم بعيدون عن منتخبيهم؟ وكيف نقرب العمل الحزبي من المواطنات والمواطنين وهم يرون البعد الحاصل بينهم وبين منتخبيهم في الدائرة الانتخابية التي يقطنون بها؟

والأكثر من هذا، فإن الأحزاب السياسية وفق الفصل السابع من الدستور دائما، «تساهم في التعبير عن إرادة الناخبين»، والحال أننا نفرض عليهم لوائح قد لا تضم أي مرشح قريب من محل سكناهم.

إن أسلوب الاقتراع الحالي على مستوى الجماعات والمقاطعات، لا يسمح عمليا للأحزاب السياسية بالتعبير الأمثل عن إرادة الناخبين، وأن الاقتراع الفردي كفيل بسد هذه الثغرة.

إن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، كان، وسيظل، مطالبا بالتطبيق السليم لمقتضيات الدستور؛ ويعتبر أن الفرصة مواتية في اللحظة الراهنة لفتح نقاش موسع حول كل المنظومة التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية، سواء على مستوى المنظومة الانتخابية ككل، أو على مستوى القوانين التنظيمية الأربعة: القانون التنظيمي المتعلق بانتخاب أعضاء الجماعات الترابية، والقوانين التنظيمية لكل من الجهات، والعمالات والأقاليم، والجماعات والمقاطعات.

وبالنسبة للاستحقاقات النيابية التي سيحل أجلها في سنة 2026، فإن الاتحاد الاشتراكي، رغم دعوته إلى ضرورة فتح حوار صريح ونزيه حولها منذ مدة خلت، يستغرب عدم تجاوب الحكومة مع مطالبنا وحرصها على حصر المعلومة والإجراء بين مكوناتها، أي بين التغول، خاصة وأن التنسيقات التي تمت بالنسبة لبعض الانتخابات الجزئية أكدت أنهم ماضون إلى الانتخابات القادمة وكأنهم حزب واحد بمرشح واحد، وهو ما يهدد الديمقراطية في بلادنا، خاصة إذا ما ربطنا ذلك بتدبيرهم وتسييرهم لكل الجماعات الترابية: جهات وأقاليم وعمالات وبلديات وجماعات قروية، بل وحتى غرف مهنية. الشيء الذي سيمكنهم من امتياز كبير على باقي الأحزاب في المشهد السياسي.

إن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية متمسك بمطلبه المتعلق بالعودة إلى خلق إطارات للمصاحبة وطنيا من خلال اللجنة الوطنية للانتخابات، ومن خلال اللجان الجهوية والإقليمية والمحلية المخصصة لهذا الغرض. ولذلك، فإن الإشراف على الانتخابات من طرف وزارتي العدل والداخلية فقط تأكد عدم جدواه، وشهد شاهد من أهلها في ما حكاه وزير العدل السابق حماية لمصالح حزبه آنذاك في الوقت الذي لم يستطع الاتحاد الاشتراكي أن يضمن حق ترشيح أحد أعضائه والذي أبلغ في شأنه كلا من وزيري الداخلية والعدل بأن الشكاية المقدمة في حقه شكاية كيدية الهدف منها إقصاء الاتحاد من الترشيح، وهو ما أكدته الأحداث باعتقاله أثناء فترة الترشيح لمنعه من حقه في الترشح، والإبقاء عليه رهن الاعتقال طيلة الحملة الانتخابية وعدم الإفراج عنه إلا بعد انتهائها وانتخاب الرئيس والمكتب بحكم البراءة.

كما يؤكد الاتحاد الاشتراكي على ضرورة الصرامة في وقف استغلال التحالف المتغول لوسائل الدولة من سيارات تابعة للإدارات العمومية والجماعات الترابية أو عربات وآليات لخدمة الأجندة الانتخابية.

أما بالنسبة للانتخابات المهنية، فإن الغرف المهنية الأربعة ببلادنا، تقوم بتأطير ستة (6) قطاعات تشكل جوهر الاقتصاد الوطني. ويتعلق الأمر بالصناعة، والتجارة، والخدمات، والفلاحة، والصناعة التقليدية، والصيد البحري. ولا يخفى أن هذه المجالات ينبغي أن تتظافر الجهود بخصوصها، قصد الاستفادة من مساهمات كل الأطراف.

لكن الملاحظ هو الإقصاء لهذه الغرف من المساهمة الفعلية في العملية التنموية؛ لا لشيء إلا لأنها – على غرار الجماعات الترابية – تضم منتخبين ومنتخبات، يتم اختيارهم بالاقتراع وليس عن طريق التعيين؛ منتخبين ينتمون إلى أحزاب سياسية في أغلب الحالات، وبالتالي يدافعون عن برامج سياسية حزبية.

إن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية يرى أنه من المستعجل إعادة النظر في المنظومة التشريعية والتنظيمية المؤطرة للغرف المهنية الأربعة.

فعلى مستوى تشكيل هذه الغرف المهنية الأربعة، ينبغي إدخال المزيد من الشفافية على العملية الانتخابية؛ وينبغي أن يتم ذلك بنفس المقتضيات التي تؤطر الاستحقاقات الأخرى.

إن القانون رقم 9.97 المتعلق بمدونة الانتخابات، رغم أنه قد أدخلت عليه تعديلات متعددة منذ سنة 1997 إلى الآن، إلا أننا في حاجة إلى نص منسجم ومتكامل يحل الإشكالات القانونية الواقعية التي ما زالت قائمة لحد الآن:

فكيف يمكن تصور أن كل ما يتعلق بالجماعات الترابية، بما فيها النظام الانتخابي، قد نظمها دستور 2011 بمقتضى قوانين تنظيمية؛ وأنه تم إلغاء كل المقتضيات المتعلقة بها من مدونة الانتخابات؛ في الوقت الذي ما زالت فيه هناك بعض المقتضيات المتعلقة بالجماعات الترابية سارية المفعول لحد الآن؟

وتكفي الإشارة إلى أن مدونة الانتخابات، ما زالت تحمل عنوانا فرعيا تحت اسم: «الأحكام المشتركة لتنظيم الاستفتاءات وانتخاب المستشارين الجهويين وأعضاء مجالس العمالات والأقاليم وأعضاء مجالس الجماعات الحضرية والقروية ومجالس المقاطعات وأعضاء الغرف المهنية».

إن هذه الثغرة القانونية لا يمكن أن تستمر، وبالتالي ينبغي سحب هذا العنوان من هذا النص القانوني؛ ثم بعد ذلك إعادة تنظيم التسجيل في اللوائح الانتخابية لكل غرفة، وإعادة النظر في تشكيل اللجنة الإدارية التي يرأسها العامل وتعويضه بقاض على غرار الجماعات، وإلزامية تسليم اللوائح الانتخابية للأحزاب السياسية، إلى غير ذلك مما ينبغي فتح النقاش حوله.

أما على مستوى الصلاحيات، فإن الديمقراطية التشاركية لا تقتضي الاستماع لهذه الغرف، وجعل مهامها الرئيسية قائمة على أساس تقديم الاستشارة على مختلف المستويات الوطنية والجهوية والإقليمية والمحلية، بل يجب إشراكها في العمل التنموي، نظرا لأهمية مختلف المجالات التي تشتغل فيها. وهو ما يستدعي تجاوز فكرة التعامل مع الغرف المهنية على أنها هيئات لتمثيل الفئات المهنية المعنية؛ ولذا، وجب تجاوز ما يتعلق بالمهام التمثيلية، والمهام الاستشارية، أو حتى مهام الدعم والترويج والتوجيه، لجعل المنتخبين في صلب العملية التنموية الشاملة لبلادنا بتمكينهم من كل الاختصاصات والصلاحيات كما هو شأن نظرائهم في الغرف المهنية للدول المتقدمة.

إن التنظيم الترابي لبلادنا، وفق الفصل

الأول من الدستور، «تنظيم لامركزي، يقوم على الجهوية المتقدمة»؛ ولذا، وجب اعتماد كل آليات اللامركزية: سواء كانت لامركزية ترابية على صعيد الجماعات والمقاطعات، أو العمالات والأقاليم، أو الجهات؛ أو كانت لامركزية على صعيد المؤسسات العمومية التي تعتبر الغرف المعنية الأربعة أحد مكوناتها.

وسيبقى الاتحاد الاشتراكي مدافعا عن التوازن المنشود بين التدخلات المركزية للدولة والتي يتم التخفيف منها عن طريق اللاتمركز، وبين الهيئات اللامركزية بمختلف أصنافها. ولذلك، يدعو الاتحاد إلى إقامة التوازن بين البنيات الإدارية التي تعتمد على مبدأ التعيين لتمثيل الدولة، والهيئات التي تقوم على أساس الانتخاب لتمثيلية المواطن.

إن الاتحاد الاشتراكي سيواصل معركته ضد الفساد الانتخابي داعيا إلى ضرورة وضع الضمانات الكافية لمحاربة المفسدين الانتخابيين، والتصدي لاستعمال المال بشكل غير قانوني في الحملات الانتخابية، وزجر استغلال الأموال والممتلكات العمومية في الحملات الانتخابية.

•حقوق الإنسان والحريات العامة، بين التشريعات والسياسات والممارسات:

يعتبر الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، أن المسألة الحقوقية تعد من صلب المعارك السياسية التي خاضها من أجل وضع أسس الديمقراطية ودولة الحق والقانون في بلادنا. وقد أسس توجهاته الفكرية وبرامجه السياسية ومواقفه المبدئية وشعاراته العملية على القيم والمبادئ الكونية لحقوق الإنسان من حرية وكرامة إنسانية ومساواة وعدالة اجتماعية ومشاركة سياسية وغيرها. وقد ظل حزبنا حاملا لراية الإقرار بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتعارف عليها كونيا وجعلها واقعا معاشا بالنسبة لكل فئات الشعب المغربي، بالدفاع المستميت عن الحق في الحياة والأمان الشخصي والحماية القانونية والعدالة الاجتماعية والمساواة والكرامة الإنسانية وعن حرية التعبير والتفكير والوجدان، وعن الحق في التربية والتعليم والصحة والشغل والسكن وغيرها من الحقوق الأساسية المتأصلة في الإنسان.

ولم يتوقف الحزب عند رفع الشعارات المبدئية، بل عمل على خلق الآليات التأطيرية لتمكين كل الفئات الشعبية من التعبير الفعال والمسؤول عن همومها والدفاع عن مطالبها العادلة والمشروعة وذلك بتأسيس العديد من المنظمات الحقوقية والمركزيات النقابية وجمعيات الدفاع عن الحقوق الإنسانية لبعض الفئات كالنساء والشباب والفئات المعوزة، والعديد من جمعيات المجتمع المدني في مختلف المجالات الاجتماعية والتنموية والثقافية. هذه التنظيمات المدنية التي لعبت على مدار عقود من الزمن دورا محوريا في تناسق وانسجام مع النضالات السياسية التي خاضها حزبنا. بل انخرط مناضلاته ومناضلوه ميدانيا، وبقوة، في كل المعارك التي شهدتها الساحة السياسية والاجتماعية والحقوقية، وأدى الحزب في سبيل ذلك ضريبة في شكل تضحيات بلغت حد استهداف حياة قادته ورموزه وشن حملات الاعتقالات التعسفية والمحاكم الصورية في حقهم، والزج بهم في غياب المعتقلات السرية والعلانية، وتعريضهم للتعذيب الوحشي أو محاولات الاغتيال، وشن حملات من الطرد التعسفي وفرض النفي الاضطراري في حق العديد من قادة الحزب ومناضلاته ومناضليه، وتشريد أسرهم وعائلاتهم، وهي الانتهاكات الجسيمة التي أقرت بها كل من الهيئة المستقلة للتحكيم وهيئة الإنصاف والمصالحة في تقاريرها.

وإذا كانت بلادنا اليوم تنعم بقدر هام من الحقوق والحريات الأساسية بعد عقود من الصراع المرير والنضال المتواصل والتي قدم خلالها الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية التضحيات الجسام، فإنه كحزب وطني تقدمي مؤمن بقيم ومبادئ الحرية والمساواة والعدالة، لا يدعي بلوغ الكمال في ما تحقق من مكاسب رغم أهميتها، وهو ما يفرض عليه المزيد من النضال والتضحية من أجل توسيع هوامش الحريات والحقوق الأساسية الإنسانية.

إن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية يثير الانتباه للموجة الشعبوية المعادية لحقوق الإنسان، والتي أصبحت تتبنى خطابا يناهض المؤسسات الأممية، ويهاجم الاتفاقيات الدولية، ويدعو للتمييز والعنصرية، ويشيد بالإبادة والمعاملات غير الإنسانية... وما يقع في فلسطين خير دليل على ذلك، حيث أصبحت المنظومة الحقوقية الدولية دون جدوى.

وإذ يسجل الحزب بإيجابية التفاعل الإيجابي للمملكة المغربية مع الآليات الأممية لحقوق الإنسان، ويسجل تطور مجال الحقوق المدنية والسياسية خصوصا بعد مسار العدالة الانتقالية الذي جسدته هيئة الإنصاف والمصالحة والتوصيات الوجيهة المضمنة في تقريرها الختامي، وأيضا المكتسبات المهمة في مجال الحقوق والحريات التي تضمنها دستور 2011 والذي نص على مجموعة من المبادئ المتعارف عليها دوليا في مجال حقوق الإنسان، فإنه يؤكد أهمية حرص المؤسسات الحكومية المعنية على مواصلة التفاعل الإيجابي مع التقارير الدولية المتعلقة بواقع وتطور الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية ببلادنا.

لكن على الرغم من كل ما تم تحقيقه في مجال الحقوق والحريات، فإن الاتحاد الاشتراكي يسجل عدم ضمان فعلية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وعدم التفعيل الكامل للطابع الرسمي للأمازيغية. كما يسجل تدهور القدرة الشرائية للمواطنات والمواطنين، وتزايد نسبة الفقر والهشاشة، خصوصا في ظل سياسة ليبرالية تركز على التوازنات الماكرو-اقتصادية أكثر من تركيزها على التوازنات الاجتماعية، وفي ظل ارتفاع نسبة التضخم وغلاء الأسعار، وعدم قدرة السياسات الحكومية المعتمدة على تحسين وضعية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية من قبيل الصحة والتعليم الجيد والسكن اللائق والماء الشروب... فعدد الأطباء بالنسبة لعدد الساكنة لا يرقى للحد الأدنى في المعايير الدولية، ومؤشرات التعليم الجيد في تراجع كبير، والعديد من المناطق لا تتوفر على الماء الصالح للشرب، والسكن غير اللائق في توسع كبير، ونسبة البطالة في تزايد مستمر ...

واستنادا إلى مواقفه المبدئية في اعتبار حقوق الإنسان حقوق كونية غير قابلة للتجزئة، فإن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية يؤكد على ضرورة وضع سياسة حقوقية ناجعة وقادرة على ضمان فعلية جميع الحقوق والحريات الدستورية بما فيها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. ويشدد على أهمية اعتماد المقاربة الحقوقية في جميع السياسات العمومية وفي مختلف المراحل بما فيها الإعداد والتنفيذ والتتبع والتقييم، وتعميم مقاربة النوع الاجتماعي في كل السياسات القطاعية، وتحقيق العدالة المجالية ضمانا لحقوق المرتفقين في الحصول على خدمات ذات جودة، وتخصيص الموارد اللازمة للنهوض بمنظومة حقوق الإنسان.

إن الاتحاد الاشتراكي يدعو إلى ضرورة التحيين المنتظم للخطة الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان بناء على مقاربة تشاركية تقوم على إشراك جميع المعنيين والفاعلين بما فيهم المنظمات النسائية والجمعيات الحقوقية، وذلك إعمالا للحقوق والحريات كما هي مكرسة في الوثيقة الدستورية والالتزامات الدولية التي صادقت عليها المملكة المغربية.

•الدولة الاجتماعية واقع ملموس، وليست شعارا للاستهلاك:

لقد شكل مطلب الدول الاجتماعية أحد أهم المطالب التي بادر إلى طرحها وتطويرها حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية. فمنذ تأسيس الحزب، وعبر مختلف المحطات التاريخية والسياسية التي مر منها، ظل الحزب حاملا لمشروع الدولة الاجتماعية ومدافعا عن مقوماتها.

ولأهمية دعامات ومقومات الدولة الاجتماعية خصوصا بعد الإصلاحات والتراكمات التي عرفتها بلادنا في هذا المجال، والتي بدأت مع حكومة التناوب التوافقي التي ترأسها الأستاذ عبد الرحمان اليوسفي، واعتبارا لأهميتها أيضا بالنسبة لأجيال الحاضر والمستقبل، فإن الاتحاد الاشتراكي يدعو إلى التقييم الدوري لواقع تفعيل مجموع أوراش الدولة الاجتماعية، وتجميع الخلاصات والتوصيات التي من شأنها تعزيز وتجويد هذه الأوراش وترصيد مكتسباتها وتطويرها لضمان استجابة فعلية للحاجيات الاجتماعية الرئيسة لكافة المواطنات والمواطنين.

لقد تبين بالملموس أن الحكومة تجعل من الدولة الاجتماعية مجرد شعار للاستهلاك، لأنها خلال مختلف القوانين المالية التي اعتمدتها، انحازت لإجراءات وسياسات عمومية تقع على النقيض من طموح الدولة الاجتماعية، وفضلت – بحكم المرجعيات السياسية للمكونات المشكلة لها – فرض سياسات ليبرالية، محافظة وإقصائية.

فعن أية دولة اجتماعية، نتحدث في ظل تفاقم البطالة وازداد تدهور الأوضاع الاجتماعية، حيث ارتفع معدل البطالة إلى 13,6 % سنة 2024، وبلغ 39,5 % في صفوف الشباب، و20,8 % بين النساء؟

لـقـد كشف الاتـحـاد الاشـتـراكـي استسلام الحكومة أمام التوازنات المالية التقنية على حساب التوازنات الاجتماعية الإنسانية مما يؤكد غياب الـوعـي السياسي بأولوية البعد الاجتماعي في الأداء الاقتصادي، واعتبار النفقات الاجتماعية استثمارا استراتيجيا حقيقيا، وليس استهلاكا غير منتج يزيد من الإنفاق العمومي ويثقل كاهل الميزانية العامة للدولة.

إن الدولة الاجتماعية، كما هي في الأدبيات الأصيلة للاتحاد الاشتراكي، بمرجعيته الاشتراكية الديمقراطية، تعدّ بالفعل خيارا سياسيا استراتيجيا يقترن بالسياسة العامة لبلادنا للارتقاء بالمنظومة الاقتصادية والاجتماعية وتطوير مسارها الديمقراطي والتنموي. وهي السياسة العامة التي أطلقها جلالة الملك على إثر التداعيات السلبية لجائحة كوفيد 19، والتي أعادت تموقع الدولة من جديد للقيام بأدوارها العمومية الكاملة في المجالات الاجتماعية الأساسية.

•سيادة القانون ومواصلة إصلاح منظومة العدالة:

إن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية يعتبر أن تحقيق دولـة الحق والقانون يعد إحدى ركائز المجتمع الديمقراطي، وبالتالي فإن سيادة القانون كفيلة بضمان ممارسة الحقوق والحريات الأساسية، والحد من جميع أشكال العنف، وإرجاع الثقة للمواطنات والمواطنين في تطبيق القانون في مواجهة الدولة نفسها. وهو ما يستلزم تطبيق المقتضيات الدستورية المتعلقة بسيادة القانون، وعدم رجعيته، وتفعيل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، ومحاربة الفساد، وكل أشكال الشطط في استعمال السلطة واستغلال مواقع النفوذ.

ويعتبر الاتحاد أنه ينبغي العمل بكل حزم على اعتماد آليات حقيقية لمحاربة الفساد بكل مظاهره وعلى جميع مستوياته، وخاصة فصل سلطة المال والأعمال والنفوذ عن السياسة وفضاءاتها، ورفع إيقاع تفعيل السياسة الجنائية عبر تقوية الآليات القانونية في محاربة الفساد المالي. وفي هذا الصدد، يظل الاتحاد الاشتراكي متشبثا بإخراج هيئة قضايا الدولة إلى حيز الوجود من أجل وقاية مختلف مرافق الدولة من المخاطر القانونية والتوفر على آليات مركزية في مجال محاربة الفساد وهدر المال العام، وهي الهيئة التي ضمنها الفريق الاشتراكي بمجلس النواب ضمن مقترح القانون المتكامل الذي تقدم به خلال ثلاث ولايات نيابية متواصلة دون أن يجد أي تفاعل معه من طرف الحكومة.

إن مبدأ سيادة القانون يعد أحد المرتكزات الأساسية في ما يتعلق بمواصلة ورش الإصلاح الشمولي لمنظومة العدالة وفق رؤية مندمج ومقاربة تشاركية تضمن مساهمة الجميع في هـذا الـورش الاستراتيجي. فالأمر يهم ترسيخ قواعد السلطة القضائية المستقلة، والتي تتطلب بدورها ملاءمة وإصلاحا للمنظومة بأكملها، سواء على مستوى التنظيم القضائي، والحق في المحاكمة العادلة، والمراجعة الشاملة للقوانين الموضوعية والمسطرية التي أصبحت مُتجاوزة، أو على مستوى المهن القانونية والقضائية.

ولذلك، ما زال الاتحاد الاشتراكي يعتبر أن ورش إصلاح منظومة العدالة سيظل مفتوحا، وسيستمر في الدفاع بخصوصه عن بدائل تتجاوب وانتظارات المواطنات والمواطنين بخصوص عدالة مستقلة ونزيهة، وقوانين عادلة ومُنصفة، تعود بشكل إيجابي على التنمية الشاملة المستدامة ببلادنا.

وعـلاوة على الإصـلاحـات القضائية المؤسساتية، يؤكد الاتحاد الاشتراكي أن إصلاح منظومة العدالة ينبغي أن يمس الجانب المرفقي، المرتبط بتقديم الخدمات للمواطنات والمواطنين، والـتـي تشمل كل مراحل التقاضي. فضمان حق الولوج للقضاء، وحُسْن تدبير الزمن القضائي، وإصدار الأحكام في آجال معقولة، وإرسال وتسلم الوثائق المرتبطة بالملفات القضائية، وتبليغ وتنفيذ الحكام القضائية، كلها عناصر تتطلب إصلاحا يتماشى مع المستجدات الدستورية، ويتطلب استمرار المقاربة التشاركية في وضع وتعديل النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل. وبهذا الخصوص، يسجل الاتحاد الاشتراكي بأن مختلف الوظائف والمهن القانونية والقضائية تقوم بدور محوري، وهو ما يتطلب ضرورة فتح قنوات التشاور بين العاملين فيها والمشرفين على تدبيرها.

•الجهوية المتقدمة ومسار اللامركزية واللاتمركز:

لقد عرفت بلادنا خلال العقود الأخيرة إصلاحات جوهرية في التنظيم الترابي للمملكة، حيث تمت دسترة نظام الجهوية المتقدمة، وصدرت قوانين تنظيمية جديدة خاصة بالجهات ومجالس العمالات والأقاليم والجماعات، كما صدر ميثاق اللاتمركز، وصدرت العديد من المراسيم، كما وضعت برامج التنمية الجهوية وبرامج تنمية العمالات والأقاليم وبرامج عمل الجماعات... لكن على الرغم من أهمية الإصلاحات التي عرفتها بلادنا في هذا الخصوص، يسجل الملاحظ التأخر الكبير في تسريع تفعيل ورش الجهوية المتقدمة، والبطء في تفعيل ميثاق اللاتمركز ونقل الصلاحيات من المركز إلى المستويات الجهوية، والتأخر الكبير في تفعيل برنامج التنمية، وغياب العدالة المجالية... وهو ما نبه إليه الاتحاد الاشتراكي في العديد من المحطات والمناسبات، داعيا الحكومة إلى الكف عن هدر الزمن السياسي والحكومي وتداركه بالإسراع في تفعيل الجهوية المتقدمة.

إن الاتحاد الاشتراكي راهن، ويراهن دائما على أن إعطاء دينامية نوعية جديدة للفعل التنموي الشامل، يقتضي اعتماد سياسة فعالة لإدارة التراب الوطني بالشكل الملائم، الذي يسمح بالمساهمة الإيجابية للساكنة في تدبير شؤونها. ومن هذا المنطلق، اعتبر الحزب، أن المستوى الجهوي، مجال واعد بامتياز، استنادا على الدراسات والأبحاث التي تمت في إطار الحوار الوطني لإعداد التراب، وعلى المنظور الخاص للحزب، المرتكز على اعتبار الجهوية، عنصر أساسي لتصريف المشروع الاقتصادي التنموي.

وإذا كـان الـدسـتـور، قـد وضـع أسسا مهمة لإقامة نظام للجهوية المتقدمة، فإن تطبيقه عبر القوانين التنظيمية ذات الصلة بالجماعات الترابية، ما زال لم يُحقق المرجو منه، لأنه تم اختزال الجهات في حدود مستوى معين من هذه الجماعات الترابية، رغم أنها تحتل مكان الصدارة بين هذه الجماعات.

إن الجهة ليست مجرد مؤسسات مُنتخبة بالاقتراع العام المباشر، ذات صلاحيات مُحددة حصريا بالنصوص التشريعية والتنظيمية، بل هي أبعد من ذلك، إذ ينبغي تطويرها من خلال جعل اختصاصات الجهات قاعدة عامة، وتدخل الدولة هو استثناء فقط. فالاتحاد الاشتراكي، يعتبر أن الجهة ليست مجرد مجموعة مشاريع منفصلة عن بعضها البعض، بل مشروع وطني استراتيجي يندرج ضمن الرؤية الوطنية للجهة التي عليها أن تقوم على أساس إبراز عنصر التضامن والاستغلال الأمثل لكل ثروات الجهات لما فيه مصلحة الجميع.

ويتطلب هذا الأمر، إعادة النظر في علاقة الدولة وممثليها بالمجالس الجهوية بشكل لا يجعل من الطرف الأول وصيا ومراقبا ومسؤولا عن تطبيق القانون، بل شريكا ومواكبا ومساعدا للثاني في إنجاز مهامه، مع ما يتطلبه الأمر مرحليا من تدخلات لصندوق التضامن بين الجهات لتمكين الجهات الناقصة التجهيز والبنيات التحتية، من وضع برامجها استنادا على هذا البرنامج الوطني. وبالموازاة مع ذلك، يعتبر الحزب أن تسريع مسلسل اللاتمركز ضروري لفتح علاقة مباشرة بين المصالح الخارجية لمختلف الوزارات والمجالس الجهوية،

الاتحاد الاشتراكي

II

مشروع الورقة الثقافية

من أجل تعاقد ثقافي حداثي بمنظور نقدي متحرر و متجدد في أفق انعقاد المؤتمر الوطني الثاني عشر

تشخيص أولي للواقع الثقافي المغربي:

-المحور الأول: في ضرورة المراجعة النقدية للتصور الاتحادي حول الثقافة

المحور الثاني: الثقافة رافعة للتحول الديموقراطي وبناء الإنسان.

- الثقافة والمواطنة
- الثقافة ومؤسسات التنشئة الاجتماعية
- الثقافة وتحديات الرقمنة والذكاء الاصطناعي

- المحور الثالث: التعدد الثقافي واللغوي رافعة لمغرب التماسك وتفعيل الحقوق الثقافية والعدالة المجالية:

-الآفاق المستقبلية: نحو تعاقد ثقافي بِنَفَسٍ نقدي متجدد (خلاصات وتوصيات)

يعقد حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية مؤتمره الوطني الثاني عشر، أيام 16 و17 و18 أكتوبر 2025، في سياق دينامية تنظيمية وسياسية تكتسي دلالتها الخاصة بالنظر إلى الموقع المتقدم للحزب على صعيد المعارضة المؤسساتية، وفي ظل تحولات دولية ووطنية ذات أبعاد متعددة ومتشابكة، ترخي بظلالها الأكيدة على المعطيات العامة والخاصة ببلادنا، وهو ما يتطلب في إطار إعداد الورقة الثقافية للمؤتمر 12 استثمار ما تم ترصيده فكريًا ومذهبيا من أرضيات ثقافية ومقترحات متقدمة في هذا الجانب، والاستئناس بما أنتجته رموزه التاريخية من رؤى ومشاريع نوعية مواكبة لمجموع التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم بأسره.

ومن منطلق استيعاب المعطيات الموضوعية المبنية على التحليل الملموس للواقع واستشراف آفاق النهوض بالمجتمع، وفي إطار الحوار الخلاق مع المنجز الثقافي الكوني وآفاقه المفتوحة على المتعدد واللانهائي، مع استحضار المكتسبات الحقوقية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية لدستور 2011، وكذا منجز النموذج التنموي الجديد ومقترحاته في الشأن الثقافي... كل ذلك يستدعي منا في هذه اللحظة الحزبية المفصلية، التأمل في مضامين الإرث المذهبي للحزب على مستوى سياقاته المتعاقبة والمختلفة الحاملة لمواقف وتصورات وإسهامات دالة، شكلت رافعة مركزية في معركة النضال من أجل التحديث والتنوير بما تطرحه هذه المعركة من تحديات راهنية ومستقبلية، ظل الحقل الثقافي يواجهها ضمن تحولات بنيوية عرفها المجتمع المغربي، وكان الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية منخرطا في صميم الفعل والممارسة؛ يقود معركة التغيير بكل أبعادها السياسية والفكرية، ويُحَيِّنُ أدواته التحليلية في قراءة الواقع واستنطاق مُضمَراته، مع ما يستلزمه الأمر من تجديد في التصورَ الثقافي والمنهج والممارسة؛ المسنودة بالخبرة التاريخية وامتلاك الرؤية والمبادرة والأهلية لتسطير تعاقد ثقافي حداثي بمنظور نقدي تحرري متجدد، ووعي يَتَنَزَّلُ الثقافة منزلة العنصر المحوري والعصب المفصلي، الذي يأتي في طليعة المداخل المُوَجِّهَة لأي تحول أو إبدال أو استنهاض مجتمعي منشود ومأمول ومطلوب نظريًا وموضوعيا ومؤسساتيا.

تشخيص أولي للواقع الثقافي المغربي

لا يمكن مساءلة الواقع الثقافي المغربي والنهوض بممكناته، دون الانطلاق من تشخيص يرصد الأعطاب البنيوية والوظيفية، التي يمكن تسجيل أهمها في ما يأتي:

•الافتقار إلى منظور شمولي نسقي مؤسساتي يجعل من الثقافة قاطرة للإصلاح، ومدخلا رئيسا للتغيير الشامل، الهادف إلى تجذير الفعل الثقافي في الجسم المجتمعي، بوصفه أداة للنهوض بالواقع السياسي والحقوقي والاجتماعي للإنسية المغربية.

•قصور الوعي المؤسساتي الذي ما يزال سجين العجز السياسي وغياب أي إرادة فعلية تحسم مع الاختيارات التي تختزل الثقافة في بعدها الفلكلوري، وتكرس من ثمة، هامشيتها وثانويتها على مستوى البرامج الحكومية والميزانيات المرصودة لهذا القطاع المهم.

•تغييب البعد الجهوي في التعاطي مع الشأن الثقافي، مع ما يمثله ذلك من إهدار فرص الاستثمار الناجع للتعدد الثقافي والغنى الهوياتي والثروة الرمزية التي يحملها هذا البعد.

•تفاقم الاختلالات المنتجة لسياسات انتقائية ومحدودة الرؤية، ساهم في تعميق الفوارق الثقافية محليًا وجهويا، وفي غياب الإنصاف المجالي.

•غياب التخطيط لهندسة ثقافية تربط الاستثمار في الموارد الثقافية بالاقتصاد المنتج للثروة، والمعزز للعرض الثقافي الجهوي بكل أبعاده، ودعمه بكافة الوسائل والآليات.

•القصور على مستوى تأهيل الموارد البشرية القادرة على إدارة الشأن الثقافي، وتفعيل مبادئ الحكامة الثقافية، وخلق إمكانات اقتصادية لتشجيع الاستثمار في هذا المكون.

•غياب استراتيجية إعلامية ثقافية من شأنها المساهمة في تشكيل الوعي الجمعي القائم على المشترك الثقافي في تعدديته وغناه الهوياتي وانفتاحه على الكوني.

•الانتظارية التي تطبع تنزيل المضامين الدستورية، والآفاق التي فتحتها على مستوى تدبير التعدد الثقافي والتنصيص على الحقوق الثقافية، وتفعيل آليات النهوض بالوضع الثقافي المغربي.

ويتضح من خلال قراءة موضوعية لهذه الاختلالات التي يعرفها الحقل الثقافي المغربي منذ الاستقلال، أن الحاجة أضحت ملحة للوقوف عند الأسباب الثاوية وراء عوامل الجمود والانتظارية القاتلة التي تعمل على تأبيد داء العطب، بفعل اعتماد مرجعيات تستبعد الثقافة من حسابات التنمية ورهاناتها، مما تسبب في مفاقمة واقع العجز، واستدامة عناصره الكابحة لأي مبادرة مؤسساتية تروم بناء تصورات جديدة وفارقة للقطع النهائي والحاسم مع هذا المنطق، وهو ما يستدعي منا كحزب تميز مشروعه المجتمعي بالانتصار لقيم الثقافة والفكر، ووضعها في قلب معركة التغيير، أن نجعل من الثقافة واجهة مركزية للتعاطي مع فلسفة الإصلاح عبر منظور شمولي عقلاني حداثي، يشكل سدا منيعا أمام المد المحافظ والرجعي والنزوعات النيوليبرالية المكرسة لديكتاتورية السوق والتسليع والتنميط والاستلاب وتشييئ الإنسان ونفيه.

وبناءً عليه، يمكن بسط عدد من التساؤلات التي يمكن أن تمثل خريطة طريق لأي تصور ثقافي نسقي وشامل:

•فأي تصور اتحادي يستجيب اليوم للتحولات المجتمعية، ويجيب على الانتظارات، ويلبي حاجة الإنسان المغربي إلى الثقافة والإبداع والوجدان؟

•كيف نجعل من الثقافة رافعة لتأطير التحولات المجتمعية وتحريك الفعل السياسي، في أفق تعزيز المكتسبات الديموقراطية ورفع التحديات التنموية؟

•ما الأدوار التي يمكن أن تؤديها الثقافة اليوم، أمام الانفجار الرقمي وتعدد وسائط الاتصال وفتوحات الذكاء الاصطناعي؟

•كيف يمكن الاستثمار في التعدد الثقافي واللغوي، وعكس ذلك على مستوى بناء الشخصية المغربية، والتمكين لقيم التنوير والتحرر الفكري والعدالة الاجتماعية والمجالية؟

ومن المُوَائم في هذا السياق، التأكيد على أن هذه التسَاؤلات تشكل في مجملها نوعا من العصف الذهني، ودعوة مفتوحة للتفكير الجماعي والحزبي بصوت مسموع، من أجل إبداع الصيغ الممكنة لتدشين إصلاح مؤسساتي على قاعدة ثقافية، وجعل محطة

المؤتمر الوطني، لحظةً لخلق أجواء التجاوب والحوار الخلاّق والمنتج، بين الحزب بأطره النسائية والشبابية والثقافية، ومختلف الفاعلين في المشهد العام، لذلك، تفرض المسؤولية الملقاة على عاتقنا في هذه المرحلة الدقيقة، بلورة وتسطير توجهات ثقافية مستوعبة لمجموع التحولات المجتمعية، وما تطرحه من تحديات ورهانات مفتوحة على المستقبل.

المحور الأول:

في ضرورة المراجعة النقدية للتصور الاتحادي حول الثقافة

شكل المشروع الثقافي لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، منذ التأسيس، أحد أركان الفعل النضالي والسياسي، إذ انخرط الحزب في الدفاع عن الثقافة بوصفها فعلا تحرريا، ومجالا لصون الكرامة الإنسانية وإغناء الهوية وتوسيع أفق الوعي، في تلازم جدلي مع المشروع السياسي الديمقراطي الاجتماعي للحزب. فمنذ تأسيسه، لم يفصل الاتحاد الاشتراكي بين النضال من أجل الديمقراطية وبناء الدولة الحديثة، وبين معركة تحرير العقل وإعادة الاعتبار للإنسان في كليته، باعتباره ذاتا حرة، قادرة على إنتاج المعنى وممارسة النقد ومقاومة كل أشكال التجهيل والتدجين الفردي والجماعي، بغاية ضمان الحقوق الثقافية بوصفها قاعدة صلبة لمجتمع المواطنة والمعرفة المُحَصّنة لأفراده في زمن اللايقين وتشظي الحقائق وتعدديتها، من خلال الارتقاء بالذوق والوجدان وملكة الإبداع لدى الشخصية المغربية المتميزة بغناها الثقافي واللغوي والرؤيوي للعالم وتفاعلها مع الكوني، وانتظامها في الأفق الإنساني، دون استلاب أو اغتراب ثقافيين يمارسان عبر عدد من السلط الرمزية، فضلا عن وسائل التواصل الاجتماعي والوسائط السمعية والبصرية، ودون تعطيل لفاعلية العقل، وتنميط للذوق، وقولبة للسلوك، وتزييف للمخيال، وتسطيح للوعي، وفي الوقت ذاته، دون انغلاق أو توحش يؤدي إلى تكبيل الإرادات وتجميدها، والإجهاز على التماسك الهوياتي للنسيج المجتمعي.

وبناءً عليه، نعتبر أن أي نقاش راهني يلتحم بالثقافة، أو ينطلق مداره العام من رؤيتها، هو في صميمه؛ تفكير في الإنسان وأبعاده الوجودية الفردية والجماعية، وتساؤل حول كينونته، وطرح لقضايا مصيرية تشغل العالم وتعقيداته، وتأمل في مآلات قيم الاختلاف والغيرية والعيش المشترك، ذلك أن ارتهان الثقافة اليوم، لأبعاد ومظاهر متنوعة، متعددة، مُرَكّبَة ومشروطة بجملة من التحولات الكبرى العاصفة، وفي زمن يوصف باللايقين؛ حيث لا مكان لسرديات مركزية أو إيديولوجيات خلاصية ترى العالم والإنسان من جانب واحد وضيق، يصير هنا مفهوم الثقافة أكثر تعقيدا، نظرا للبنية المركبة للموضوع، واعتبارا كذلك لسياقه الخاص المحكوم جدليا بعدد من الاختيارات المذهبية التي تفرض نفسها بالضرورة... غير أن هذه الثوابت أو القواعد أو المنطلقات المرجعية ومهما بَدَتْ وَجَاهَتُهَا، لا يجب أن تلغي عددا من الإبدالات والمتغيرات الفارقة، كما لا يجب أَنْ تَحُول أو تُكَبِّل وجهة النقاش الذي يجب أن يتحرر من عائقين مركزيين؛ يتلخصان في: وثوقية الكوني، ووثنية الخصوصي... وينهل بالمقابل، من منجزات الفكر المعاصر، وفلسفة الاختلاف والمغايرة والصيرورة، ما يؤسس لوعي نقدي متقدم، تساؤلي، استنهاضي، تحرري... يستفز أحيازَ الفهم المحافظ، انطلاقا من بلورة أفكار متجددة ومفتوحة تَنْكتبُ من محبرة التساؤل والاستشكال، وتعيش سَفَرَهَا الدائم وتَرَحُّلَهَا المستمر خارج أي ادعاء زائف بالاكتمال والوثوقية والسير في الاتجاه المعاكس لقيم التنوير وفلسفة الاختلاف واستضافة المستقبل.

وفي هذا الإطار، وبالنظر إلى موقعنا، كحزب اشتراكي ديمقراطي حامل لمشروع مجتمعي حداثي يبني رؤيته انطلاقا من الثقافة التنويرية المنفتحة على المتاح البشري، ويعتد في الوقت نفسه، بالأصيل في مجتمعنا، بمرجعيته الدينية المستوعبة لقيم الاجتهاد العقلي والأنماط الثقافية المميزة للشخصية المغربية...كل ذلك، يقتضي منا إعادة النظر في والتصورات والمفاهيم التي أقام عليها حزبنا مشروعه الثقافي، على هدي التحولات الجذرية التي تخترق مجتمعنا وتؤثر فيه، ووفق ما نعيشه اليوم من عناصر استجدت في بنية الدولة والمجتمع، ومن تحديات متنامية تطول القيم والمنظومات الرمزية والمعرفية... كل هذا يحتم علينا، كاتحاديات واتحاديين، إعادة التفكير في السؤال الثقافي بوصفه سؤالا مركزيا في معركة التغيير الشامل، ونقطة ارتكاز لأي فعل سياسي مدني يستهدف تحصين الإنسان المغربي في زمن الانفجار الرقمي، وانحسار الثوابت، وتنامي النزعات الشعبوية واتساع مساحات التطرف بكل ألوانه.

على هذا الأساس، يمكن النظر إلى أهم الاعتبارات الذاتية والموضوعية في ضرورة المراجعة النقدية للتصور الاتحادي حول الثقافة، انطلاقا من مجموع العناصر الآتية:

•أهمية التعاطي مع المسألة الثقافية من منظور نسقي يخترق كل الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية والتربوية والرقميات المستحدثة... ومن الضروري، تبعا لذلك، استيعاب مجموع التحولات التي تمر بها المجتمعات اليوم، وتقديم أجوبة متقدمة تضع الإنسان في قلب هذه التحولات، لكونه كائنا ثقافيا بكل ما تحمله هذه الكلمة من محددات لكينونته المادية والفكرية واللغوية والرمزية، وبأنماط تفكيره وسلوكه ومعتقداته وقيمه الدينية والأخلاقية وبإنتاجاته المادية واللامادية، وهي بالضرورة علاقة متغيرة وليست ثابتة، تطبع انتماءه للبيئة الثقافية الفردية والجمعية، وهويته وأشكال ارتباطاته بذاته وبالغير والعالم المحيط به.

•اعتبار الثقافة ركنا أصيلا في البناء الديمقراطي وتحقيق المواطنة الكاملة، وركيزة أساس لكسب رهانات التنمية وحقوق الإنسان، الشيء الذي يقتضي منا العمل على تسطير استراتيجية ثقافية شاملة تتمفصل حولها كل هذه الأبعاد السالفة الذكر.

•أهمية البعد الثقافي في التكوين وبناء التراكم النوعي، والتمرس على النقاش السياسي وأشكال المعرفة، الضروريين لكل مناضل/ة يحمل مشروعا اشتراكيا تحرريا تقدميا، مُؤَسَّسا على قيم الفكر المعاصر وقادرا على مواجهة قوى ارتكاسية تكوصية محافظة، بغاية الدفاع عن الطرح الحزبي حول المسألة الثقافية في أبعادها الشمولية.

•النظر إلى الثقافة بوصفها الموجه الأساس للسياسة، لكونها ليست ترفا أو مصفوفة من الكماليات ذات أدوار ثانوية هدفها تأثيث المشهد العام، وأن العمل السياسي في غياب ثقافة مؤطرة وموجهة، يظل عملا أجوف مجردا من الوظيفة النقدية للثقافة، التي تملك وحدها مفاتيح تطوير آلياته على مستوى الوعي والممارسة، وتخصيب مساهمته في تأطير المجتمع، ونشر قيم الحرية والاختلاف والغيرية...

•الوقوف عند مخاطر ابتعاد السياسي عن المثقف وإحداث أية قطيعة محتملة في العلاقة بينهما، في الوقت الذي يتطلب الأمر وجود تلاق وترابط وتكامل بينهما، بشكل يسمح بتجاوز العجز البنيوي الذي يعرفه المجتمع، ومن هنا التأكيد على الأدوار الحيوية للمثقف/ة من خلال كتاباته وإنتاجاته، وسلطته المعرفية ورؤيته النقدية، للمساهمة في إذكاء الوعي السياسي والثقافي والمجتمعي، ببوصلة فكرية وتوجه واضحي المعالم، دفاعا عن قيم الديموقراطية وحقوق الإنسان تنظيرا وممارسة...

•أهمية التمييز بين حق المواطن/ة في قناعاته الثقافية التي تنتصر للقيم الإنسانية، وحقه في المعارف الضرورية للمشاركة في الخيارات الرئيسة على المستوى الفردي والجماعي، وبين حقه كذلك، في الولوج إلى الثقافة المتمثل في المشاركة الثقافية، واستعمال وسائل التواصل والتعبير، وبالتالي إمكانية إنشاء ثقافته الخاصة به من خلال الإنتاج والإبداع والتكوين.

•تحيين المرتكز الثقافي في مذكرة الاتحاد الاشتراكي المقدمة إلى لجنة النموذج التنموي، باعتباره عنصرا

رئيسا لدعم الديمقراطية والتنمية، إضافة إلى باقي المرتكزات المؤسساتية والاقتصادية والاجتماعية والمجتمعية، بوصفها آليات سياسية واقتصادية واجتماعية، من شأن أجرأتها؛ وضع البلاد في سكة التحديث والتقدم، مع ضرورة حماية التنوع الثقافي واللغوي في إطار الوحدة الوطنية، وفسح المجال أمام مساهمات أقوى وأنجع لمختلف التعبيرات واللغات المحلية في الثقافة الوطنية، وتعزيز الوضعية الاعتبارية للغتين العربية والأمازيغية. مع الانفتاح على اللغات الحية.

•تعزيز مكانة الثقافة في فكر الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، لأنها مُكَوِّنٌ بنيوي في تصوره للدولة والمجتمع، وعَامِلٌ محدد في صياغة هويته النضالية، حيث اعتُبر النضال الثقافي ضرورة استراتيجية، في مواجهة الاستبداد، والتصدي للنزعات الظلامية، ومقاومة الرداءة واستراتيجيات التتفيه. فالمنظور الاتحادي للثقافة ينبني دوما على مقاربة شمولية، تُدرج الثقافة في بعدها الرمزي والمعرفي والتربوي ضمن رهانات التحديث المجتمعي، باعتبارها الرافعة الأساس للتحرر والإبداع والمواطنة الفاعلة.

•الاستثمار الإيجابي لمساهمة الحزب ودوره التاريخي في بلورة خطاب عقلاني، منفتح، تنويري، متحرر، يتسلح بالنقد كأداة للتفكيك والتركيب، ويجعل من الثقافة مجالا للصراع الرمزي ضد استراتيجيات الاستلاب والتسطيح وتغييب العقل، وفي هذا السياق، راكمت التجربة الاتحادية تراثا غنيا في الحقل الثقافي، سواء من خلال منابر الحزب الإعلامية المكتوبة (التحرير، المحرر، الاتحاد الاشتراكي،...)، أو عبر مناضليه ورموزه الفكرية، أو من خلال إسهامه في صوغ سياسات ثقافية عمومية تراعي التعدد والانفتاح والحداثة، دون أن ننسى التراكم النوعي لتجربة التناوب التوافقي بقيادة الأستاذ عبد الرحمن اليوسفي، الذي شكل في إطارها الإصلاح الثقافي، ركنا منصهرا في الإصلاحات الشاملة السياسية والمؤسساتية، المُجَسِّدَة لإرادة الحزب في بلورة مشروع ثقافي، يستجيب لدقة المرحلة ويُرْسي لبنات سياسة ثقافية شاملة ومندمجة، وذلك في إطار مشروع مجتمعي متعدد الأبعاد والمستويات يشتبك مع أعطابه البنيوية بجرأة فكرية، تلامس عمق الإشكال ولاتتأخر في صياغة أجوبة لحسم هذه الأعطال، وفتحها على ممكنات الفعل الثقافي الموكول له وحده، إحداث التحولات الفارقة في حياة الإنسان والمجتمع المغربيين.

وفي ظل هذا السياق البالغ التعقيد، لابد من طرح تساؤلات مُلحّة، تستدعي من الحزب بلورة أجوبة سياسَية ثقافية، على أساس عقلاني من قبيل:

•كيف نجعل من الثقافة عنصرا مركزيا يحرك الفعل السياسي ويوجه استراتيجية النضال الديمقراطي؟ وكيف تساهم المؤسسات المجتمعية في القيام بالوظيفة الثقافية، على مستوى التربية والتكوين والتأطير وتشكيل الوعي الجماعي؟

•ما هي العلاقة التي يجب أن تربط بين الفعل السياسي والفعل الثقافي؟ وما هي حدود الترابط والتأثير بينهما؟ وهل يستقيم العمل السياسي من دون مرجعية ثقافية محددة أو موجهة ومتجددة؟

•ما الأدوار الجديدة التي يمكن أن ينهض بها المثقف اليوم أمام اتساع مساحات سطوة الرقمي، وبروز الفاعل الافتراضي كبديل للتأثير والاستقطاب؟ ونزوع التكنوقراطي إلى إلغاء الفاعل السياسي والمثقف؟

•لماذا ظلت الثقافة في السياسات العمومية شأنا ثانويا على هامش الأجندات الحكومية المتعاقبة، خاصة بعد التنصيص الدستوري عليها؟

•كيف يمكن تفعيل الحقوق الثقافية واللغوية المنصوص عليها في الدستور المغربي لسنة 2011، وتحقيق عدالة ثقافية مجالية جهوية ومحلية تنتصر للتعدد الثقافي؟

•أية استراتيجيات لضمان إصلاح ثقافي جذري يستجيب لتطلعات المغاربة، في ظل فشل السياسات العمومية لبلورة فعل ثقافي مستدام؟

•ما هي العوامل الذاتية والموضوعية التي أدت إلى تراجع منسوب النخب السياسية المثقفة داخل الإطارات المدنية والأحزاب الوطنية والتقدمية ذات المرجعية الحداثية؟

• ما هي أدوار كل مؤسسات التنشئة الاجتماعية خاصة المدرسة والجامعة والإعلام، في بناء وعي ثقافي جماعي يناهض الرداءة ويواجه استراتيجيات التتفيه والتسطيح وتسليع الفن والمعرفة؟

•ما موقع الثورة الرقمية اليوم في المشروع الثقافي الاتحادي؟ وكيف يمكن إدماج هذا البعد المستجد، في تصريف مواقف الحزب وتشكيل الوعي السياسي والحقوقي ببلادنا؟

•ما هي آليات بلورة فكر اتحادي ثقافي ينهل من إرثه المذهبي، ويتفاعل مع متطلبات التحرر والتنوير والتغيير اليوم؟

•كيف نجعل من التعدد الثقافي واللغوي رافدا أساسا لتشكيل الهوية المغربية المطبوعة بالغنى والتعدد، وبناء الشخصية المغربية المنفتحة؟

إن هذه الأسئلة المشروعة، في واقع يعرف اختلالات بنيوية ووظيفية، تطول المشهد الثقافي المغربي منذ الاستقلال، على مستوى التنظير والممارسة والتأطير، طيلة عقود من التدبير الحكومي المفتقد للرؤية الثقافية، تضعنا اليوم ونحن في محطة المؤتمر الوطني 12 لحزبنا، أمام ضرورة التفكير في بلورة تصور حزبي ثقافي، جديد، متجدد، يؤسس لمقاربة شمولية تجعل من الثقافة عنصرا بنيوياً في النموذج التنموي الديمقراطي، وتربط بين الحقوق الثقافية والحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وتجعل من التنوع الثقافي واللغوي عنصرا حيويا لتعزيز الهوية المغربية المتعددة، وتقوية أواصر التماسك المجتمعي بمقومات المواطنة والمعرفة والعدالة الاجتماعية وكرامة الإنسان المغربي.

المحور الثاني:

الثقافة رافعة للتحول الديموقراطي وبناء الإنسان

يعيش المغرب اليوم، على وقع تحولات جارفة عالمية ومحلية، تطول منظومة القيم وأنماط العيش والعلاقات داخل المجتمع الواحد، بفعل تداعيات العولمة، واستفحال الليبرالية المتوحشة، وهيمنة الفردية، والانفجار الرقمي، وتنامي النزوعات المحافظة بشتى مرجعياتها وتلاوينها، التي تزيد من مساحات الالتباس وانحسار حقوق الإنسان والديموقراطية على المستوى العالمي... وهو ما يستدعي منا كحزب اشتراكي، ضرورة التفكير الجدي في الثقافة، والانطلاق من اشتراطاتها الموضوعية، بوصفها أداة التغيير المُفضي للتحول الديموقراطي، وإعادة بناء الذات الجَماعية، وتشكيل الوعي النقدي المُؤَهَّل وحده، لمقارعة استراتيجيات الاستلاب الفكريَ وإلغاء كينونة الإنسان.

•الثقافة والمواطنة:

يضع المشروع المجتمعي الديموقراطي الحداثي للاتحاد الاشتراكي، الثقافة في صلب النضال من أجل الديموقراطية والمواطنة الكاملة، إذ لا يمكن بناء مجتمع ديمقراطي في غياب مواطن/ة، لا ينعم بالحقوق والحريات، فلا مواطنة حرة دون شرط ثقافي نقدي، يتيح مساءلة السلطة، وخلق المعنى، والتأثير في مجرى التاريخ وتحولاته، لأن الثقافة تتجسد في منظومة القيم والمعارف والتصورات التي تؤطر حياة الأفراد والجماعات، وتبني المشترك الذي يؤطر البعد الإنساني والوجداني في تعدديته وثرائه، وهي بهذا المعنى، أداة للتحرر من الجهل والتبعية والإقصاء وممارسة كافة أشكال التمييز، وكذلك؛ وسيلة لإعادة بناء الذات الجماعية على أسس تعددية عقلانية، تقطع مع الانغلاق وتنبذ التعصب بكل أطيافه، والخرافة والتحريض على الكراهية... وتعد هذه الاشتراطات، من مقومات المجتمع الحداثي المُرْتكِز إلى الثقافة وأدوارها ومهامها المنوطة بها في تنمية المجتمع والأفراد، وهو ما يعزز تصورنا في الاتحاد الاشتراكي لإحداث التحولات من خلال الثقافة وبواسطتها، وعيا منا بأن رسم خرائط ديموقراطية فعلية تأخذ أبعادًا جهوية وإقليمية، بما يستجيب لقيم المساواة وتكافؤ الفرص فئويا ومجاليا، ويساهم في التفعيل الملموس للعدالة الاجتماعية والتماسك المجتمعي، وفي الرفع من منسوب الوعي السياسي والديموقراطي... هو التجسيد الواقعي للاستثمار في الثقافة، وتحديدا، في الانسان المغربي الحامل لهذه الثقافة، والناقل لها عبر مؤسسات التنشئة الاجتماعية، لأنه مهما بلغنا من تطور في مجال تحديث البنيات التحتية، فإن الاستثمار الفعلي، يتجلى في الإنسان والمدارك والأفكار، بوصفها تمثل صمام أمان للتنمية البشرية والتطور الشامل.

إن الحاجة للثقافة اليوم، سواء في شقها المعرفي والفكري، أو في تعبيراتها الإبداعية والفنية والجمالية، لفئات اجتماعية عديدة، هي ضرورة في زمن يعرف تحولات كبرى، والاستثمار في التنمية الثقافية، هو استثمار

متجدد في الزمن المغربي، مرتبط بسؤال الهوية، والانتماء المتعدد للتربة المغربية في أبعادها اللغوية والثقافية والتعبيرية المختلفة.

وبناءً عليه، يتوجب علينا:

•وضع المسألة الثقافية في سلم الأولويات الديموقراطية والتنموية، لأنها شرط جدلي موضوعي للتحول الديموقراطي في جميع أبعاده، وهو ما يعني أن المرتكز الثقافي هو مدخل استراتيجي لأي إصلاح ممكن.

•ترجمة الإصلاح إلى واقع ملموس، لن يتحقق إلا عبر بناء الإنسان؛ لأن الثقافة تؤدي أدوارا مجتمعية، ووظائف رمزية مؤثرة في اللغة، وأنساق القيم السائدة، والعلاقات، والمخيال والوجدان، ونظام الوعي واللاوعي الجمعيين، لذلك يجب التبئيرعلى هذا البعد الحيوي، حتى لا نكرس منطق إعادة إنتاج الأعطاب وإدامتها وإهدار الفرص الممكنة للإقلاع.

•التركيز في البعد الثقافي على بناء الشخصية المغربية المنخرطة في قلب هذه التحولات، والفاعلة في توجيه بوصلتها، من منطلق الإسهام الإيجابي النابع من وعي سياسي وحس تنويري وفكر نقدي متحرر لمواجهة أشكال العنف الوثوقي المحافظ.

•النظر إلى الثقافة بوصفها موردا خصبا لاستنبات قيم التحرر الفكري والمعرفي والإبداعي، الكفيلة وحدها بتأهيل الإنسان المغربي، وموضعته في قلب الفعل الديموقراطي الهادف إلى التغيير.

•تجسيد المنظور الثقافي وترجمته إلى سياسات عمومية ضامنة لدمقرطة الدولة والمجتمع، والارتقاء بالإنسان المغربي، وإشاعة قيم الأمن الروحي والوجداني، وانفتاح الذات المغربية على المنجز الحضاري الإنساني، والوعي بالغيرية والاختلاف واستضافة الآخر.

•الانفتاح الواعي المسلح بأدوات فكرية تُحَاورُ الفكر المعاصر، وتُناظرُه بآليات نقدية، وتستثمر مُمْكناته في تطويَر وسائل العمل الحزبي، والقَطعَ مع طابعها التقليداني، ومسلماتها المُعيقة أحيانا للتفكير، وللوظيفة النقدية للمثقف الذي لا يجب أن يتحول إلى بوق حزبي يرتهن إلى الحسابات الظرفية الضيقة، المدفوعة بمنطق تبرير ما لا يُبَرَّر... بل إلى جَرَس يُنَبِّهُ إلى الأفخاخ والمزالق التي يمكن أن يسقط فيها السياسي.

•الثقافة ومؤسسات التنشئة الاجتماعية:

تُعَدُّ العلاقة بين الثقافة ومؤسسات التنشئة الاجتماعية في ظل التحولات المجتمعية، من القضايا الملحة في مساءلة علاقة الثقافي بالتربوي والاجتماعي، وعلى الخصوص الوظيفة الثقافية لهذه المؤسسات، فهل مازال في الإمكان الحديث عن دورها، كقنوات حاملة للثقافة في أبعادها الروحية والأخلاقية والقيمية والإبداعية والفنية؟ أم إن واقع الإكراهات والاختلالات التي تعيشها على مستوى مهامها تجعل من وظائفها الثقافية، وظائف تعرف أعطابا واختلالات وهل يعني ذلك أننا أمام انحسار أو توقف للوظيفة الثقافية لمؤسسات التنشئة؟ ونعني بذلك الأسرة والمدرسة والجامعة... ماهي تأثيرات اكتساح العالم الرقمي على أدائها لوظيفتها الثقافية، وقدرتها على تنشئة الأجيال، وتأهيل النخب بما يساهم في تقدم المجتمع، وتقوية البناء المؤسساتي برمته؟

ثم هل هناك إنتاج لثقافة خارج حدود مؤسسات لم تكتمل بعد ملامحها، خصوصا مع التماهي الحاصل اليوم بفعل المحتوى الرقمي، وسلطته العابرة للحدود والمسيطرة على أنماط السلوك والعلاقات والشعور بالانتماء؟

إننا، كحزب وطني حامل لمشروع سياسي اشتراكي ديموقراطي، وفاعل ثقافي فكري حداثي، ظل طيلة مساره النضالي الطويل يعتبر أن النهوض بالمدرسة والجامعة، يقع في قلب التطور المجتمعي، وإنجاز التغيير المنشود، إذ يؤكد في هذا الباب، على ضرورة ردم الفجوة القائمة بين الثقافة ومؤسسات التنشئة الاجتماعية، وذلك من منطلق إسهامنا الفعال في إصلاح حقيقي للمنظومة التعليمية والتربوية، بمنطق الحرص الدائم، وفي كل محطات الإصلاح، على المراجعة الجذرية لمضامين التعليم ومناهجه، برؤى ثقافية معرفية تساهم في تشكيل الوعي الثقافي، وإذكاء الفكر النقدي، واستنبات أسس التفكير العلمي في ذهنيات المتعلمات والمتعلمين، التي ترى الحقيقة بمنظور نسبي، وتعيد بناء علاقة الخصوصي بالكوني، انطلاقا من حمولة إنسانية وقيمية منفتحة على المشترك والإبداع والابتكار الإنساني، بما يضمن إرساء قواعد التنوير والتحرر والتعايش المشترك وفلسفة الاختلاف واستضافة الآخر، وهو ما يستدعي منا:

•وضع المدرسة في قلب الرؤية الثقافية للإصلاح، للإسهام في إنجاز مهام التحول الديموقراطي وترسيخ المواطنة الكاملة، بكل ما يتطلبه ذلك، من توفير الإمكانات المادية والبشرية، والضمانات القانونية للخروج من المفارقة الصارخة المُسَجَّلة على مستوى غياب أي أثر ملموس عَاكِس لمجتمع المعرفة والحداثة والديموقراطية، وَمُستجيب لتطلعات أبنائه إلى بيئة مدرسية مُفْعَمَة بالحياة والأجواء الفنية والجمالية والعقلانية.

•إدماج قيم الفكر المعاصر في المناهج التربوية والبرامج المقررة والمضامين والمحتويات المعرفية، للخروج من وضعية تعطيل الوظيفة الثقافية، التي من المفروض والمنطقي أن تكون مُشكِلَةً للإطار الحاكم لنسق المنظومة التربوية والتعليمية؛ من مراحل التعليم الأولي إلى مستويات التحصيل الجامعي.

•إعادة بناء المتخيل الثقافي الرائج في المدرسة المغربية بما ينحاز إلى مرجعيات ترى الحقيقة من منظور نسبي، والقطع مع جملة الأعطاب التي تكرست نتيجة التردد الذي يطبع برامج الإصلاح، والعمل وفق رؤية استراتيجية لسد الفجوة بين التعليمي والثقافي، والخروج من دوامة ضعف المردودية وانحسار الحس النقدي.

•استرجاع المدرسة والجامعة لدورها الريادي في إنتاج النخب القادرة على تأطير المجتمع، والاشتباك مع إشكالاته بوعي نقدي، ومسؤولية فكرية، وحس وطني، يعلي من شأن الاستثمار في العنصر البشري، من خلال خلق فرص الارتقاء الاجتماعي والاقتصادي، وتمكينه منها.

•التأكيد على أن تعزيز قيم السلوك المدني للأفراد والمواطنين، يمر لزَامًا عبر آليات التنشئة الاجتماعية للمدرسة وَالجامعة؛ الكفيلة وحدها بتحصين المجتمع وتمنيعه من نزوعات العنف والخطابات المعادية للحياة.

•الانفتاح المتبادل بين المدرسة والجامعة مع محيطهما السوسيوثقافي، بغاية إغناء البعد الثقافي، وتعزيز قيم التعدد والاختلاف والحرية، مما يفرض مسؤوليات جسيمة على كل مكونات النسيج الاجتماعي والاقتصادي للنهوض بهذه المهمة، والإسهام الإيجابي فيها، خدمة للصالح الوطني وتطلعات المغرب إلى مجتمع العلم والمعرفة والمواطنة الحرة والمسؤولة.

•الثقافة وتحديات الرقمنة والذكاء الاصطناعي:

جعلت التحولات الكبرى للثورة الرقمية والذكاء الاصطناعي من مفهوم الثقافة بضاعة معولمة قابلة للإنتاج والتسويق، بعدما اكتسح مفهوم السوق والإنتاج والثروة عالم اليوم مع انتشار المد النيو ليبرالي، كل ذلك أدى إلى تراجع أدوار المثقفين، وإمكانات التأطير السياسي والمدني في المجتمع، وبطبيعة الحال، إذا كانت لهذا الوضع أسبابه الذاتية ودواعيه الموضوعية، فإن سؤال التأطير الحزبي في ظل ما هو رقمي، يطرح نفسه بإلحاح شديد، خاصة أن هذه الثورة الرقمية، وفرت إمكانات جديدة لظهور أطياف مختلفة لمتدخلين آخرين بقبعات متباينة النوازع، في سوء تدبير لمجال الحرية والحق في التعبير، وفي تداول مبتذل للقيم الديموقراطية، وتبخيس للحس الإنساني الوجداني والإبداعي، حيث اختزلت الهوية الوطنية في كل غناها المتعدد إلى دائرة مفترضة للاستهلاك توارى فيها مفهوم المواطن المتفاعل مع العصر وتحولاته، والمتملك للمعرفة العلمية والثقافة الكونية، وتحول إلى كائن افتراضي جديد يقع تحت رحمة الخوارزميات والبرمجيات المحددة سلفا، هذا الوضع كرس واقع الانفصال عن الذات والمجتمع، وأصبح الإبحار في الفضاء الأزرق بديلا عن الاهتمام بالحياة الفعلية بكل تعقيداتها وتجاذباتها، وهذا بالطبع كانت له آثاره البالغة على مستوى قيام المؤسسات الاجتماعية بوظائفها في إنتاج النماذج الثقافية وضبط مساراتها، فكانت النتيجة تراجع فعالية الأسرة والمدرسة والأحزاب وجمعيات المجتمع المدني، التي حل محلها الفاعل الافتراضي بكل سلطته التأثيرية في التوجيه وتشكيل الرؤى وأنماط السلوك والقيم والوجدان العام.

إن اختيار الاحتماء بالفضاء الأزرق، ساهم

لا محالة في برمجة أنماط من السلوك والفكر، إضافة إلى التحكم في الأذواق والميولات والرغبات والآراء المختلفة والمتباينة، لأن عين الرقيب الإلكتروني تتسلل إلى كل فضاء كيفما كانت طبيعته.

إن هذه التحديات على ضرورتها تفرض علينا كحزب يعقد مؤتمره الوطني 12 عشر، في ظل تقلبات عالمية وإقليمية، لا تحمل يقينا في مخرجاتها، خاصة على مستوى آثارها في الجانب الثقافي بحمولته وتنوع تركيبته وتعدد أبعاده، أن يكون في قلب هذه المعادلة الرقمية، وخوض غمار التجربة بما لها وما عليها، من منطلق رؤية علمية إستشرافية تنخرط في هذه الثورة بوعي مُتقد مُتفكر، يوظف مقدراتها لخدمة القيم الإنسانية، ويُطَوِّعُ تطورها الجارف، الذي غير بشكل جذري أساليب الإنتاج، وأنماط الحياة، وأشكال التواصل، بل وحتى مفاهيم السيادة والهوية، وتُعد الثورة الرقمية اليوم، ومن معالمها الذكاء الاصطناعي، من أبرز عناوين هذه المرحلة، التي تعرف موجة جديدة من التقدم العلمي والاقتصادي والتكنولوجي، غير أنها تطرح في الآن ذاته، تحديات بالغة الخطورة على مستوى الوعي الإنساني، وسؤال المعنى والكينونة والمصير والإنسان؛ هذا الواقع، يفرض علينا اليوم، كحزب يواكب هذه التحولات ويسائل مآلاتها، من منطلق تطوير أدواته التحليلية، وشحذ قوته الافتراضية، وإنتاج مفاهيم تجيب عن مجموع هذه التحولات، وآثارها على الفعل الإنساني في شتى مجالات الفكر والمعرفة والإبداع والتربية والتكوين... أن نقدم أجوبة تحمل روح عصرها، انطلاقا من الآتي:

•الانخراط في الثورة الرقمية بوعي متقد متفكر، يوظف مقدراتها لخدمة القيم الإنسانية، ويُطَوِّعُ تطورها الجارف في التأطير، والرفع من منسوب الوعي، وإبداع الحلول، ويستثمر إيجابياتها في تحسين الأداء الحزبي على مستوى التعبئة والإقناع وخوض غمار الاستحقاقات الانتخابية.

•استثمار الإمكانات الرقمية في إغناء الوجدان الوطني، وإرساء ثقافة تحررية عقلانية تُفَجِّرُ قدرات الذكاء المغربي، وتُحَصِّنُهُ ضد قيم الاستلاب والاغتراب والتشييئ.

•التفكير في نوع جديد من أشكال الاستثمار يرتكز إلى عقلانية جديدة؛ لا ترفض الذكاء الاصطناعي والعقل الآلي، بل تتعامل معه بمنطق إيجابي، دون التفريط في كينونة الإنسان وماهيته، وما يصون الهوية والذات من كل تنميط أو احتواء.

•أهمية تسطير استراتيجية ثقافية تقوم على التنوير الرقمي، لتعبئة الطاقات الفكرية والإبداعية، درءا لمخاطر شبكة المؤثرين، وخطاباتها الفارغة المحتوى، العابرة للحدود، التي تزج بمستعملي المواقع والشبكات الافتراضية في غياهب الاستلاب واللامعنى ونفي الإنسان.

•الضرورة الملحة للوظيفة النقدية للمثقف، لكبح جماح المخاطر التي أضحت تصدرها شبكات المؤثرين الذين حولوا الفضاء الأزرق إلى حلبة لصراع وهمي تقوده خطابات هدامة، تستوجب التصدي لهذه المعرفة السائلة العارية من القيم الإنسانية والمنجز الفكري والروحي والأخلاقي الصانع لإنسانية الإنسان.

المحور الثالث:

التعدد الثقافي واللغوي رافعة لمغرب التماسك وتفعيل الحقوق الثقافية والعدالة المجالية

يشكل التنوع الثقافي سمة مركزية من سمات الهوية المغربية المتعددة، وإحدى أبرز رهانات الدولة والمجتمع في سعيهما نحو بناء نموذج تنموي ديمقراطي حداثي، وهو ما يتقاطع مع المشروع المجتمعي لحزب الاتحاد الاشتراكي في تأكيده على الدور المحوري للثقافة بوصفها رافعة للتحرر، ووسيلة من وسائل مقاومة الإقصاء والتهميش، وهي أيضا مجال للصراع الظاهر والخفي بين توجه حداثي تنويري؛ يقوم على الحوار وقبول الاختلاف والنقد والمساءلة والاجتهاد العقلي، وبين فكر أصولي محافظ ومنغلق؛ مثقل بالتوجه الأيديولوجي الذي يغذي التعصب والانغلاق، وإذا كانت الثقافة بوجه عام، تحتل موقعا حيويا في تصليب التماسك المجتمعي، فإن من شأن الاستثمار في التعدد الثقافي واللغوي، العمل على إحداث التحولات الاجتماعية والسياسية من منطلق بناء الشخصية المغربية، وصهرها في هوية وطنية مؤثرة، وفاعلة في هذه التحولات .

وبناءً عليه، فإن الاتحاد الاشتراكي، إذ يعد فاعلا تاريخيا في المسألة الثقافية من خلال تأكيده على البعد الحداثي والديموقراطي، وضرورة التفعيل الإجرائي للدستور الذي نص على الحقوق الثقافية، وعلى تعددية الرأسمال الثقافي واللغوي- يؤكد على:

•أهمية إبراز أدوار التعدد الثقافي واللغوي في مختلف الأبعاد الحضارية والتاريخية والبيئية للإنسية المغربية، من روافد عربية وأمازيغية وأندلسية ومتوسطية وإفريقية وعبرية، لها إسهامها الأكيد في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

•التأكيد على أن التعدد الثقافي واللغوي يمثل ركيزة صلبة لحياة فكرية ووجدانية وروحية، تتأسس على قيم العيش المشترك ومد أواصر التعاون والتضامن والتواصل وتبادل الخبرات والتجارب، والتأثير الإيجابي في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بما يسهم في تطويرها وتصليبها، وتقوية النسيج المجتمعي وإثراء بعده الهوياتي.

•التعدد الثقافي واللغوي يكسب المجتمع الحاضن لها، مرونة وقدرة على التفاعل مع معطيات العالم وتحولاته، مما يساهم في تعزيز الإبداع والابتكار وتنمية قيم الانفتاح على الغير، والإفادة من خبراته، وإثراء الحياة الفنية العاكسة لغنى التجربة الإنسانية وتعدديتها محليا وجهويا.

•تكثيف الجهود المؤسساتية لتطوير أشكال الاستثمار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والديبلوماسي في التعدد الثقافي واللغوي، والإفادة من إمكاناته، مما يتطلب تأطيره بتشريعات وقوانين وسياسات عمومية لحمايته وتثمينه وإزالة الفوارق المجالية، وتنزيل البعد التنموي على هذا المستوى.

•تسطير استراتيجيات ترتكز إلى اقتصاديات الثقافة، تستهدف الشباب وتحتضن إنتاجاته الإبداعية، وتُوَفِّرُ بنيات داعمة له، وتجعلها شرطا لحركية ثقافية إبداعية تحررية، قادرة على مواجهة تحديات العولمة واقتصاد السوق.

•القطع مع السياسة الإعلامية المتبعة في التعاطي مع الشأن الثقافي، وإبراز جوانبه التعددية، وهو ما يتطلب الانطلاق من رؤية إعلامية ديموقراطية تساهم في التنمية الثقافية، وتُغْنِي أدوارها في الرفع من منسوب الوعي بالحقوق الثقافية.

•توظيف الإمكانات الرقمية لخدمة اقتصاديات الثقافة، وتفعيل ذلك على مستوى البعد التنموي، وتوفير وسائل الدعم المؤسساتي لهذا النمط من الاقتصادي.

•بلورة استراتيجية متكاملة تكون مرجعية للسياسات الثقافية، لكون الثقافة واللغات تنتمي إلى الحقل الاجتماعي، وتشكل منطلقا محوريا لصيانة الحقوق الثقافية وتكريس العدالة المجالية.

•مأسسة الحقوق الثقافية (الولوج السلس إلى الفضاءات والموارد الثقافية - حرية التعبير- حماية التراث الثقافي - الإفادة من من المنجزات العلمية...) على مستوى سياسات تنموية جهوية لتثبيت هذه الحقوق، بشكل يتوازى مع إرساء أسس العدالة المجالية الضامنة لحق المشاركة في الحياة الثقافية.

•حق استفادة الجهات من عائدات الاستثمار في مقدراتها المادية واللامادية ومواردها وثرواتها الرمزية بشكل يقطع مع الفوارق الاجتماعية والتفاوتات المجالية.

•اعتبار التعدد الثقافي واللغوي تجسيدا للمشترك الثقافي، وعنصرا لتعزيز الوحدة الوطنية والهوية المتعددة، المنصهرة ضمن سيرورة الكينونة المغربية في أبعادها الفردية والجماعية، التي أضحى يصطلح عليها اليوم بسؤال تمغربيت، المرتبط بالسلوك العام للمغربي والمغربية، وهو ما يعني أنه سؤال وجودي موصول بسيرورة الإنسان المغربي ومآلاته.

•إقرار العدالة اللغوية للقضاء على كل مظاهر التفاوت التي يعرفها المشهد اللغوي بالمغرب، وتجاوز منطق الازدواجية بين المنصوص عليه رسميا في الدستور، والواقع الفعلي الذي يكرس أفضلية اللسان الأجنبي إداريا ومؤسساتيا.

•التأهيل المستمر للغات الوطنية وتحيينها الدائم لمواكبة مجال التطور العلمي، والاستجابة لروح العصر واشتراطاتها المعرفية واللسانية الناظمة لأي رؤية تتغيا النهوض بواقع اللغات المحلية بالمغرب.

ا لآفاق المستقبلية:

نحو تعاقد ثقافي بِنَفَسٍ نقدي متجدد (خلاصات وتوصيات)

يدعو الاتحاد الاشتراكي من منطلق تأكيده على أدوار الثقافة ومهامها، بوصفها أداة للتغيير وصنع البدائل الممكنة، إلى إرساء وعي إبستيمي ينهل من خبرته التاريخية، ومرجعيته الغنية في تجذير العلاقة بين الثقافة والديموقراطية وحقوق الإنسان والتنمية، إيمانا منه، بضرورة الاستثمار في المستجدات التي يعرفها عالم المعرفة والاقتصاد والتطور العلمي، وحاجات المجتمع إلى خرائط جديدة، تؤسس لتنمية ثقافية مستوعبة لأسئلة المرحلة ومستشرفة لآفاق المستقبل، وتجعل من الرأسمال الثقافي في تعدده وغناه المادي والرمزي، دعامة قوية لبناء الشخصية المغربية، المنفتحة والمؤمنة ببعدها الإنساني، وذلك بما يعزز روح التماسك، ويحفز إمكانات الإبداع والابتكار، ويغني قيم الاختلاف والغيرية والعيش المشترك، ومقاومة أشكال الجمود والتخلف... وهو ما يستدعي منا، كحزب حامل لمشروع مجتمعي ديموقراطي، الانطلاق من منظور نقدي متحرر لتسطير تعاقد ثقافي بنفس حداثي متجدد؛ تتحدد أسسه ومرتكزاته وفق الآتي:

•وضع المسألة الثقافية في سلم الأولويات الديموقراطية والتنموية، لأنها شرط جدلي موضوعي للتحول الديموقراطي في جميع أبعاده، وهو ما يعني أن المرتكز الثقافي هو مدخل استراتيجي لأي إصلاح ممكن.

•النظر إلى الثقافة بوصفها الموجه الأساس للسياسة، لكونها ليست ترفا أو مصفوفة من الكماليات ذات أدوار ثانوية هدفها تأثيث المشهد العام، وأن العمل السياسي في غياب ثقافة مؤطرة وموجهة، يظل عملا أجوف مجردا من الوظيفة النقدية للثقافة التي تملك وحدها مفاتيح تطوير آلياته على مستوى الوعي والممارسة، وتخصيب مساهمته في تأطير المجتمع، ونشر قيم الحرية والاختلاف والغيرية.

•التوفر على إرادة سياسية بنَفَس استراتيجي مؤمن بالضرورة الملحة لإصلاح ثقافي شامل، تتمفصل عبره كل المداخل المؤسساتية والاقتصادية والاجتماعية.

•وضع قانون إطار لتفعيل الاستراتيجية الشاملة للإصلاح الثقافي، تعتمد مقاربة تشاركية دامجة لكل المتدخلين والفاعلين، وتنزيلها أفقيا وعموديا.

•اعتبار الثقافة موردا خصبا لاستنبات قيم التحرر الفكري والمعرفي والإبداعي، الكفيلة وحدها بتأهيل الإنسان المغربي، وموضعته في قلب الفعل الديموقراطي الهادف إلى التغيير.

•الانفتاح المتبادل بين المدرسة والجامعة مع محيطهما السوسيوثقافي، بغاية إغناء البعد الثقافي، وتعزيز قيم التعدد والاختلاف والحرية، مما يفرض مسؤوليات جسيمة على كل مكونات النسيج الاجتماعي والاقتصادي للنهوض بهذه المهمة، والإسهام الإيجابي فيها، خدمة للصالح الوطني وتطلعات المغرب إلى مجتمع العلم والمعرفة والمواطنة الحرة والمسؤولة.

•التفكير في نوع جديد من أشكال الاستثمار يرتكز إلى عقلانية جديدة؛ لا ترفض الذكاء الاصطناعي والعقل الآلي، بل تتعامل معه بمنطق إيجابي، دون التفريط في كينونة الإنسان وماهيته، وما يصون الهوية والذات من كل تنميط أو احتواء.

•أهمية تسطير استراتيجية ثقافية تقوم على التنوير الرقمي، لتعبئة الطاقات الفكرية والإبداعية، درءا لمخاطر شبكة المؤثرين، وخطاباتها الفارغة المحتوى، العابرة للحدود، التي تزج بمستعملي المواقع والشبكات الافتراضية في غياهب الاستلاب واللامعنى ونفي الإنسان.

•حماية التنوع الثقافي واللغوي في إطار الوحدة الوطنية، وفسح المجال أمام مساهمات أقوى وأنجع لمختلف التعبيرات واللغات المحلية في الثقافة الوطنية، وتعزيز الوضعية الاعتبارية للغتين العربية والأمازيغية، مع الانفتاح على اللغات الحية.

•إقرار العدالة اللغوية للقضاء على كل مظاهر التفاوت التي يعرفها المشهد اللغوي بالمغرب، وتجاوز منطق الازدواجية بين المنصوص عليه رسميا في الدستور، والواقع الفعلي الذي يكرس أفضلية اللسان الأجنبي إداريا ومؤسساتيا.

•التفعيل الفوري لدستور ٢٠١١، الذي أكد على الحقوق الثقافية والتأطير المؤسساتي، وكيفية تدبير التعدد في الفصل الخامس منه، والمتعلق بإحداث المجلس الوطني للغات والثقافات.

•تكثيف الجهود المؤسساتية لتطوير أشكال الاستثمار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والديبلوماسي في التعدد الثقافي واللغوي، والإفادة من إمكاناته، مما يتطلب تأطيره بتشريعات وقوانين وسياسات عمومية لحمايته وتثمينه وإزالة الفوارق المجالية، وتنزيل البعد التنموي على هذا المستوى.

•مأسسة الحقوق الثقافية (الولوج السلس إلى الفضاءات والموارد الثقافية - حرية التعبير- حماية التراث الثقافي - الإفادة من المنجزات العلمية...) على مستوى سياسات تنموية جهوية لتثبيت هذه الحقوق، بشكل يتوازى مع إرساء أسس العدالة المجالية الضامنة لحق المشاركة في الحياة الثقافية.

•الدعوة إلى المحافظة على الموروث الوطني والذاكرة الجماعية وتثمينها، وتعزيز إشعاع التاريخ والثقافة المغربية على المستوى الدولي.

•القطع مع السياسة الإعلامية المتبعة في التعاطي مع الشأن الثقافي، وإبراز جوانبه التعددية، وهو ما يتطلب الانطلاق من رؤية إعلامية ديموقراطية تساهم في التنمية الثقافية، وتغني أدوارها في الرفع من منسوب الوعي بالحقوق الثقافية.

•جعل الثقافة أداة لتحرير البيئة من قبضة النيو ليبرالية، القائمة على تشجيع الاستهلاك واستنزاف الموارد الطبيعية.

•الترافع من أجل عدالة بيئية تتأسس على منظور ثقافي، يقاوم عزل الإنسان عن حقه في التمتع ببيئة سليمة ومتوازنة ومستدامة.

•التأطير العقلاني للعلاقة التفاعلية والمعقدة بين البيئة والثقافة، إذ لا بيئة سليمة دون وعي ثقافي، ولا ثقافة من غير بيئة سليمة ومتوازنة.

الاتحاد الاشتراكي

III

ورقة العلاقات الدولية

- عن أهمية الدبلوماسية الموازية اليوم في تكاملها مع الدبلوماسية الرسمية:
- الاتحاد الاشتراكي امتداد لحركة التحرر الوطني
- المرجعية الاشتراكية الديموقراطية
- تشخيص الراهن الدولي، مواقف الحزب وتفاعلاته
- المواقف الثابتة للحزب
- مقترحات استراتيجية مستقبلية

لأول مرة في تاريخ الحزب، يتم طرح إطار مرجعي أمام المؤتمر، ينظم رؤية الحزب في مجال العلاقات الدولية، بهدف تحديد توجهاته ومواقفه على أسس واضحة، واستشراف دور فاعل ومتجدد للحزب في الساحة الدولية بما ينسجم مع التحولات العميقة التي يشهدها العالم.

وتتجلى التحولات الجيوسياسية التي يشهدها العالم اليوم في غياب صراع واضح للأقطاب، واندلاع الحروب عبر العالم، وتزايد تحديات التنمية، وهي تحولات تفرض على الأحزاب التقدمية المبادرة لبلورة مواقف واضحة.

في هذا السياق، تكتسي الدبلوماسية الحزبية أهمية قصوى كأداة لخدمة القضايا الوطنية والترافع لصالح الخيار الديمقراطي والنموذج التنموي المدمج والمستدام. وقد شكل حزب الاتحاد، عبر تاريخه، صوتا مناضلا من أجل عالم متعدد الأقطاب وأكثر عدالة، مدافعًا عن قضايا التحرر والديمقراطية والتضامن الدولي.

•تأصيل نظري وسياسي

•عن أهمية الدبلوماسية الموازية اليوم في تكاملها مع الدبلوماسية الرسمية:

في الوقت الذي تعمل الدبلوماسية الرسمية ضمن إطار السياسات العامة للدولة لتمثيل مصالحها بشكل مباشر على المستوى الحكومي، توفر الدبلوماسية الموازية مرونة وحركية أكبر. اذ يمكن للدبلوماسية الموازية أن تمهد لحوارات رسمية، أو تفاهمات سياسية، أو تخفف من التوترات في أوقات الأزمات. العلاقة بين المسارين اذا تكاملية وليست تنافسية، والدبلوماسية الرسمية تستفيد من الروابط المجتمعية والثقافية التي تنسجها المبادرات الموازية، بينما تستمد هذه الأخيرة شرعيتها ومكانتها من دعم الدولة للمواقف والقضايا الوطنية. حيث تلعب الدبلوماسية الرسمية دورًا محوريًا في دعم وتأطير المسارات الموازية ضمن رؤية وطنية موحدة، مما يعزز من فعالية القوة الناعمة للدولة. في هذا الإطار، يجدر التذكير بالتوجيهات الملكية التي شدّدت على أهمية تعزيز الدبلوماسية الحزبية والبرلمانية كرافعات أساسية للدفاع عن قضية الصحراء المغربية.

•الاتحاد الاشتراكي امتداد لحركة التحرر الوطني:

ينبع انخراط الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في الدبلوماسية الموازية من كونه امتدادًا لحركة التحرر الوطني. فمنذ تأسيسه، انخرط الحزب في دعم قضايا الشعوب المستعمرة والمجتمعات التي تناضل من أجل بناء دولة الحق والقانون، وخلق علاقات دولية قوية لأجل ذلك. الهدف الأساسي من هذا الانخراط هو الترافع عن الوحدة الترابية للمغرب، والتعريف بالنموذج التنموي الوطني ومسار الاختيار الديمقراطي. كما ظل الحزب، منذ نشأته، مناصرًا لحركات التحرر الوطني، خاصة في فلسطين وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، ورافضا لكل أشكال الاستعمار والهيمنة.

•المرجعية الاشتراكية الديموقراطية:

يستند حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في مرجعيته الدولية إلى منظومة من القيم الثابتة التي تشكل عمق التزامه السياسي والأخلاقي. في طليعة هذه القيم، يبرز التضامن الدولي باعتباره مبدأ جوهريًا يؤطر علاقات الحزب مع القوى التقدمية في العالم، ويترجم انحيازه الدائم لقضايا الديمقراطية والعدالة. حيث يتجلى التزامه هذا في مواقفه الداعمة لقضايا العدالة المناخية، وحقوق اللاجئين، والحق في التنمية المدمجة، والمساواة بين الجنسين ضمن رؤية أممية تقدمية لا تفصل بين النضال الوطني والدولي.

في السياق نفسه، يولي الحزب أهمية قصوى لاحترام سيادة الدول وحق الشعوب في تقرير مصيرها، بوصفها شرطا أساسيًا لتحقيق الاستقرار والسلم العالمي. وقد عبر عن ذلك بوضوح في مواقفه الرافضة للتدخلات العسكرية أو محاولات فرض الإرادة الخارجية على الشعوب. وفي الآن ذاته، يربط الحزب هذا المبدأ بدفاعه عن الوحدة الترابية للدول، ويعتبر أي تراجع عن هذا الحق مسًا بمبدأ سيادة الدول الذي ينبغي أن يكون حجر الزاوية في العلاقات الدولية سواء في أوكرانيا، أو ليبيا، أو سوريا، أو غيرها. إلى جانب ذلك، يؤمن الحزب بأن السلام ليس غياب الحرب فحسب، بل هو تعاقد حضاري يقوم على الحوار والتعاون والعدالة. لذلك يرفض منطق عسكرة السياسة الخارجية أو تحويل النزاعات إلى أدوات لخدمة مصالح اقتصادية أو جيوسياسية.

كما يشكل الإيمان بالتعددية أحد الركائز الأساسية لفكر الحزب، سواء تعلق الأمر بالتعددية السياسية والثقافية داخل الدول، أو التعددية في النظام الدولي. فالحزب يدعو إلى بناء نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب، يعترف بتنوع النماذج التنموية والاجتماعية، ويرفض احتكار القرار الدولي من طرف القوى الكبرى أو فرض نموذج واحد للتنمية أو الحكم. وهذا الانفتاح يعكسه تواصل الحزب المستمر مع تجارب يسارية متنوعة في أوروبا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، من منطلق احترام الاختلاف والسعي إلى التعاون على قاعدة القيم المشتركة.

ضمن هذا الأفق، يأتي الانتماء الأممي للحزب كامتداد طبيعي لهذه القيم، حيث ينخرط الاتحاد الاشتراكي في شبكات دولية تؤطر العمل التقدمي عالميًا. فالحزب عضو فاعل في الأممية الاشتراكية، حيث ساهم تاريخيًا (منذ منتصف سبعينات القرن الماضي) في بلورة مواقفها من القضايا الدولية الكبرى، وكان له دور قيادي داخل لجانها. كما انخرط بقوة في التحالف التقدمي، الذي يضم تيارات متجددة تسعى إلى توسيع دائرة النضال المشترك من أجل الديمقراطية والعدالة. وإلى جانب ذلك، ينخرط الحزب في مجموعة من التكتلات الإقليمية وتربطه علاقات ثنائية متينة مع عدد من الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية الاجتماعية في مختلف القارات، ما يعكس دينامية دبلوماسية موازية قادرة على التأثير والترافع في المحافل الدولية.

•تطور خطاب الحزب حول العلاقات الدولية:

مر خطاب الحزب بمراحل متكاملة تبرز ثباته المبدئي وقدرته على التجدد. ففي المؤتمرات الأولى، ركز الحزب على دعم حركات التحرر، ورفض الاستعمار والإمبريالية، وتبنى خطابًا أمميًا ملتزمًا بقضايا "الجنوب". ومع بداية التسعينيات، وفي سياق تحولات ما بعد الحرب الباردة، بدأ الخطاب الاتحادي يتجه نحو الدفاع عن التعددية والعدالة الاقتصادية، والدعوة إلى "عولمة إنسانية عادلة". وفي العقدين الأخيرين، تطور الخطاب ليشمل قضايا جديدة كالمناخ، والسيادة الرقمية، والتحولات التكنولوجية، وهو ما جعل الحزب منفتحًا على ديناميات تقدمية عالمية تسعى لبناء أجندة نضالية معاصرة تزاوج بين النضال الاجتماعي والبيئي والحقوقي، وتعكس الحضور المتجدد لليسار في زمن الأزمات.

•تشخيص الراهن الدولي، مواقف الحزب وتفاعلاته

تجسد هذه الفقرة البوصلة السياسية للعلاقات الدولية والاختيارات الدبلوماسية لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية للأربع سنوات المقبلة.

تشكل المواقف الدولية لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية امتدادا طبيعيا لهويته كحزب اشتراكي ديمقراطي وعضو نشيط في الأممية الاشتراكية، يناضل من أجل العدالة الاجتماعية، والسلم، واحترام سيادة الشعوب، ومناهضة كل أشكال الاستعمار والاحتلال، ورفض النزعة العسكرية في العلاقات الدولية. ومن هذا المنطلق، راكم الحزب منذ عقود تقاليد دبلوماسية حزبية مبنية على القيم والمبادئ، وتفاعل بشكل منتظم مع السياقات الدولية والإقليمية، سواء عبر مواقف سياسية معلنة أو عبر علاقاته مع الأحزاب التقدمية في مختلف القارات.

•. مسؤولية القوى التقدمية وأولوياتها

تواجه القوى التقدمية في العالم واحدة من أصعب اللحظات في القرن الحادي والعشرين، وتبرز عدة تحديات رئيسية:

•تصاعد الحروب والنزاعات: تشهد الساحة الدولية حروبًا مدمرة، تصل في بعض الأحيان إلى حدود الإبادة الجماعية، وسط دعايات مغرضة وصمت دولي مريب.

•أزمة المناخ والاستنزاف البيئي: يستمر استنزاف الكوكب بفعل نموذج اقتصادي جشع يضع الربح فوق الحياة والاستهلاك فوق الاستدامة، مما يهدد النظام البيئي العالمي.

•تهديد الحريات والإبداع: باتت حرية الإنسان وقدرته على الإبداع وبناء مجتمعات متضامنة مهددة من أنظمة تكنولوجية تعزز العزلة وتشكل وعي الأفراد خارج إرادتهم الحرة.

•تشكيك في النموذج الديمقراطي: النموذج الديمقراطي، القائم على دولة الحق والقانون ومبادئ الحرية والمساواة والتضامن، أصبح محط تشكيك خطير أمام صعود رؤى استبدادية تزداد جاذبيتها في أوقات أزمات الثقة واللايقين.

تزايد حدة النزاعات الدولية في مناطق متعددة مما يهدد الاستقرار والسلم العالميين:

ففي فلسطين، المأساة التي يعيشها أشقاؤنا الفلسطينيون في غزة، ضحايا حرب إبادة وحشية، وفي الضفة الغربية حيث تمارس سياسة استيطان عنيفة، تُعدّ تذكيراً صارخاً بفداحة المآسي التي يمكن أن تنجم عن ازدراء القوانين وانتهاك الشرعية الدولية. وفي أوكرانيا، تسببت الحرب في أزمة إنسانية وسياسية كبرى، كما عمّقت الانقسام الجيوسياسي بين الشرق والغرب. أما في منطقة الساحل وأفريقيا الوسطى، فإن تفكك بعض الدول وتصاعد العنف المسلح يطرحان تحديًا كبيرًا على مستوى الأمن الإقليمي والمشروع التنموي.

تحديات كونية مشتركة تتطلب استجابات جماعية ومتضامنة:

باتت أزمة المناخ تهدد مستقبل البشرية، خاصة في دول الجنوب التي تعاني من التهميش في صنع القرار البيئي العالمي. كما تشكل الهجرة إحدى أكبر التحديات، في ظل تنامي خطاب رفض الآخر وتقييد الحدود. أما على المستوى الاقتصادي، فهناك أزمة أمن غذائي متفاقمة نتيجة الحروب، وسوء تدبير سلاسل التوريد، إضافة إلى معركة جديدة حول السيادة الرقمية، التي تفتح أسئلة حول العدالة التكنولوجية والحق في المعرفة، والسيطرة على البيانات. كل هذه القضايا تفرض على الأحزاب التقدمية، ومنها حزب الاتحاد، بلورة رؤية شاملة تستحضر البعد الكوني للنضال السياسي والاجتماعي، وترسخ منطق التعاون الدولي المبني على الحقوق والعدالة والمساواة.

تصاعد مقلق لتيارات اليمين المتطرف:

في أوروبا والغرب، وهو صعود يرتبط بتراجع الثقة في المؤسسات الديمقراطية، وتغذية خطاب الكراهية والتمييز، ورفض المهاجرين وتزايد ظاهرة كراهية الإسلام. وقد أثر هذا المنحى بشكل مباشر على حقوق الإنسان، والحريات الأساسية،

وعلى تمثلات الديمقراطية التعددية كقيمة كونية. وتواجه الأحزاب التقدمية تحديًا كبيرًا في إعادة بناء خطاب بديل يستعيد الثقة في المؤسسات، ويُعلي من قيم التضامن والمساواة. كما يطرح هذا الواقع إشكالات جديدة أمام العلاقات بين بلدان الجنوب وأوروبا، في ظل تنامي النزعة الانعزالية والشعبوية داخل القرار السياسي الغربي.

لذلك، وأمام تصاعد الموجة المحافظة ومقاومة التغيير، تقع مسؤولية إعادة التأكيد بقوة على الالتزام بالمبادئ الأساسية للمستقبل الإنساني: الحرية، المساواة، العدالة، والتضامن. وفي مواجهة التفاوتات العالمية، وأزمة المناخ، والنزاعات، والظلم الاقتصادي، لم يعد كافيًا رفع شعارات التغيير فقط. بل يتطلب الأمر فعلًا جماعيًا، منظمًا، وجريئًا لبناء نموذج اقتصادي جديد قائم على:

•العدالة المجالية والعدالة بين الأجيال.

•سياسات إعادة التوزيع والعدالة الضريبية.

•عدالة بيئية شاملة: من خلال ميثاق أخضر عالمي والاعتراف بالبيئة كحق إنساني أصيل.

•مساواة شاملة وإدماج اجتماعي فعلي: بسياسات طموحة تحمي النساء والأقليات.

•ديمقراطية قوية: بمقاومة التضليل، وحماية المؤسسات والنشطاء، وإصلاح الحوكمة الرقمية.

•سلام إنساني دائم: بدبلوماسية مسؤولة، وعدالة انتقالية، واحترام غير مشروط لسيادة الدول وسلامة أراضيها.

•. إصلاح الحكامة العالمية وسؤال سيادة الجنوب على نفسه

ولا يمكن لهذا المشروع أن ينجح دون مراجعة عميقة وجذرية لمنظومة الحكامة العالمية. الإصلاح الحقيقي لا يكمن فقط في إضافة مقاعد لدول الجنوب ضمن هيئات القرار، بل في الاعتراف بالمظالم التاريخية التي تعرضت لها هذه الدول نتيجة الاستعمار، واستغلال الموارد، والديون المجحفة، ونقل الصناعات الملوثة، وفرض نماذج اقتصادية مدمرة. ولا تزال الهيمنة مستمرة عبر اتفاقيات غير متكافئة، واحتكار المعرفة، وفرض سرديات ثقافية مهيمنة. لذا، فإن استعادة شعوب الجنوب لسيادتها الشاملة – ثقافيًا، وعلميًا، واقتصاديًا، وسياسيًا – هو الشرط الأساسي لبناء تعددية عالمية حقيقية وديمقراطية، تضمن التعاون لا الهيمنة، والكرامة لا الخضوع، والتنمية لا الاستغلال.

إنها دعوة لبناء نظام عالمي جديد، قائم على الحقيقة، والعدالة، والتضامن، وحقوق الإنسان. فالدفاع عن حقوق الإنسان ليس شعارًا سياسيًا، بل التزامًا مبدئيًا غير قابل للتجزيء أو الانتقائية. من هذا المنطلق، يدين الحزب بشكل صريح كل الانتهاكات التي تطال الأفراد، أو الجماعات بسبب دينهم، أو لونهم، أو أصلهم، أو انتمائهم الثقافي. يخص بالذكر تصاعد أعمال العنف والتمييز والكراهية التي تستهدف الأقليات ذات المرجعية الإسلامية في عدد من البلدان، من خلال اعتداءات جسدية ولفظية، وسياسات تمييزية، وخطابات تغذي العنصرية وتقوض التعددية. هذه الممارسات، التي تتعارض بشكل صارخ مع المبادئ الكونية للعدالة والمساواة، تتطلب من القوى التقدمية رفع الصوت عاليًا دفاعًا عن كرامة كل إنسان، وعن الحق في المواطنة الكاملة والمتساوية، دون استثناء أو استهداف.

إن الإيمان العميق بقيم السلم لا يجعل الحزب يغفل عن حقيقة مركزية: أن تحقيق السلام العالمي لا يكون إلا باحترام صارم لسيادة الدول على أراضيها، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، واحترام وحدتها الترابية دون قيد أو شرط. فالدولة الوطنية اليوم، خاصة في بلدان الجنوب، تواجه محاولات شرسة لتقويض استقرارها الداخلي عبر تغذية النزعات الانفصالية، وفرض وصايات جديدة تمس جوهر الاستقلال الوطني. ومن هذا المنطلق، يؤكد الحزب أن وحدة التراب الوطني ركيزة مقدسة لا مجال للتفريط فيها أو التهاون بشأنها.

•العدالة المناخية

يشكل التغير المناخي اليوم الخطر الأكبر الذي يهدّد مستقبل البشرية واستمرار الحياة على كوكب الأرض. فآثاره المدمّرة لم تعد مجرّد احتمال نظري، بل واقع يومي ينعكس في موجات الجفاف والفيضانات وحرائق الغابات وتدهور النظم البيئية، مما يفاقم أزمات الفقر والهشاشة الاجتماعية والاقتصادية، خصوصا في بلدان الجنوب التي لم تكن مسؤولة تاريخيا عن التلوث الصناعي، لكنها اليوم تتحمّل العبء الأكبر من تداعياته الكارثية.

إن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية يؤمن بأن مواجهة هذا الخطر العالمي لا يمكن أن تتم من دون إرساء مبدأ العدالة المناخية، الذي يجعل من الإنصاف والمسؤولية المشتركة أساسا لتوزيع أعباء التحول البيئي وتمويله. فالبلدان النامية تحتاج إلى دعم دولي فعلي لتمكينها من تعزيز قدراتها على التكيف مع التحولات المناخية، وتحقيق انتقال طاقي عادل يضمن توازن التنمية الاقتصادية مع حماية البيئة.

كما يدعو الحزب إلى إصلاح منظومة التمويل المناخي الدولي بما يضمن الشفافية والمساواة في الاستفادة، وإلى تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب وتبادل الخبرات في مجالات الطاقات المتجددة، الزراعة المستدامة، والاقتصاد الأخضر. ويرى أن الحفاظ على البيئة ليس مجرد التزام أخلاقي أو ظرفي، بل هو خيار استراتيجي لبناء نموذج تنموي جديد أكثر عدلا وتوازنا، يحقق الأمن البيئي والعدالة الاجتماعية في آن واحد، ويصون كرامة الإنسان وحقه في العيش في بيئة سليمة وآمنة.

•الهجرة والسلامة الترابية

فيما يتعلق بمسألة الهجرة، يؤكد الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية أن هذه الظاهرة لا يمكن اختزالها في منظور أمني ضيق يقتصر على مراقبة الحدود أو ردع المهاجرين، بل هي قضية اجتماعية وإنسانية عميقة، تعكس اختلالات هيكلية في منظومة التنمية العالمية وتوزيع الثروات والفرص. إن معالجة الهجرة تتطلب مقاربة شاملة تقوم على دعم حق الدول الأصلية في التنمية المستدامة، وحماية الحقوق الأساسية للمهاجرين، وتفكيك شبكات الاتجار بالبشر والجريمة المنظمة التي تستغل معاناة الإنسان لأغراض ربحية غير مشروعة.

ويولي الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية اهتماما خاصا بكرامة اللاجئين والمهاجرين، سواء أكانت الهجرة بدافع اقتصادي أو نتيجة للحروب والنزاعات في الشرق الأوسط وأوروبا الشرقية وأفريقيا. ويستنكر الحزب السياسات الأوروبية الصارمة التي حولت البحر الأبيض المتوسط إلى مقبرة جماعية، وجعلت من الهجرة مسألة أمنية بحتة، متجاهلة البعد الإنساني والحقوقي للأشخاص المعنيين.

ومن هذا المنطلق، يدعو الحزب إلى تبني مقاربة إنسانية عادلة وشاملة للهجرة، ترتكز على التضامن الدولي واحترام حقوق الإنسان، وتعزز التعاون بين الدول، وتدعم برامج التنمية والتشغيل في بلدان المنشأ. إن هذه الاستراتيجية لا تهدف فقط إلى حماية المهاجرين واللاجئين، بل إلى بناء عالم أكثر عدلا ومساواة، يتيح لكل إنسان فرصة العيش بكرامة وأمان، ويحد من الضغوط القسرية التي تدفع البشر إلى الهجرة تحت ظروف محفوفة بالمخاطر.

•القضية الوطنية

في خضم هذه التحولات الجيوسياسية، شهدت قضية الصحراء المغربية تطورًا ملحوظا، حيث اعترفت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا (الدائمة العضوية بمجلس الامن) بشكل صريح بمغربية الصحراء، كما أعادت قوى أوروبية مؤثرة مثل إسبانيا وألمانيا وبلجيكا والبرتغال تقييم مقاربتها للملف، من خلال دعم مبادرة الحكم الذاتي التي تقدم بها المغرب. ناهيك عن توالي الاعترافات من الدول الشقيقة بإفريقيا.

ويُعزى هذا التحول، في جزء كبير منه، إلى الوعي المتنامي لدى هذه الدول بالحاجة الملحة إلى الاستقرار في منطقة الساحل والصحراء، وما لذلك من تأثير مباشر على أمن وازدهار المنطقة والجوار، بل وحتى امن الدول شمال المتوسط.

كما ساهمت النجاحات التنموية التي حققها المغرب في أقاليمه الجنوبية، إلى جانب إدماج ساكنتها في الحياة السياسية والاقتصادية في احترام لخصوصياتها الثقافية، في تعزيز مصداقية الطرح المغربي، باعتباره خيارًا جديًا وواقعيا لإنهاء النزاع. إن هذا التقدم الدبلوماسي يمثل فرصة استراتيجية ينبغي ترسيخها وتوسيعها، عبر مواصلة الترافع الفعّال، وتقوية الدبلوماسية الموازية.

المواقف الثابتة للحزب

•القضية الفلسطينية:

يَعتبر حزب الاتحاد الاشتراكي أن القضية الفلسطينية هي قضية تحرر وطني عادلة، ويؤكد دعمه الثابت لحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة الموحدة وعاصمتها القدس الشرقية. وقد ظل الحزب وفيا لهذا الموقف في كل المحافل، متمسكا برؤية قائمة على الشرعية الدولية، ورافضا للانتهاكات المتكررة التي تمارسها سلطات الاحتلال الإسرائيلي، خصوصا ما تعلق بالاستيطان، والحصار، وسياسة العقاب الجماعي. ويعمل الاتحاد الاشتراكي على حشد الدعم الدولي ضد سياسة الإبادة الممنهجة الإسرائيلية (الحصار الشامل والتجويع، خاصة في قطاع غزة بالاستهداف المتعمد للأطفال – بما في ذلك الرضع – والنساء).

•تعزيز التعاون جنوب-جنوب:

يرى الحزب أن بناء تكتلات إقليمية وتعاون جنوب-جنوب قوي هو السبيل إلى تفكيك التبعية وتعزيز السيادة

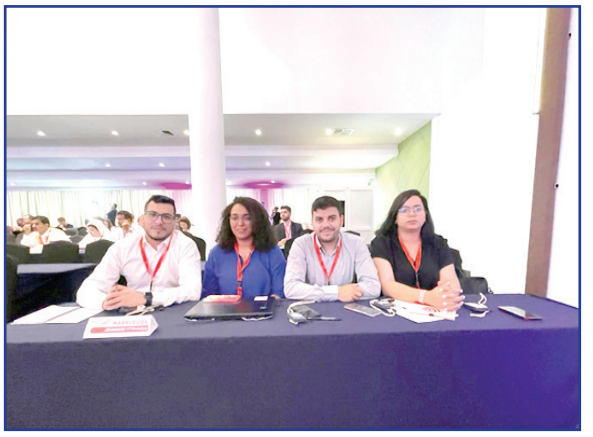

الاقتصادية والسياسية والثقافية للشعوب، ويدعو إلى تفعيل الأجندات المشتركة بين دول الجنوب، خصوصا في إفريقيا وأمريكا اللاتينية.

في هذا السياق، يشيد حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بشكل خاص بالمبادرة الأطلسية للمملكة المغربية، باعتبارها رؤية استراتيجية متكاملة تعكس مكانة المغرب كقوة إقليمية وفاعلا مسؤولا في محيطه الإفريقي والأطلسي. هذه المبادرة تؤسس لانخراط قوي وفعّال للدول الإفريقية المطلة على المحيط الأطلسي في دينامية التعاون جنوب-جنوب، من خلال تعزيز الربط البحري، وتطوير البنيات التحتية، وتنمية سلاسل القيمة المشتركة، مع التركيز على مقاربات التنمية المستدامة والعدالة المناخية والأمن البحري.

ويدعم الاتحاد الاشتراكي اختيار المغرب الانفتاح على إفريقيا، وتوطيد شراكات متعددة الأطراف، قائمة على الندية والتكامل والمصالح المشتركة، بما يخدم استقرار المنطقة وازدهار شعوبها، ما يعزز دور المغرب كبوابة استراتيجية بين إفريقيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية.

•الدفاع عن الوحدة الترابية للمغرب ومتابعة تطور مواقف الحلفاء من قضية الصحراء المغربية:

تشكل قضية الصحراء المغربية ركيزة أساسية في رؤية الحزب للعلاقات الدولية، ويؤكد الحزب، في كل لقاءاته الدولية، على أن الحكم الذاتي الموسع تحت السيادة المغربية هو الحل الجاد والواقعي وذي المصداقية. ويعمل الحزب على تعزيز الترافع الدولي حول هذه القضية، وتوضيح أبعادها القانونية والسياسية، ومواجهة الخطابات الانفصالية داخل المنتديات الأممية.

خلال السنوات الأخيرة، شهدت مواقف عدد من الأحزاب الصديقة تطورا إيجابيا تجاه القضية الوطنية، وذلك بفضل وضوح الموقف المغربي القائم على مبادرة الحكم الذاتي وتراكم الجهود الدبلوماسية الرسمية والحزبية. وقد رصد الحزب هذا التطور، وساهم في تعزيزه عبر الحوار والتواصل المنتظم.

إن مواقف الحزب وتفاعلاته الدولية تستند إلى رؤية مبدئية، لكنها واقعية، تؤمن بأن النضال من أجل العدالة الاجتماعية والكرامة لا يتجزأ، وأن الدفاع عن القضية الوطنية هو امتداد طبيعي لنفس المشروع التقدمي الذي يتبناه الحزب منذ تأسيسه. ويؤكد الاتحاد الاشتراكي اليوم على ضرورة تجديد أدوات الدبلوماسية الحزبية، وبناء تحالفات سياسية استراتيجية، تضمن نقل القضايا الكبرى من الهامش إلى مركز القرار الأممي، وتعيد الاعتبار لمكانة الأحزاب التقدمية في صنع مستقبل إنساني تضامني.

•مقترحات استراتيجية مستقبلية

تشكل التجربة الاتحادية في العلاقات الدولية نموذجا فريدا يجمع بين وضوح المواقف، والتفاعل المبدئي مع قضايا الشعوب، والوفاء لثوابت الوطن. وبالرغم من تعقيدات السياق الدولي، والرهانات المتغيرة، فإن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ظل وفيا لنهجه القائم على المصداقية، والحضور المستمر في الساحة الأممية، والانخراط العقلاني والفاعل في قضايا العدالة العالمية.

•ما يميز هذه التجربة ويؤهلها للاستمرار والتطور هو:

•الالتزام والانتظام رغم الصعوبات:

رغم فترات التراجع العام للأطروحة التقدمية على المستوى الدولي، ومحدودية الموارد المالية والتنظيمية التي تطال الدبلوماسية الحزبية، حافظ الحزب على حضوره داخل المنتديات الإقليمية والدولية (الأممية الاشتراكية، التحالف التقدمي، منتديات التعاون جنوب-جنوب...). وقد حرص على تمثيل المغرب وقضاياه المصيرية تمثيلا نوعيا، مستندا إلى شرعية نضاله التاريخي ومواقفه الواضحة.

• الانفتاح على قضايا الشعوب الصديقة دون المساس بمبادئ الحزب وثوابت الوطن:

تميز الاتحاد الاشتراكي بقدرته على التفاعل مع قضايا التحرر والعدالة والحقوق عبر العالم، دون السقوط في الانتهازية أو التبعية. فدعمه للقضية الفلسطينية، ونضاله إلى جانب شعوب إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، لم يكن يوما على حساب قضيتنا الوطنية الأولى، بل ظل منسجما مع رؤية الحزب القائمة على التوازن بين الالتزام الأممي والانتماء الوطني.

• الاعتماد على مصداقية المضمون الترافعي المستند إلى مرجعية الحزب الوطنية والتقدمية:

لم تكن تدخلات الحزب في القضايا الدولية عشوائية أو مناسباتية، بل كانت دائما مؤطرة بمبادئ واضحة: دعم السلم، مقاومة الاحتلال، الوقوف إلى جانب الشعوب المضطهدة، والدفاع عن وحدة الدول واستقرارها. وتستمد هذه الترافعية قوتها من المرجعية الاتحادية التي تجمع بين الوطنية التقدمية والانفتاح الكوني، وتستلهم روح الحركة الوطنية وعمق الفكر الاشتراكي الديمقراطي.

•وانطلاقا من هذه الخصوصية الاتحادية، فإن اللجنة التحضيرية توصي بما يلي:

تهدف هذه الفقرة إلى تقديم رؤية استراتيجية عملية لتقوية الموقع الدولي لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وتوسيع إشعاعه عبر قنوات متعددة، بما يعزز تأثيره الترافعي، ومساهمته في بناء شبكة أممية للقيم الاشتراكية الديمقراطية. وفي هذا الإطار، تقترح الورقة بلورة استراتيجية دبلوماسية حزبية متعددة المستويات يمكن تلخيصها في المحاور التالية:

•إنشاء شبكة علاقات حزبية متعددة المستويات تشمل القيادات، المنتخبين، القطاعات الموازية، ومغاربة العالم، بهدف بناء تواصل مستدام مع الأحزاب الشقيقة والحركات التقدمية في أوروبا، إفريقيا، أمريكا اللاتينية وآسيا، والانخراط في النقاشات الكبرى حول مصير البشرية وقضايا العصر.

•توطيد العلاقات مع الحركات الاجتماعية والمنظمات الدولية التقدمية غير الحزبية (نقابات، منظمات شبابية ونسائية، حركات مناهضة التسلح والعنصرية والاحتلال...) من أجل تنويع أدوات التأثير وفتح جبهات أممية جديدة ترافع من أجل عالم أكثر عدلا وسلاما وتوازنا.

•تعزيز مشاركة الشباب والنساء في العمل الدبلوماسي الحزبي، من خلال إدماجهم في الوفود الدولية، والمنتديات السياسية، وبرامج التكوين في العلاقات الدولية، بما يسهم في تجديد النخب الحزبية وتأهيلها لقيادة المبادرات الأممية المستقبلية.

•تأسيس شبكة اتحادية للترافع الدولي تضم كفاءات حزبية وخبراء في القانون الدولي، والدبلوماسية، والبيئة، والهجرة، وقضايا النزاع، يكون هدفها مواكبة المستجدات الدولية، وتغذية مواقف الحزب بالمعطيات والتحاليل الدقيقة.

•الانخراط في تجديد الفكر الاشتراكي على الصعيد العالمي، من خلال المساهمة الفكرية والسياسية في بلورة أجوبة تقدمية على التحديات الكبرى (التغير المناخي، الذكاء الاصطناعي، أزمة الديمقراطية، الهجرة، السيادة الغذائية...).

•إصدار نشرات رقمية بلغات أجنبية (الفرنسية، الإسبانية، الإنجليزية) لتعريف الرأي العام الأممي بمواقف الحزب، خاصة فيما يخص القضية الوطنية، والخيارات السياسية والاقتصادية والحقوقية التي يدافع عنها، مما يساهم في تفكيك الصورة النمطية التي تروجها بعض الجهات المعادية للوحدة الترابية والمسار الديمقراطي المغربي.

•تعميق العلاقات الثنائية مع الأحزاب الاشتراكية والاشتراكية-الديمقراطية الفاعلة عالميا، وتوسيعها لتشمل قوى تقدمية في بلدان الجنوب، وذلك من أجل بناء تحالفات سياسية جديدة تتجاوز حدود القارات، وتضع أسسا لتضامن أممي أكثر تماسكا على غرار منتدى البرلمانيين الاشتراكيين الذي تم إحداثه بالمغرب

•تعزيز دبلوماسية القرب الحزبية، عبر مبادرات محلية تنطلق من الفروع وتستهدف الأحزاب الصديقة في الجماعات والمدن الشقيقة، في أفق بناء جسور ممتدة بين الحركات التقدمية المحلية والجهوية عبر العالم.

•تنظيم منتديات دولية في المغرب حول العدالة المناخية، الهجرة، التفاوتات الاجتماعية، الشباب والنساء، كرافعة لإبراز التراكم المغربي والتجربة الاتحادية، مع تثمين المبادرات القائمة كالشراكات مع هيئات تقدمية وأممية، والعمل على تطويرها وجعلها مواعيد منتظمة للحوار والتفكير التقدمي العالمي.

•خاتمة

نسعى في الاتحاد الاشتراكي إلى بلورة منظور نضالي جديد للعلاقات الدولية، يستحضر التراكم التاريخي، ويرتقي بمستوى التفاعل مع المستجدات الدولية، ويواكب تحولات السياق العالمي، من خلال مقاربة تقوم على الواقعية المبدئية، والفعالية الترافعية، والانفتاح المسؤول على القوى الحية عالميا.

فالمتغيرات المتسارعة التي يشهدها العالم اليوم، وما تحمله من تحديات كونية ومخاطر استراتيجية، تضع القوى التقدمية، ومنها حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، أمام مسؤولية تاريخية لتجديد أدوات التحليل، وتطوير الفعل السياسي والدبلوماسي، وتوسيع شبكات التضامن والترافع.

يجدد الاتحاد الاشتراكي التأكيد أن انخراطه في العلاقات الدولية ليس خيارًا ظرفيًا، بل امتدادا لعمق هويته النضالية وانتمائه الأممي. وهو انخراط يستند إلى رؤية واضحة: الدفاع عن وحدة الوطن، والنهوض بالقيم الكونية للعدالة والمساواة، والمساهمة في بناء نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب، أكثر توازنًا وإنصافًا.

ويلتزم الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بمبادئ التضامن الأممي، ويرفض كل أشكال الاستعمار والاستبداد، ويدعم قضايا التحرر، والسلام، والعدالة المناخية، والاجتماعية، وسيادة الدول على أراضيها. كما يشدّد على ضرورة تجديد الدبلوماسية الحزبية، وتفعيل استراتيجيات للتأثير في مراكز القرار الدولي، مع تعزيز الحضور المغربي في المنتديات الأممية عبر خطاب وحدوي، تقدمي، وذو مصداقية.

الاتحاد الاشتراكي

IV

ورقة قضايا المرأة

النساء وأفق الدولة الاجتماعية الديمقراطية في المغرب

«لا حداثة بدون نساء، لا ديمقراطية بدون مواطنات كاملات الحقوق»

تطرح حقوق النساء في علاقتها بسيرورة بناء الدولة الاجتماعية الديمقراطية في المغرب تحديات جوهرية ترتبط بمستقبل التحول الديمقراطي وخيار التحديث المجتمعي

تطرح حقوق النساء في علاقتها بسيرورة بناء الدولة الاجتماعية الديمقراطية في المغرب تحديات جوهرية ترتبط بمستقبل التحول الديمقراطي وخيار التحديث المجتمعي.

إن مكانة النساء ووضعيتهن في المجتمع، وتمكينهن من المساواة المدنية والسياسية والاجتماعية والبيئية، وتعزيز تمثيليتهن في مراكز القرار كلها قضايا مترابطة لا يمكن تجزيئها، لأنها تشكل شرطا أساسيا لأي مشروع يروم العدالة الاجتماعية والتنمية الشاملة/المندمجة . ومن هذا المنطلق، يصبح الدفاع عن قضايا النساء جزء لا يتجزأ من النقاش الوطني حول إعادة تشكيل العقد الاجتماعي وبناء دولة الحقوق والحريات.

لقد شكل حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، منذ تأسيسه قوة تقدمية جعلت من الحقوق الإنسانية للنساء محورًا أساسيا في مشروعه المجتمعي، بل إن النضال من أجل المساواة والإنصاف السياسي والاجتماعي لم يكن مجرد شعار، بل كان خيارا استراتيجيا مرتبطا بالنضال من أجل الديمقراطية ودولة الحق والقانون، بستند إلى المرجعية الكونية لحقوق الإنسان، وإلى اجتهادات فكرية وسياسية تستحضر الخصوصية المغربية.

واليوم وبعد تراكم الإصلاحات من مدونة الأسرة سنة 2004 إلى دستور 2011، ومع التحولات الراهنة التي يعرفها المجتمع، يطرح السؤال حول الأولويات والمطالب الملحة من أجل ضمان انتقال فعلي نحو المساواة الفعلية والديمقراطية الاجتماعية.

المسار التاريخي والمرجعي لقضية النساء في المشروع الاتحادي:

منذ تأسيس حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ظل الوعي قائما بأن قضية النساء ليست قضية فئوية أو هامشية، بل هي جزء من المشروع الديمقراطي الوطني الشامل، و اعتبر الحزب أن الديمقراطية والحداثة تقوم على إشراك فعلي للنساء في كل مستويات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ومن هذا المنطلق انخرط في مواجهة محاولات الفكر المحافظ الذي كان يسعى إلى تكريس الإقصاء وإعادة إنتاج التراتبية بين الجنسين، كما عمل على تأصيل رؤية تقدمية حداثية تجعل من التمكين النسائي خيارا استراتيجيا مرتبطا بمسار بناء الدولة الحديثة، مستندا في ذلك على المرجعية الكونية لحقوق الإنسان وعلى الاجتهادات الفكرية والسياسية التي تضع المساواة في صلب مشروع العدالة الاجتماعية.

لقد ارتبط التوجه الاتحادي بإيديولوجية الحزب، وبقناعاته المتعلقة بأن تحرر المجتمع لا يمكن أن يتحقق دون تحرر النساء، وأن التنمية لا يمكن أن تنجح إذا استمرت الفجوة قائمة بين الجنسين في الحقوق والواجبات، لذلك لم يكن حضور قضايا النساء في خطاب الحزب مجرد بعد رمزي أو دعائي، بل كان اختيارا يعكس قناعة راسخة بأن النضال من أجل الديمقراطية يستحيل فصله عن النضال من أجل المساواة، وهو ما جعل الحزب دائما في مواجهة القوى التي حاولت احتكار الدين وتوظيفه من أجل تعطيل الإصلاحات أو تأبيد الوضع القائم، حيث اختار الاتحاد الاشتراكي أن يقف إلى جانب النساء في معركة المساواة والإنصاف السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

فمن هذا المنطلق، يمتح الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية مشروعه المجتمعي، الذي يستمد عناصره التأسيسية من ضرورة تحديث البنيات والأنساق المجتمعية، في خط موازٍ لتقوية الدولة ومؤسساتها، فلا دمقرطة للدولة، دون دمقرطة موازية للمجتمع، ولا إصلاح ولا تحديث، إلا في إطار دولة اجتماعية قوية متضامنة.

ولذلك فقد أولى الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية منذ تأسيسه عناية خاصة لقضايا الأسرة والطفولة والمرأة، فاحتضن منظمات موازية للطفولة والشباب، وكان في طليعة الأحزاب التي أسست جناحا نسائيا، نسجت على منواله باقي الأحزاب سواء التقدمية أو المحافظة، من حيث هيكلته وطريقة اشتغاله.

ورافق الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية تجربة التناوب التوافقي بهذا القلق الوطني المشروع، الذي كان يعتبر أن الإصلاحات فيما يخص البنيات التحتية، وقضايا التشغيل والتعليم والصحة، ستكون نتائجها محدودة إذا استمر إقصاء النساء من مشاريع التنمية، التي فتحت وقتها.

ولقد فرض علينا وقتها أن نتصدى للنكوصية الصاعدة، التي حرفت النقاش حول الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية، نحو محاولة خلق تقاطب مجتمعي يهدد التعايش، ويكون مقدمة لتهيئة التربة لمشاريع "دينية" على النقيض من الإسلام المغربي المعتدل، الذي ترعاه مؤسسة إمارة المؤمنين، التي توفر الأمن الروحي للمغاربة، وتحرسه.

ولذلك انخرط الاتحاد الاشتراكي في الدينامية الملكية، التي كان من ثمارها مدونة الأسرة، التي مثلت آنذاك ثورة هادئة، تعبد الطريق نحو الترسيم النهائي للمشروع الحداثي الديموقراطي في نسخته المغربية، التي تدمج العناصر التأسيسية للهوية المغربية في هذا الأفق المنفتح على العصر، وبسيرورة متدرجة وهادئة، تضمن لها الاستدامة.

مركزية المرأة والأسرة في المشروع الاتحادي: المدونة نموذجا

يمثل الإصلاح الكبير الذي عرفه المغرب سنة 2004 بإقرار مدونة الأسرة تتويجا لهذا المسار النضالي، فقد شكل الانتقال من قانون الأحوال الشخصية إلى مدونة الأسرة نقطة تحول ومحطة فارقة في مسار تحديث المجتمع، إذ لم يكن الأمر مجرد تعديل قانوني أو اجتهاد فقهي محدود، بل كان بمثابة ثورة ثقافية هادئة أعادت الاعتبار لمكانة المرأة في التشريع الوطني، كما منحت للمؤسسة التشريعية المنتخبة حق المصادقة أو رفض مخرجات اللجنة الملكية، وهو ما أخرج القانون من دائرة المقدس المغلق إلى رحابة النقاش العمومي المفتوح، مؤكدا أن قضايا الأسرة لا تنفصل عن سيرورة الانتقال الديمقراطي.

لقد فتح هذا الإصلاح الأول الباب أمام ربط قضايا النساء بالمسار الديمقراطي العام، حيث تم تكريس القيم الكونية المرتبطة بحقوق الإنسان، و بقيم النسبية والعقلانية والتعدد في مقاربة النصوص القانونية، وتم الاعتراف بأن تحقيق العدالة لا يمكن أن يتم إلا من خلال إنصاف النساء وضمان حقوقهن داخل الأسرة والمجتمع، وبذلك لم تعد قضايا النساء في المغرب فقط قضية حقوقية، بل قضية مرتبطة بمستقبل الديمقراطية والتنمية، وهو ما يعكس انسجام المشروع الاتحادي مع روح التغيير التدريجي القائم على الإصلاح الهادئ والمتراكم الذي يجعل من المساواة ركيزة أساسية في بناء دولة اجتماعية حديثة. إن حقوق الأسرة، والطفل، والنساء، لا تنفصل عن مصفوفة الحقوق الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والتي لا يمكن أن تجد ترجمتها إلا داخل دولة ديموقراطية، بتوجهات اجتماعية، وأفق حداثي، ولذلك فإن معركة المساواة الشاملة تجد جذورها في بلادنا، من خلال إرث الكفاح الوطني، حيث التقت إرادة المغفور له محمد الخامس في الارتقاء بوضع النساء، مع البرنامج الإصلاحي الذي كانت تقترحه الحركة الوطنية آنذاك، من أجل التحرير وبناء الدولة معا.

إن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وعبر منظمته النسائية، ومناضلاته ومناضليه قد استوعب مبكرا أهمية أن تكون للأسرة مدونة قانونية، لا تكون فقط مرجعية للحسم في الخلافات المفترضة في أي علاقة زوجية، بل تكون حاملة لبذرة تأهيل المجتمع وتحصينه، من خلال هذه اللبنة الأساسية (الأسرة)، وهو ما تجسد في مطالباته بتغيير مدونة الأحوال الشخصية، منذ الربع الأخير من القرن الماضي، ولم يكن محركه سوى رفع كافة أشكال الحيف عن النساء، وقاوم حينذاك أشكالا من التكفير والتضليل، وكانت نساؤه في مقدمة هذه المعركة المجتمعية، التي انتهت بتعديلات جزئية في التسعينيات، لم ترض طموحاتنا، وإيماننا بأن المغرب كان مؤهلا يومها لجرعات تحديث أكبر.

ولقد رافق الاتحاد الاشتراكي هذه المرحلة بهاجسي الحرص على التطبيق الأمثل للمدونة، والسعي إلى تطويرها، تبعا للتطورات المجتمعية، وهو ما عبر عنه الحزب في محطات كثيرة، سواء البرامج الانتخابية، أو توصيات المؤتمرات، أو مقترحات القوانين، وغيرها، وأساسا من خلال المجهود الترافعي والتأطيري والنضالي لمنظمة النساء الاتحاديات، التي لم يتردد الحزب في دعم مطالبها، وأنشطتها المعبرة عن الخط العام والناظم للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، باعتباره حزبا لا تنفصل عنده قضايا الديموقراطية عن قضايا العدالة الاجتماعية، وفي القلب منها قضية المساواة بين النساء والرجال.

واليوم، يجد الاتحاد الاشتراكي نفسه مرة أخرى في التقاء موضوعي، ولا نبالغ إذا قلنا بأنه التقاء استراتيجي، مع الورش الملكي لتعديل مدونة الأسرة، لتكون أكثر إنصافا لكل مكونات الأسرة، ولتكون أكثر حماية للأمن والاستقرار الأسريين.

المرأة والإصلاح الدستوري في المشروع الاتحادي:

شكل دستور 2011 محطة مفصلية في مسار بناء الدولة الديمقراطية الحديثة في المغرب، حيث أقر مبادئ صريحة تؤكد المساواة الكاملة بين النساء والرجال في جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، كما نص في الفصل 19 على ضرورة تحقيق مبدأ المناصفة، وهو ما اعتبر حينها خطوة جريئة تعكس إرادة سياسية عليا في جعل المساواة قيمة دستورية ملزمة، ولم يقف الأمر عند التنصيص النظري بل تم إحداث هيئة دستورية خاصة بالمناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، في إشارة واضحة إلى الرغبة في الانتقال من المبادئ العامة إلى الآليات العملية الكفيلة بإعمال المساواة الفعلية.

لقد ألزم الدستور الجديد الدولة بتحقيق المساواة من خلال تشجيع تكافؤ الفرص بين النساء والرجال في الولوج إلى الوظائف الإدارية العمومية والانتخابية، وهو ما نص عليه بوضوح الفصل 30 الذي يضمن لكل المواطنات والمواطنين حق التصويت والترشح للانتخابات بشروط متساوية، كما دعم هذا التوجه الفصل 115 حين نص على تمثيلية وازنة للنساء في المجلس الأعلى للسلطة القضائية، وهو ما يعكس البعد المؤسساتي لمشاركة النساء في مراكز القرار. وقد مهدت هذه المقتضيات لإجراءات تشريعية وتنظيمية أعطت دفعة ملموسة لتمثيلية النساء داخل المؤسسات المنتخبة وطنيا وترابيا، مثل اعتماد لوائح مخصصة للنساء في الانتخابات التشريعية والمحلية، مما أدى إلى تطور عددي على مستوى التمثيلية السياسية للنساء.

ورغم هذا التقدم، فإن الممارسة السياسية أبانت عن فجوة كبيرة بين النصوص الدستورية و الواقع العملي، ففي انتخابات سنة 2021 ورغم تحقيق النساء لبعض التقدم في الولوج لمجلس النواب من خلال الحصول على ستة وتسعين مقعداً نيابيا، إلا أن حضورهن في مواقع القرار الاستراتيجي ظل محدوداً، حيث غابت المناصفة عن تشكيل الحكومة، وبقيت المناصب الوزارية الأساسية حكرا على الرجال، كما استمرت المؤسسات المنتخبة في تكريس نوع من الهيمنة الذكورية التي تقلص من فرص النساء في التأثير الفعلي، وهو ما جعل حضورهن الكمي لا يترجم بالضرورة إلى حضور نوعي قادر على التأثير في السياسات العمومية.

إضافة إلى ذلك فإن القوانين المالية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية لم تدمج بعد مقاربة النوع الاجتماعي بالشكل الكافي، حيث تظل البرامج العمومية بعيدة عن تخصيص اعتمادات مالية واضحة لدعم المساواة بين الرجال والنساء، أو معالجة الفجوات الهيكلية بين الجنسين، الأمر الذي يبرز الحاجة الملحة إلى آليات تشريعية وتنظيمية أكثر جرأة، خصوصا وأن الفصل 31 يلزم الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية بتعبئة كل الوسائل المتاحة لتيسير أسباب استفادة المواطنات والمواطنين على قدم المساواة من الحق في الشغل والتعليم والحماية الاجتماعية، وهو ما يجعل تفعيل المناصفة ليس مجرد مطلب حقوقي بل التزاما دستوريا. لذلك فإن رفع نسبة مشاركة النساء في مناصب المسؤولية إلى المناصفة يعد خطوة ضرورية لترجمة روح الدستور إلى واقع ملموس، وضمان أن تكون المرأة طرفا فاعلا في صناعة القرار الوطني.

التحديات السياسية والثقافية أمام إعمال الإنصاف والمساواة:

يواجه إدماج النساء في المغرب تحديات سياسية مرتبطة بالمنظومة التمثيلية وصناعة القرار، فرغم المكاسب التي تحققت منذ إقرار مدونة الاسرة وتوسيع دائرة المشاركة النسائية عبر نظام الكوطا البرلمانية، إلا أن حضور النساء في مواقع المسؤولية ما زال محدودا، ويعكس اختلالا بنيويا في توزيع السلطة بين الجنسين، ذلك أن الثقافة السياسية السائدة ما زالت اسيرة منطق الهيمنة الذكورية، حيث ينظر الى المرأة باعتبارها فاعلا ثانويا، ما يجعل جهود تمكينها رهينة بإرادة حزبية غير مهيكلة أو بمبادرات ظرفية مرتبطة بالضغط الدولي، وهنا يبرز موقف الاتحاد الاشتراكي الذي ظل مدافعا عن المناصفة وعن الحضور النسائي في مختلف المؤسسات.

أما على المستوى الثقافي، فما زال تمثل ادوار النساء في المجتمع محكوما بسلطة التقاليد والموروثات التي تكرس الثنائية بين المجال العام للرجال والمجال الخاص للنساء، هذه التصورات تضعف من قدرة المرأة على اقتحام مجالات الشأن العام وتكرس صورا نمطية تؤثر في ثقة النساء بأنفسهن وفي استعداد المجتمع لقبولهن كقائدات وصانعات قرار، كما أن الخطاب الديني والثقافي في بعض تجلياته يستعمل أحيانا لتبرير الإقصاء أو لإعادة إنتاج التبعية، ما يجعل المعركة الثقافية احدى الجبهات الحاسمة في مسار المساواة، وهو ما يدفع الاتحاد الاشتراكي الى التأكيد على ان النضال الثقافي والتربوي لا يقل اهمية عن النضال السياسي والتشريعي.

في المقابل، يبرز التحدي المؤسساتي المتمثل في ضعف السياسات العمومية الموجهة نحو تعزيز مشاركة النساء، ورغم وجود خطط حكومية واستراتيجيات وطنية، فان الإشكال يكمن في التطبيق، اذ غالبا ما يغيب التنسيق بين الفاعلين وتبقى المؤشرات الكمية للمشاركة غير مصحوبة بمؤشرات نوعية تلامس فعلا جوهر التمكين، ويؤدي هذا الوضع الى فجوة بين النصوص الدستورية التي تنص على المناصفة والمساواة وبين الواقع العملي الذي يكشف استمرار التفاوتات، وهنا ينبه الاتحاد الاشتراكي الى ضرورة ربط التخطيط الاستراتيجي القائم على النوع الاجتماعي بآليات التتبع والتقييم والمحاسبة حتى لا تبقى حقوق النساء حبرا على ورق.

من جهة اخرى، يرتبط نجاح ادماج النساء بتغيير عميق في الوعي الجمعي، وهو تحد ثقافي بقدر ما هو سياسي، فبناء مجتمع منصف يتطلب اصلاح المنظومة التعليمية والاعلامية بما يعزز قيم المساواة ويكسر الصور النمطية التي تلصق بالمرأة، كما ان الحركة النسائية مطالبة اليوم بتجديد ادواتها وخطابها لتوسيع قاعدة الالتفاف المجتمعي حول قضية المساواة بعيدا عن الطابع النخبوي، وهنا يظل الاتحاد الاشتراكي مقتنعا بان تمكين النساء في المغرب ليس مجرد ورش حقوقي، بل هو كذلك رهان حضاري يهم التنمية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

التحديات الاجتماعية والاقتصادية في مسار التمكين النسائي

تشير الإحصائيات الرسمية لسنة 2024 إلى أن مشاركة النساء في سوق الشغل ما تزال ضعيفة بشكل كبير مقارنة بالرجال، حيث بلغ معدل النشاط الاقتصادي للنساء حوالي 19,1 في المائة فقط مقابل أكثر من 65 في المائة لدى الرجال، كما أن احتمال عدم النشاط يصل إلى 73 في المائة عند النساء مقابل 7,5 في المائة فقط عند الرجال، وهذه الأرقام تكشف أن الفجوة بين الجنسين لم تتقلص رغم مرور أكثر من عقد على إقرار دستور 2011 الذي نص صراحة على المساواة والمناصفة، وهو ما يضع أمام السياسات العمومية تحديات بنيوية في إدماج النساء في الدورة الاقتصادية الوطنية.

وإلى جانب ضعف المشاركة، تواجه النساء معدلات مرتفعة من البطالة، إذ وصل معدل البطالة في صفوفهن سنة 2024 إلى 19,4 في المائة مقابل معدل وطني بلغ 13,3 في المائة، مما يجعل النساء أكثر عرضة للهشاشة الاقتصادية، كما أن نسبة المقاولات التي تدار من قبل نساء لا تتجاوز 15 في المائة من مجموع المقاولات الصغرى والمتوسطة، الأمر الذي يبرز محدودية وصول النساء إلى مواقع القيادة الاقتصادية، وصعوبة ولوجهن إلى التمويل والموارد الضرورية لتطوير مشاريعهن.

تتعمق هذه الفوارق أكثر عند النظر إلى التوزيع الجغرافي لمشاركة النساء في سوق الشغل، ففي جهة الشرق مثلا لا تتجاوز نسبة نشاط النساء 15,6 في المائة، بينما تصل في جهة الدار البيضاء سطات إلى حوالي 28 في المائة، ما يعكس تفاوتات مجالية صارخة تزيد من هشاشة النساء في المناطق الفقيرة والهامشية، وفي نفس الوقت تكشف أن الفرص الاقتصادية والتعليمية المتوفرة في المدن الكبرى لم تصل بعد إلى المناطق القروية التي تبقى فيها النساء عرضة للأمية والعمل غير المهيكل وضعف الخدمات الصحية والاجتماعية.

ولا يقتصر التحدي على الجانب الاقتصادي فحسب، بل يمتد إلى الجانب الاجتماعي والأمني، حيث لا تزال حوالي ثلث النساء يتعرضن لأشكال مختلفة من العنف المبني على النوع رغم وجود قوانين زجرية، كما أظهرت الكوارث الطبيعية مثل الزلزال والفيضانات محدودية إدماج مقاربة النوع في التدخلات الاستعجالية، إذ تحملت النساء في المناطق المنكوبة أعباء مضاعفة نتيجة غياب الرجال المهاجرين إلى المدن، ما أجبرهن على تدبير شؤون الأسرة والأرض معا في ظروف قاسية، وهو ما يؤكد أن غياب سياسات عمومية تراعي احتياجات النساء يزيد من هشاشة وضعهن ويعرقل مسار التمكين الشامل.

الأولويات المستقبلية ورؤية الاتحاد الاشتراكي

انطلاقا من مرجعيته الحقوقية والتقاطعية يضع حزب الاتحاد الاشتراكي قضية النساء في صلب مشروعه الديمقراطي كشرط لا مناص منه لإرساء دولة اجتماعية ديمقراطية، فالأولويات المرفوعة تهدف إلى ترجمة المبادئ الدستورية على أرض الواقع عبر اصلاحات تشريعية وإجرائية وميزانيات مخصصة وآليات تنفيذ ومتابعة، وذلك لضمان انتقال من المكاسب الكمية إلى المكاسب النوعية، التي تمكن المرأة مدنيا واقتصاديا واجتماعيا وسياسيا. وفي سعيه هذا يراهن على الأولويات التالية:

1/ إدماج منظور النوع الاجتماعي في الميزانيات والسياسات العمومية

يرى حزب الاتحاد الاشتراكي أن إدماج مقاربة النوع في التخطيط المالي والسياسات العمومية يشكل مدخلا أساسيا لتحقيق المساواة الفعلية، فالميزانية ليست مجرد أرقام وإنما انعكاس لأولويات الدولة، وإذا لم تراع احتياجات النساء فإن الفجوة ستبقى قائمة، لذلك يقترح الحزب اعتماد ميزانيات تراعي النوع الاجتماعي على مستوى كل قطاع حكومي وجماعة ترابية، مع إجراء تقييمات دورية لتأثير السياسات على النساء والرجال، وضمان تخصيص اعتمادات واضحة لبرامج تشغيلية موجهة لتمكين النساء، وهو ما من شأنه أن يترجم المبادئ الدستورية إلى نتائج ملموسة في حياة المواطنات.

2/ تخصيص دوائر انتخابية أو آليات تضمن ثلث المقاعد للنساء في البرلمان

يعتبر الاتحاد الاشتراكي أن حضور النساء في البرلمان والمؤسسات المنتخبة ما يزال دون المستوى المطلوب رغم التحسن النسبي في السنوات الأخيرة، ولذلك فهو يطالب بإقرار آليات انتخابية انتقالية تضمن على الأقل نسبة الثلث من المقاعد لصالح النساء، سواء عبر دوائر مخصصة أو كوطا حزبية ملزمة، لأن تحقيق المناصفة يحتاج إلى إجراءات إيجابية ترفع الحواجز البنيوية أمام مشاركة النساء، وتمكنهن من لعب دور مؤثر في صياغة السياسات العمومية ومراقبة العمل الحكومي والتشريعي، بما يعزز التمثيل النوعي ويضمن إدماج قضايا النساء في الأجندة الوطنية

3/ استعجالية إكمال ورش مراجعة مدونة الأسرة لتحقيق عدالة ومساواة أكبر

يشدد الحزب على أن مراجعة مدونة الأسرة باتت ضرورة مجتمعية وتشريعية من أجل ملاءمتها مع روح الدستور والاتفاقيات الدولية، ويركز بالخصوص على تجريم تزويج القاصرات باعتباره انتهاكا صارخا للطفولة، وعلى اعتماد الخبرة الجينية كوسيلة رسمية لإثبات النسب حماية لحقوق الأطفال، وعلى إلغاء نظام التعصيب الذي يميز ضد النساء في الإرث، إلى جانب إقرار مبدأ الولاية المشتركة على الأبناء بعد الطلاق بما يحفظ كرامة الأم ويضمن مصلحة الطفل، حيث تشكل هذه التعديلات مجتمعة ثورة هادئة في سبيل تحقيق العدالة الأسرية والمساواة بين الجنسين.

4/تطوير التشريعات لمكافحة العنف المبني على النوع الاجتماعي

يعتبر الاتحاد الاشتراكي أن العنف الموجه ضد النساء يشكل عائقا رئيسيا أمام التمكين للنساء، لذلك يضع في أولوياته مراجعة القانون الجنائي وتوسيع نطاق التجريم ليشمل أشكال العنف الاقتصادي والرقمي والرمزي، مع توفير آليات حماية فعالة مثل الأوامر الاستعجالية والإيواء والمواكبة النفسية والقانونية، كما يدعو إلى إنشاء وحدات شرطية وقضائية مختصة وتوسيع شبكة مراكز الاستماع والدعم، لأن الردع القانوني وحده لا يكفي دون منظومة متكاملة تضمن الحماية والوقاية والتتبع، وهو ما من شأنه أن يقلل من نسب العنف ويعزز شعور النساء بالأمن والكرامة.

5/التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء وخاصة في القرى والمناطق الهشة

يضع الحزب التمكين الاقتصادي والاجتماعي في قلب استراتيجيته، إذ لا يمكن للنساء أن يحققن استقلاليتهن دون ولوج عادل إلى الشغل والموارد، لذلك يدعو إلى إطلاق برامج دعم وتمويل خاص بمقاولات النساء، وإلى تعميم التغطية الصحية والاجتماعية لتشمل العاملات في القطاعات غير المهيكلة مثل الفلاحة وخدمات المنازل، كما يشدد على أهمية توفير خدمات الرعاية للأطفال وتوسيع فرص التعليم والتكوين للفتيات القرويات، فتمكين النساء اقتصاديا يعني الحد من فقر الأسر وتعزيز العدالة الاجتماعية، ويشكل رافعة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة.

6/ تعزيز المشاركة السياسية والقيادية للنساء داخل الحزب وفي المؤسسات

يرى الاتحاد الاشتراكي أن تعزيز حضور النساء في مواقع القيادة يجب أن يبدأ من الداخل، ولذلك يلتزم باعتماد قواعد تنظيمية داخلية تفرض تمثيلية نسائية وازنة في كل هياكله ومراتبه القيادية، كما يراهن على برامج للتدريب والتأهيل ورعاية الكفاءات النسائية الشابة من أجل إعداد جيل جديد من القياديات، ويؤكد أن تمكين النساء داخل الحزب سينعكس على حضورهن في الساحة الوطنية، فالمناصفة ليست مطلبا قانونيا فحسب، بل ثقافة تنظيمية وممارسة يومية تضمن للنساء موقعا طبيعيا في صناعة القرار السياسي.

7/ تعديل المنظومة القانونية مدخل أساسي لتحقيق العدالة للنساء

يرى الاتحاد الاشتراكي بن تعديل المنظومات القانونية والأطر التشريعية مطلب أساسي لتحقيق العدالة الجنائية للنساء، إذ لا يكفي القيام ببعض الرتوش /الإصلاحات الجزئية بل اعتماد تغيير شامل وجذري يشمل فلسفة وبنية ومنطوق ومقتضيات القانون، ليكون أكثر انسجاما مع الدستور والتزامات المغرب الدولية المتعلقة بحماية النساء من العنف والتمييز، من خلال وضع أسس تحقيق العدالة للنساء وعدم حجب منطق الواقع حيث تسود العديد من الممارسات التي يجب البحث لها عن أجوبة قانونية تضمن الكرامة ولا تتناقض مع حقوق الإنسان مثل العنف – الحريات الفردية – الإجهاض....

عناصر التأسيس للدولة الاجتماعية في العلاقة بمقاربة النوع الاجتماعي:

أولا: ولوجية النساء للشغل"

1/ القطاع الخاص:

باعتبار أن مدونة الشغل موضوحة على طاولة النقاش العمومي فيما يخص الإصلاحات القانونية المستعجلة، وباعتبار المرجعية الاجتماعية الديموقراطية للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، فإن تقديم رؤية الحزب لإصلاح مدونة الشغل على ضوء السعي إلى الإنصاف والمساواة، يظل هاجسا قائما.

يعتبر مبدأ المساواة ودفع كل أشكال التمييز جوهر مقاربة النوع وأساسه؛ لذلك، فقد لزم أن يتولى القانون حمايته. علما أن هذه الحماية، لا تقتصر فقط على الحقوق التي تشترك فيها المرأة والرجل معا ـ كونها حقوقا إنسانية عامة ـــ وإنما تشمل أيضا الحقوق التي تتسم بالخصوصية المبنية على النوع والتي ترتبط بخصوصية طبيعة المرأة.

ولعل الحديث عن حق المرأة في العمل في الوقت الحالي قد يعتبر أمرا متجاوزا في ظل الاعتراف التشريعي الصريح بحقها في العمل، وكذا الضمانات الدستورية المؤكدة له، بالإضافة إلى المعطيات الواقعية التي تبرز حجم الحضور المتزايد للنساء في مختلف أشكال العمل.

وإذا كان وجود هذا الحق قائما في مدونة الشغل قبل صدور الدستور، فإن تزكيته دستوريا، مع مبادئ وأهداف أخرى، يفيد وجود نقلة نوعية لنموذج ديموقراطي، يعترف بالحق في الشغل كعنصر جوهري وأساسي في أي نظام.

ورغم حرص المشرع المغربي على تكريسه لمبدأ المساواة بين الجنسين خصوصا بعد مصادقة المغرب على الاتفاقية رقم 111 بتاريخ 27 مارس 1963، والتي لم يتم تبني مبادئها بشكل فعلي إلا بعد صدور مدونة الشغل سنة 2004 ـ من خلال ديباجتها التي أكدت على منع التمييز في مجال الشغل والتشغيل، ومن خلال مقتضيات المادة 9 ، وأيضا المادة 12 من مدونة الشغل التي نصت على عقوبات زجرية تجاه المشغل الذي يخالف هذا المقتضى المتعلق بالمساواة، إضافة إلى ما جاءت به المادة 36 من المدونة التي استبعدت العديد من المبررات التي يمكن أن تكون سببا في اتخاذ العقوبات التأديبية، ومن بينها نجد التمييز على أساس الجنس.

غير أنه وخلاف لما ذكر، فالواقع يقول غير ذلك. لأن المرأة الأجيرة لازالت تعيش التمييز وعدم المساواة فيما بينها وبين الرجل في الاستخدام. ودليل ذلك، ما أشار إليه تقرير منظمة العمل الدولية الذي أكد أنه ما بين سنة 2019 و2020 انخفض توظيف المرأة بنسبة 4,2% مقارنة مع الرجل الذي لم تتعد نسبة انخفاض توظيفه 3 في المئة.

أما على المستوى الوطني فقد تم تصنيف المغرب من خلال تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي ضمن البلدان المتأخرة في توظيف واستخدام النساء. وهو ما أكدته الإحصائيات الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط خلال سنة 2020، والتي اعتبرت أن مساهمة النساء في سوق الشغل لازالت ضعيفة، حيث تبلغ معدل نشاط النساء 19,9% مقابل 70,4% لدى الرجال. لتبقى بذلك ثمان نساء من بين كل عشرة خارج سوق الشغل.

وتبعا لذلك يعتبر الاتحاد الاشتراكي أن تحقيق المساواة الفعلية مع الرجال في سوق الشغل غاية أولية، من أجل تطبيق المادة 11 من اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة تطبيقا كاملا، خصوصا من خلال تقوية إجراءات التفتيش لمعاينة مدى احترام التشريع المتعلق بالشغل.

كما يدعو لاعتماد إجراءات ملائمة تهدف إلى إدماج مزيد من النساء في الأنشطة الاقتصادية وضمان حقوقهن في المساواة في المعاملة، والمساواة في الأجر بالنسبة لعمل ذي قيمة مساوية لقيمة عمل الرجل.

ويعتبر الحزب أن وضع برامج لمحاربة البطالة، يجب أن تستدمج منظور النوع، إن على مستوى التصور وتفعيل صيغ جديدة للإدماج (التشغيل – تكوين الشباب – قروض المقاولين الشباب)، أو على مستوى التكوين – الإدماج (التكوين بالتناوب – التكوين بالتعلم) ووضع استراتيجيات للإدماج لفائدة النساء الأكثر عرضة للبطالة.

كما يراهن على اعتماد استراتيجيات وبرامج تشجع على الرفع من كفاءات النساء في المقاولة العمومية والخاصة وفي الاقتصاد الاجتماعي التضامني (التكوين – التمويل – المواكبة – الخ).

مع التنصيص على مراجعة مقتضيات القانون الجنائي المتعلقة

بالتحرش الجنسي بأماكن العمل بصفة خاصة، واتخاذ إجراءات للتأكد من أنه بإمكان الضحايا دون خوف من الانتقام، الولوج إلى لى سبل الطعن، وإلى تعويض ملائم للضرر.

2/ الوظيفة العمومية

لا يكفي في قطاع الوظيفة العمومية تقديم الاقتراحات أو حتى تعديل القوانين لتحقيق المساواة في مجال الوظيفة العمومية، بل لا بد من تعزيز ذلك بانخراط جميع الفاعلين في إطار سياسات عمومية واضحة المعالم، ومحددة للتدابير التي على المؤسسات المعنية اتخاذها لتنزيل هذه السياسات وتفعيل التعديلات القانونية. والواقع أن أية سياسة لا يمكنها أن تنجح إلا بتظافر جهود الفاعلين بدء بالحكومة وانتهاء بالمؤسسات، حيث يجب تسطير خطة واضحة ببرامج محددة وصولا لأهداف مسطرة.

ومن هنا نرى في الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية استعجالية التدابير التالية:

ا. إلزام أرباب العمل في القطاع العام بوضع وتنفيذ خطة عمل "للمساواة المهنية": والتي ويجب أن تتضمن لزوما تدابير بشأن منع ومعالجة الفوارق والتفاوتات في الأجور، والمزج بين المسارات المهنية والوظيفية، وكذا التوازن بين الحياة المهنية والشخصية، وأخيرا مكافحة العنف الجنسي والجنساني.

ب. تعزيز دور الفاعلين في الحوار الاجتماعي في مجال المساواة في الوظيفة العمومية: فالحوار الاجتماعي يعد رافعة أساسية في تعزيز المساواة بين النساء والرجال في الوظيفة العمومية، حيث تعتبر جميع الهيئات، من نقابات ولجان متساوية الأعضاء ولجان مراقبة شروط العمل إن وجدت وجميع الهيئات التي قد يتم وضعها في المستقبل والمكلفة بالقضايا الجماعية للموظفين، معنية وشريكة في تتبع وتنزيل مقاربة النوع ويجب العمل على انخراطها وفق برامج معينة تتلاءم مع مجال عملها، كما يجب تعزيز المشاركة المتساوية للمرأة والرجل في الحوار الاجتماعي، حيث يجب أن يكون هناك توازن في تشكيلة هيئات الحوار الاجتماعي بين الرجال والنساء.

ج. تعزيز التكوين والتواصل والتأطير في مجال المساواة: فلنشر وتعزيز سياسات المساواة المهنية، لا بد من تأطير الموظفين في هذا الإطار وتكوينهم بشكل مستمر في قضايا المساواة، والقضاء على الأحكام والأفكار الجاهزة والنمطية والوقاية من العنف الجنسي والجنساني، وعلى الإدارة أن تأخذ بعين الاعتبار عند تقييم أداء الموظف في سبيل ترقيته قيامه بهذه التكوينات.

ونفس الشئ بالنسبة للأطر والمسيرين عند تقييم أدائهم السنوي، حيث يجب اعتماد المبادرات التي قاموا بها في مجال تعزيز المساواة وتنفيذ خطة العمل في هذا الإطار، خصوصا فيما يتعلق بالمزج بين فرق العمل، والوقاية من التمييز خصوصا في مجال تخصيص المكافآت والمنح أو أي عنصر آخر مرتبط بالأجور، وكذا ما يتعلق بالتوزيع بين الحياة الأسرية والمهنية ومكافحة العنف والتحرش.

د. إدماج البعد النوعي في تخطيط وتفعيل برامج الميزانية: تشكل ميزانية النوع الاجتماعي مقاربة جديدة تشمل معرفة مدى تأثير توزيع المداخيل والاعتمادات المرصودة، على التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق المساواة وتقليص الفوارق الاجتماعية. فالميزانية التي تدمج مقاربة النوع هي ميزانية تراعي المساهمة المختلفة للرجال والنساء بمختلف الشرائح التي ينتمون إليها؛ و تدرس آثار توزيع المداخيل والنفقات على الرجال والنساء ليس فقط على المدى القريب، بل على المدى المتوسط البعيد؛ تحرص على الاستجابة بشكل منصف للحاجيات الآنية للنساء والرجال من مختلف الشرائح السوسيو اقتصادية وكل الأوساط؛ وتسعى للتخفيف من الفوارق الاقتصادية والاجتماعية المتواجدة بين هذه الشرائح وتفعيل مبدئي الإنصاف والمساواة من خلال تقوية المساواة بين الرجال والنشاء من خلال مراجعة السياسات المالية والاقتصادية.

ثانيا: ولوجية النساء للعدالة:

إن من أبرز الحقوق المكفولة للمرأة فيما يتصل بولوجها للعدالة، هي صلة الوصل التي قام بها المشرع على مستوى الحقوق الأساسية المرتبطة بالمحاكمة، بحيث لم يفرد لأي من الجنسين ضمانات خاصة بحقوقه فقط، بل ساوى بينهم في الحقوق الأساسية باعتبار أنها واحدة لا تتجزأ وإن استقلت بعضها بأحكام تفصيلية خاصة.

ومن هذا المنطلق تتحدد لنا الأهمية العملية للمساواة بين الرجل والمرأة على المستوى الإجرائي، فالتأثير الواقعي الذي يحدثه التوازن في الحقوق، يسهم لا محالة في ضمان حظوظ متساوية للإنصاف لكل من الجنسين، بل إن الأمر يستدعي حقيقة أن تكون الحماية مركزة ومكثفة للنساء، وذلك بالنظر للوضع الخاص التي تتميز به النساء وهيمنة الرجال على مستوى التوظيف في أجهزة العدالة.

ويمكن التمثيل لمعاناة النساء فيما يخص الولوج للعدالة، بمثال النساء ضحايا العنف.

وفي هذا الصدد، أكدت معطيات وزارة العدل، أنه خلال سنة 2018، تعرضت أزيد من 92 ألف مشتكية للعنف وتم الاستماع لحوالي 38 ألف فقط، بينما شمل البحث الاجتماعي الذي يضطلع بدور دراسة الشكاوى 609 حالة فقط. وفي سنة 2020 قامت خلايا التكفل بالنساء ضحايا العنف بالمحاكم بتنظيم 51147 استقبالا و 20287 جلسة استماع، وقد ارتفع العدد سنة 2022 إلى 75240 شكاية مقدمة على المستوى الوطني.

وأشار التقرير السنوي للنيابة العامة إلى أن عدد قضايا العنف ضد النساء عرف ارتفاعا ملحوظا خلال سنة 2021، حيث بلغ عدد القضايا 23879 قضية بنسبة ارتفاع قدرها 31% مقارنة بسنة 2020.

قد يبدو للوهلة الأولى عند قراءة المعطيات أعلاه، أن ولوج المرأة للعدالة متاح بشكل يسهل معه جبر الضرر الذي قد يلحقها من جراء الاعتداءات التي قد تطالها، ولعل ارتفاع عدد الشكايات المقدمة من طرف النساء على مدار السنوات. لكن هل هذه الشكايات تأخذ مسارها العادي وتنتهي بمحاكمة المعتدي ومعاقبته، أم أن الأمر لا يتعدى مجرد تقديم الشكاية؟ وهل المرأة تستفيد من المساعدات الممكنة لولوج العدالة واستكمال إجراءاتها المطلوبة أم أنها تصطدم بمعيقات تمنعها من ذلك ؟

الحقيقة أن الواقع يجيبنا بتأكيد محدودية المرأة في الولوج للعدالة، فهنالك العديد من العقبات التي تحول دون تمكينها من حقها في الحماية القضائية، ومن أبرزها:

- عزوف المرأة أحيانا عن ممارسة حقها في التقاضي خوفا من نظرة المجتمع والمعيقات الثقافية السائدة ، خصوصا متى كانت الأضرار التي لحقت بها بسبب اعتداءات صادرة عن أحد أفراد أسرتها كالأب أو الأخ أو من طرف زوجها.
- قلة الوعي القانوني عند المرأة وعدم معرفتها لحقوقها، زيادة على عدم تمكنها من الإجراءات المسطرية والقانونية التي يتعين سلوكها عند الاعتداء عليها أو تعنيفها.
- بطء إجراءات التقاضي، وأحيانا عدم تناسب العقوبات المقررة من طرف القضاة مع خطورة الاعتداء والضرر الذي يلحق بالمرأة المعنفة والمعتدى عليها. وهو ما يحيلنا على أشكال أخر يتعلق بذكورية الجهاز القضائي على حساب النساء القاضيات. زد على ذلك أن وجود القاضيات ضمن جهاز القضاء يقتصر على البت والنظر في قضايا الأسرة والقضايا المدنية دون القضايا ذات الطبيعة الزجرية والجنحية إلا نادرا.
- ارتفاع رسوم اللجوء إلى العدالة التي تعتبر مكلفة بالنسبة للمرأة المعتدى عليها، خصوصا التي لا تتوفر على مورد مالي. وضعف القدرات المالية عند فئة عريضة من النساء لتغطية رسوم المحاكم ودفع أتعاب المحامي، يشكل أحيانا سببا وعائقا أمامها فيمنعها من التوجه إلى الجهات القضائية المختصة من أجل حماية مصالحها وحقوقها. ومن بين الأسباب أيضا، والتي قد تمنع المرأة من تقديم الشكاية، وأحيانا تدفعها للتنازل عنها متى تقدمت بها أمام النيابة العامة، التبعية الاقتصادية للزوج بالنسبة للمرأة التي لا معيل لها والتي لا مورد ماليا لها خصوصا متى كانت أما. فخوفا من عدم وجود من يعيلها ويتكفل بها ماديا هي وأبناءها، فإنها تجد نفسها مضطرة لتحمل العنف وعدم التقدم بشكاية او التنازل عنها متى قامت بتقديمها
- معاناة المرأة من مشكلة إثبات العنف بمختلف أنواعه في شتى مراحل التكفل القضائي، بدءا من مرحلة البحوث التمهيدية، التي تنتهي في أغلب الأحيان بحفظ الشكاية من طرف النيابة العامة، بسبب عدم كفاية الأدلة، لأنه وفي غالب الأحوال لا تعتمد الضحية لإثبات العنف سوى على شهادة طبية فقط دون غيرها من وسائل الإثبات وهو ما يسهل الطعن فيه، خلافا لباقي وسائل الإثبات من قبيل شهادة الشهود مثلا..

: وحتى تتمكن المرأة من الولوج للعدالة نقترح التالي

- توسيع دائرة الاثبات بخصوص جرائم النوع؛
- تكريس مجانية المطالبة بالحق المدني في قضايا العنف ضد النساء؛

- تشديد العقوبة في حالة العود في جرائم العنف ضد النساء؛
- فتح إمكانية البت في الشكاية ضد العنف من طرف النيابة العامة دونما ضرورة تقديمها من طرف المعني بها المعنفة؛
- تكوين قضاة متخصصين في الميدان الأسري؛
- توفير أماكن لإيواء النساء المعنفات طيلة مرحلة التقاضي؛ والتكفل بهن طبياً متى كانت حالتهن تقتضي ذلك.

لذلك، نعتقد أن تمكين المرأة من الولج إلى العدالة، يقتضي قيام المشرع بإدخال مجموعة من الإجراءات التي قد تشمل، إذا لزم الأمر ذلك، تعديل وتغيير نصوص القانون بهدف ضمان تجريم أعمال العنف ضد المرأة، وإقرار إجراءات ملائمة للتحقيق والمتابعة، فالمرأة وقبل أن تلجأ إلى العدالة في حاجة إلى مقتضيات عادلة تمكنها من التمتع بحقوقها دونما تمييز أو عنف قد يمارس عليها من الرجل كأن زوجا أو أبا أو زميلا أو مسؤولا إداريا أو مشغلا....

ثالثا: الولوج للخدمات الصحية:

إن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية يرى لزاما إعمال استراتيجية وطنية يتمثل الهدف العام منها في حماية صحة النساء. وينبغي أن تدمج هذه الاستراتيجية تدخلات الطب الوقائي والعلاجي لكل الأمراض التي تصيب النساء، وكذلك وسائل محاربة العنف ضد النساء. كما يجب أن تضمن أيضا ولوج جميع النساء إلى مجموعة كاملة من العلاجات ذات جودة عالية وبكلفة في المتناول، وأيضا الولوج إلى الخدمات الصحية في مجال الجنس والإنجاب.

وهذا يقتضي تخصيص موارد من الميزانية وموارد بشرية وإدارية كافية لحماية صحة النساء، بكيفية تتم بها معاملة الرجال والنساء بكيفية متماثلة، في إطار ميزانية الصحة العمومية، وذلك اعتباراً لحاجياتهم الطبية المختلفة.

وإن السهر على أن يتم تبويء المناصفة بين الجنسين مكانة متميزة في جميع السياسات العمومية وجميع البرامج التي لها تأثير على صحة النساء يتطلب إشراك النساء في وضع تصور وإعمال وتتبع هذه السياسات والبرامج وفي تنظيم العلاجات الطبية المقدمة للنساء.

والمداخل الأساسية لذلك:

أ. السهر على القضاء على جميع العوامل التي تحد من ولوج النساء إلى العلاج والتعليم والمعلومات، خاصة في مجال الصحة المتعلقة بالجنس والإنجاب، وتخصيص موارد كافية للبرامج الموجهة إلى المراهقين من الجنسين بصفة خاصة، وذلك من أجل الوقاية وعلاج الأمراض المنتقلة جنسيا، سيما العدوى بفيروس فقدان المناعة البشرية/داء فقدان المناعة المكتسبة؛

ب. إيلاء الأولوية للوقاية من الحمل غير المرغوب فيه وللتخطيط العائلي والتربية الجنسية، وتقليص نسب وفيات الأمهات بواسطة خدمات للولادة بدون مخاطر والمساعدة السابقة على الولادة. وعند الاقتضاء، ينبغي تعديل التشريع الذي يجعل من الإجهاض جريمة جنائية وإلغاء العقوبات المفروضة على النساء اللائي يقدمن على الإجهاض؛

ج. تتبع عن كثب لأصناف العلاج المقدمة للنساء من طرف هيئات عمومية ومنظمات غير حكومية أو مقاولات خاصة حتى يتمكن الرجال والنساء من الحصول على علاجات من نفس المستوى والجودة؛

د. السهر على أن تراعي جميع أصناف العلاج المقدمة حقوق المرأة، وخاصة منها الحق في الاستقلالية والكتمان والسرية، وحرية الاختيار وتقديم موافقتها وهي على بينة من أمرها؛

ه. السهر على أن يتضمن تكوين المعالجين دروسا إلزامية مفصلة وتولي عناية خاصة بالمناصفة بين الجنسين والصحة والحقوق الأساسية للنساء، خاصة في مجال العنف ضد النساء.

رابعا: الولوج للتعليم:

ينطلق حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية من مرجعيته الاشتراكية الديمقراطية التي تجعل من العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين ركيزتين لبناء الدولة الاجتماعية المنشودة. وفي هذا الإطار، يعتبر الحزب أن الحق في التعليم، وخاصة بالنسبة للفتيات والنساء، حق أساسي غير قابل للتفويت، وأن ضمانه مجانيا وعادلا وذا جودة يشكل شرطا لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

ورغم المجهودات التي بذلتها الدولة المغربية لتحسين مؤشرات تمدرس الفتيات، لا تزال هناك اختلالات بنيوية وعوائق اجتماعية وثقافية تحد من تكافؤ الفرص، من أبرزها:

الفوارق المجالية: حيث ضعف البنية التحتية في الوسط القروي والمناطق النائية، وقلة الداخليات ووسائل النقل المدرسي، ما يؤدي إلى الهدر المدرسي المبكر للفتيات.

العوامل الاجتماعية والاقتصادية: فالفقر والهشاشة يدفعان الأسر إلى تزويج القاصرات أو إخراج الفتيات من المدرسة للمساعدة في الأعمال المنزلية، في غياب التحفيز المالي للأسر على تمدرس بناتها.

التمثلات الثقافية التقليدية: إذ لازالت بعض العقليات تعتبر أن تعليم الفتاة غير ضروري أو ثانوي، مما يحتم مضاعفة مجهودات التوعية بحقوق المرأة في التعليم والمشاركة المجتمعية.

أعطاب بيداغوجية: حيث يلاحظ نقص في التكوين البيداغوجي المراعي للنوع الاجتماعي.

واستمرار مناهج دراسية لا تزال تكرس صورا نمطية عن المرأة. مع استدامة ضعف حضور النساء في مهن التربية والتسيير والبحث العلمي على مستوى المناصب العليا مقارنة مع حضورهن المكثف على مستوى التدريس.

وبما أن تصور الحزب ينطلق من المرجعية الاشتراكية الديمقراطية التي تقوم على المساواة التامة بين الجنسين في الفرص والحقوق، والعدالة المجالية والاجتماعية لضمان نفس شروط التعلم في المدن والقرى، والتضامن الوطني كآلية لإرساء دولة اجتماعية تضع التعليم في قلب مشروعها المجتمعي، والتمكين عبر المعرفة باعتباره شرطا للتحرر الفردي والجماعي. فإننا نرى ما يلي:

في التعليم الأولي والابتدائي:

تعميم التعليم الأولي المجاني في جميع المناطق، مع تحفيز الأسر الفقيرة على تسجيل الفتيات عبر دعم مالي مباشر.

ضمان القرب الجغرافي للمؤسسات التعليمية من التجمعات القروية.تكوين المربيات والمدرسين على مقاربة النوع الاجتماعي.

إدراج مضامين تربوية تزرع قيم المساواة والاحترام بين الجنسين منذ السنوات الأولى.

في التعليم الإعدادي والثانوي:

توسيع شبكة الداخليات والنقل المدرسي للفتيات في الوسط القروي.

إنشاء برامج دعم نفسي وتربوي للفتيات المهددات بالانقطاع.

مراجعة المناهج لتفكيك الصور النمطية حول أدوار المرأة والرجل.

دعم النوادي التربوية والثقافية النسائية في المؤسسات التعليمية.

في التعليم العالي:

اعتماد منح تفضيلية للفتيات المنحدرات من الوسط القروي.

تحفيز ولوج الفتيات للتخصصات العلمية والتقنية.

دعم البحث الأكاديمي في قضايا النوع الاجتماعي.

تمكين النساء من مناصب المسؤولية في الجامعات ومجالسها.

يعتبر حزب الاتحاد الاشتراكي أن رهان الدولة الاجتماعية، كما ورد في تقرير لجنة النموذج التنموي الجديد، يمر عبر ضمان تعليم مجاني، منصف، ومنتج للمواطنة

ولهذا يدعو الحزب إلى:

جعل تمدرس الفتيات أولوية وطنية داخل السياسات العمومية.

إدراج مؤشرات المساواة في التعليم ضمن معايير تقييم الأداء الحكومي.

تعبئة المجتمع المدني والمنظمات النسائية والنقابات في معركة محو الأمية والتمكين التعليمي للنساء.

إن تمكين الفتيات والنساء من الولوج إلى تعليم مجاني وذي جودة ليس فقط قضية إنصاف اجتماعي، بل هو استثمار في المستقبل، فمجتمع متعلم ومتوازن لا يمكن أن يبنى دون مشاركة كاملة للنساء في جميع مستويات المعرفة والإبداع.

ومن هذا المنطلق، يجدد حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية التزامه التاريخي بالدفاع عن مدرسة عمومية ديمقراطية، منصفة، ومجانية، ترسخ قيم المساواة والكرامة والمواطنة.

خامسا: تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية:

ينطلق حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية من إيمانه الراسخ بأن تحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية لا يمكن فصله عن تحقيق العدالة الجندرية، فأي سياسة تنموية لا تراعي حاجيات النساء، خصوصا في الوسط القروي وشبه الحضري، تظل منقوصة وغير فعالة.

ولهذا، يقترح الحزب مقاربة تقاطعية تجمع بين النوع الاجتماعي، والانتماء الطبقي، والمجال الجغرافي، لضمان إدماج النساء في التنمية كفاعلات لا كمستفيدات فقط.

فرغم التقدم التشريعي والمؤسساتي في مجال المساواة بين الجنسين، لا تزال النساء، خصوصا في المجالات القروية والهامشية، يواجهن إكراهات مركبة:

الفوارق الاقتصادية والاجتماعية: وتتجلى في ارتفاع نسب الفقر والهشاشة في صفوف النساء، خاصة الأرامل والمطلقات والعاملات غير النظاميات، ومحدودية ولوج النساء لفرص الشغل والتمويل الذاتي للمشاريع الصغرى، وضعف الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية، خصوصا للعاملات في القطاعات غير المهيكلة.

الفوارق المجالية: من مثل ضعف الخدمات الأساسية في المناطق القروية (تعليم، صحة، نقل، ماء، طاقة)، وضعف تمثيلية النساء في المجالس المحلية والجهوية، ما يحد من قدرتهن على التأثير في القرار الترابي.

الإكراهات الثقافية والبنيوية: وتبرز جلية في استمرار أنماط تفكير محافظة تقيد أدوار النساء في المجال العام، وتضعف ولوج النساء إلى المعلومة والتمكين الرقمي، ويتفاقم الأمر مع محدودية فعالية البرامج العمومية بسبب غياب التنسيق بين الفاعلين.

ومن المهم التذكير بأن ما يؤطر تصور الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية لموضوع المساواة المجالية والاجتماعية، هو المنظور الاشتراكي الديمقراطي الذي يقوم على المبادئ التالية:

الإنصاف كجوهر العدالة الاجتماعية، لا المساواة الشكلية.

التمكين الاقتصادي والسياسي للنساء كرافعة للتنمية الوطنية.

التوزيع العادل للثروة والخدمات على أساس مجالي وجندري.

المواطنة المتساوية باعتبارها المدخل لبناء الدولة الاجتماعية الديمقراطية.

كما يستند التصور إلى ما ورد في تقرير لجنة النموذج التنموي الجديد، الذي دعا إلى "تحقيق المساواة الفعلية وتمكين النساء في المجالين الاقتصادي والاجتماعي"، وإلى ما نص عليه الدستور المغربي (2011) من التزام الدولة بالمناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز.

وانطلاقا من ذلك يرى الحزب أن المقاربة التقاطعية هي المدخل الأنسب لفهم تعدد أشكال التمييز التي تتقاطع في واقع النساء. فالفلاحة القروية الفقيرة، مثلا، لا تواجه فقط التمييز بسبب جنسها، بل أيضا بسبب موقعها الجغرافي ووضعها الاقتصادي ومستوى تعليمها.

لذلك، يجب أن تصمم برامج تقليص الفوارق وفق رؤية تشمل كل هذه الأبعاد، لا أن تختزل في بعد واحد.

وعليه يقترح الحزب ما يلي:

على المستوى الاقتصادي:

خلق صناديق جهوية لدعم المقاولة النسائية القروية، وتبسيط شروط الولوج للتمويل.

تمكين النساء من الولوج إلى الأراضي الجماعية والموارد الطبيعية وفق مبادئ المساواة والشفافية.

تشجيع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني النسائي عبر التعاونيات والمشاريع الجماعية.

إدماج منظور النوع الاجتماعي في برامج الاقتصاد الأخضر والفلاحة المستدامة.

على المستوى الاجتماعي :

توسيع التغطية الصحية والتقاعد ليشمل النساء في القطاعات غير المهيكلة.

تعميم دور الطفولة والمراكز النسوية في القرى والمناطق الجبلية.

تطوير برامج محو الأمية الوظيفية والرقمية لفائدة النساء البالغات.

إدماج خدمات النقل الاجتماعي الآمن للنساء العاملات في القرى.

على المستوى الترابي والمؤسساتي :

فرض مقاربة النوع الاجتماعي في الميزانيات الجهوية والجماعية.

تعزيز تمثيلية النساء في المجالس المحلية والجهوية، مع تكوينهن في القيادة الترابية.

إحداث مرصد جهوي للمساواة والعدالة المجالية لمتابعة أثر السياسات العمومية على النساء.

على المستوى الثقافي والتوعوي :

إطلاق حملات تواصلية لتغيير الصور النمطية حول أدوار النساء.

دعم الإبداع النسائي القروي (حرف، فنون، تراث) كرافعة للكرامة والتمكين.

تشجيع التعاون بين الفاعلين السياسيين والمدنيين في تنزيل مشاريع تراعي النوع الاجتماعي.

يرى حزب الاتحاد الاشتراكي أن تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية هو قلب مشروع الدولة الاجتماعية، ولذلك، لا يمكن أن يتحقق هذا المشروع دون دمج النساء في كل حلقاته: من التخطيط إلى التنفيذ إلى التقييم، كما يدعو الحزب إلى أن تكون مقاربة المساواة مبدأ أفقيا في السياسات العمومية وليس مجرد محور قطاعي.

فبناء مغرب العدالة الاجتماعية والمجالية يمر عبر تحقيق المساواة الفعلية بين النساء والرجال في كل المجالات، ومن هذا المنطلق، يجدد حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية التزامه النضالي من أجل التمكين للنساء في كل المجالات وتحقيق التنمية الشاملة ذات البعد الإنساني والاجتماعي، وإرساء دولة اجتماعية ديمقراطية تجعل من الكرامة والمساواة والمواطنة المشتركة أسسا لمغرب المستقبل.

V

ورقة لجنة قضايا الشباب والرياضة

يشكل الشباب المغربي اليوم، أكبر رصيد ديمغرافي واستراتيجي للمغرب المعاصر، حيث تمثل الفئة العمرية ما بين 15 و34 سنة أكثر من ثلث سكان المملكة، أي ما يقارب 11.5 مليون نسمة. وهو رقم يتجاوز دلالته الإحصائية ليُعبّر عن إمكان بشري فعال، يحمل في طياته طاقة هائلة للتحول، والإبداع، والمشاركة في بناء مغرب العدالة الاجتماعية والديمقراطية المواطِنة

من التحدي الديمغرافي إلى التحول السياسي

يشكل الشباب المغربي اليوم، أكبر رصيد ديمغرافي واستراتيجي للمغرب المعاصر، حيث تمثل الفئة العمرية ما بين 15 و34 سنة أكثر من ثلث سكان المملكة، أي ما يقارب 11.5 مليون نسمة. وهو رقم يتجاوز دلالته الإحصائية ليُعبّر عن إمكان بشري فعال، يحمل في طياته طاقة هائلة للتحول، والإبداع، والمشاركة في بناء مغرب العدالة الاجتماعية والديمقراطية المواطنة.

يعيش هذا الرأسمال البشري، في معزَل عن السياسات العمومية المعنية بالإدماج الاجتماعي، مما يجعله عرضة للعديد من التدابير التي تتسم بالتذبذب وفقدان الرؤية الشاملة وتشتت الجهود، مما يؤدي إلى تفويت فرص تاريخية لتمكين الشباب، وتحويله إلى رافعة للتنمية البشرية والمجالية. فأصبح التحدي الديمغرافي، في ظل هذا التعثر، يتحول تدريجيا إلى أزمة اجتماعية مركبة، تتقاطع فيه أزمات البطالة، التهميش، ضعف المشاركة، العزوف عن الفعل السياسي، والهجرة، مفضيا إلى حالة قلق وجودي وشرخ في العلاقة بين الشباب ومؤسسات الدولة.

خصص تقرير " النموذج التنموي الجديد " موقعا مركزيا للرأسمال البشري، وفي طليعته الشباب، باعتباره مفتاح تجديد العقد الاجتماعي، لكن واقع الحال يكشف عن فجوة مؤلمة بين الخطاب الرسمي وممارسات الفاعل الحكومي . ففي الوقت الذي يؤكد فيه جلالة الملك محمد السادس، في أكثر من خطاب، على ضرورة إدماج الشباب في صلب المشروع التنموي، تبقى الإجراءات الحكومية عاجزة عن بناء منظومة متماسكة تعكس هذا التوجه، وتخرج الشباب من وضعية " الفئة المستهدفة " إلى" الفئة الشريكة ".

تستدعي الوضعية السوسيو اقتصادية للشباب اليوم، مسألة عميقة للبنية ونمط حكامة الشأن الشبابي بالمغرب، وانعكاساته الإجتماعية على هذا الرأسمال البشري. وفي هذا السياق، تُطرح هذه الورقة كإسهام نضالي وفكري يعكس الانخراط الواع لكل مكونات حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في إعادة بلورة العلاقة بين الشباب والدولة من منظور تقدمي ديمقراطي حداثي . إنها ليست مجرد وثيقة تشخيصية ظرفية، بل دعوة إلى إرساء تعاقد سياسي جديد بعيد الثقة، ويكرس الإنصاف، ويُعلي من شأن الكفاءة والمشاركة الفعلية للشباب المغربي في السياسات العمومية.

نحن نؤمن، في حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، أن تجاوز اختلالات السياسات الشبابية لن يتحقق دون تغيير في المنهج، وفي البوصلة. فالمطلوب ليس فقط مزيدا من البرامج، بل مراجعة عميقة لموقع الشباب في السياسات الوطنية، يتأسس على مشروع سياسي يجسد قناعات الاتحاديات والاتحاديين كون الشباب المغربي شكل دائما شريكا في بناء الوطن لا تابعا، فاعلاً لا متلقيا، منتجا وقائدا للحلول التنموية لا مجرد مستهلك لها. مشروع يراهن على الشباب كرافعة لبناء مغرب جديد، أكثر عدلا، وأكثر إدماجا، وأكثر ديمقراطية.

الواقع المركب للشباب المغربي: مظاهر الإقصاء وضعف الإدماج

يواجه الشباب المغربي اليوم وضعا بنيويا من الهشاشة والإقصاء المتعدد الأبعاد، في ظل تراكم اختلالات اقتصادية واجتماعية وسياسية تعرقل انخراطه الفعلي في دينامية التنمية والبناء الديمقراطي، وتنذر بتداعيات مقلقة على السلم الاجتماعي والاستقرار المجتمعي. ويعاني الشباب المغربي من إقصاء بنيوي يتجلى في محدودية فرص الولوج والتمكين من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وتعتبر الإقصاء الاجتماعي سياسة ممنهجة من أجل حرمان الشباب المغربي من المشاركة الكاملة في جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية للمجتمع الذي يعيشون فيه. ويعاني الشباب المغربي من الاستبعاد المتعدد الأوجه نتيجة هوياتهم الاجتماعية (مثل العمر، الجنس، العرق، الثقافة، اللغة) أو العوائق المادية أو الاقتصادية أو الاجتماعية.

وفي هذا الصدد، شكلت نتائج تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لسنة 2023 حول الشباب ناقوس خطر وإعلان صريح عن فشل التدابير الحكومية الترقيعية، حيث أشار التقرير أن فئة الشباب "NEET" تمثل أكثر من 4.3 ملايين شاب وشابة تتراوح أعمارهم بين 15 و34 سنة خارج منظومات التعليم والتكوين والعمل. وهو رقم صادم يعكس هشاشة بنيوية متعددة الأبعاد تطال هذه الفئة، وتكشف عن قصور عميق في نجاعة السياسات العمومية تجاه الشباب .

•الاقصاء الاقتصادي: البطالة وتآكل الأمل في المستقبل

يعتبر العامل الاقتصادي من أبرز الأسباب البنيوية التي تقف وراء تهميش الشباب المغربي، سواء في أبعاده المرتبطة بالبطالة، هشاشة الشغل، التفاوتات المجالية، أو ضعف الحماية الاجتماعية. فعلى الرغم من الخطاب المتكرر حول أهمية " الرأسمال البشري " و" أولوية الشباب "، لا تزال السياسات الاقتصادية التي تنهجها الحكومات المتعاقبة تعيد إنتاج نفس أنماط الإقصاء التي تعرقل ادماج هذه الفئة الحيوية في دينامية التنمية والاستفادة من فرص العدالة الاجتماعية .

يفضح ضعف نجاعة السياسات الاقتصادية في خلق فرص الشغل العديد من المعطيات الرسمية، والتي تشير إلى نسب بطالة مرتفعة ومزمنة في صفوف الشباب المغربي، خاصة بين حاملي الشهادات العليا. وبلغت نسبة البطالة بين الفئة العمرية 15 إلى 24 سنة حوالي 36.7%، وتبلغ 21% في الفئة من 25 إلى 34 سنة، مع تسجيل معدل بطالة مرتفع نسبيا يصل إلى 19.6% بين حاملي الشواهد، وهو ما يعكس إخفاق السياسات الاقتصادية والاجتماعية في استيعاب الطاقات الشابة وخلق فرص شغل ملائمة، لا سيما في ظل ضعف القطاعات المنتجة وصعوبة إدماج الشباب في سوق العمل الرسمي. ويمارس أكثر من 70% من الشباب النشيطين أعمالا في القطاع غير المهيكل، دون عقود عمل، أو تغطية اجتماعية، أو تأمين صحي. حيث يعيش شباب القطاع غير المهيكل حالة لا استقرار الاجتماعي، وعدم قدرتهم على الولوج إلى التمويل، أو السكن، أو الحماية الاجتماعية، مما يكرس تبعيتهم الاقتصادية، ويحول دون بناء مشروع حياة مستقل .

هذا الواقع يعكس فشل الدولة في تنظيم سوق الشغل، ويفضح اختلالا عميقا في البنية الاقتصادية التي لا تولي التشغيل اللائق الأولوية التي يستحقها، رغم تبني خطاب " الدولة الاجتماعية".

علاوة على ذلك، أعلنت الحكومة الحالية عن إطلاق برنامجي "أوراش" و"فرصة"، إضافة إلى تجديد برنامج "انطلاقة" والعمل على ضمان استدامته، في إطار التفاعل مع التوجهات العامة للنموذج التنموي الجديد.

غير أن تنزيل هذه البرامج طرح من جديد إشكالية النجاعة والفعالية، خاصة في ظل إسناد الإشراف عليها إلى قطاعات وزارية لا تمت بصلة لقطاع التشغيل أو قضايا الشباب، مما أضعف التنسيق وأفقد البرامج بعدها الاستراتيجي في الاستهداف.

وقد رافق هذه المبادرات اختلالات واضحة على مستوى التصميم والتنفيذ والتسويق، فضلاً عن غياب آليات المواكبة الفعلية، الأمر الذي أفرز شعوراً بالإقصاء لدى فئات واسعة من الشباب، كما زادت مظاهر المحسوبية والزبونية والتمييز على أساس القرب الحزبي من حدة هذا الإحساس بالإقصاء الاجتماعي الذي تسرب إلى نفوس الشباب المغربي، حيث تحولت هذه البرامج، التي تم الترويج لها كفرص واعدة، إلى مصدر خيبة ومرارة لدى مئات الشباب الذين وجدوا أنفسهم خارج دائرة الاستفادة، في خرق صريح لمبدأ تكافؤ الفرص والعدالة المجالية.

أيضا تعمق الفوارق بين المدن والقرى، وبين الجهات، من

حدة تهميش الشباب، فمعدلات البطالة ترتفع بشكل لافت في الجهات الأقل تطورا، والبنيات التحتية الاقتصادية والخدماتية تظل متمركزة في المدن الكبرى، ونتيجة لذلك، يجد الشباب في الهوامش أنفسهم مضطرين للهجرة الداخلية أو الخارجية، في غياب سياسات تنموية مندمجة تحفز الاستثمار والتشغيل في المجال الترابي المحلي، ويرسخ غياب تكافؤ الفرص بين الشباب حسب طبقاتهم الاجتماعية ومجالاتهم الجغرافية الفجوة بين من يملكون الموارد، والشبكات، والولوج، وبين من يعيشون على الهامش.

ففي غياب سياسات إعادة توزيع فعالة، يستفيد شباب الأوساط المنبسورة من التكوين الجيد، والدعم، والعلاقات، بينما يُترك الفقراء في دوامة الإقصاء.

يكرس الاقصاء الاقتصادي، تداعيات نفسية واجتماعية، تتجاوز حد فقدان الدخل، بل يمتد إلى مستويات أعمق: الشعور بعدم الاعتراف، فقدان المعنويات، وغياب الإحساس بالانتماء، وهذا ما أكدته تقارير مثل "مؤشر الشباب للمعنوية"، التي أبرزت تراجع الأمل والثقة في المستقبل لدى الشباب المغربي مقارنة بالمعدل الدولي.

•الاقصاء الاجتماعي: هدر قدرات الشباب وترسيخ للقطائع

تظهر الدراسات أن الشباب المغربي يواجه تداعيات الاقصاء الاجتماعي باعتباره مظهرا من مظاهر الحرمان، بل باعتباره منظومة مركبة تعيد إنتاج الهشاشة وتعمق الفجوة بين الدولة وفئة حيوية من المجتمع. فالإقصاء الاجتماعي حالة هيكلية من القطائع المتعددة الأبعاد : انقطاع عن الفضاء العام، عن الاقتصاد الرسمي، عن التمثيلية السياسية، وعن المساهمة في التنمية .

في هذا السياق، يجد الشباب أنفسهم خارج دوائر الاعتراف والتمكين، رغم ما يملكونه من طاقات وكفاءات، ما يحولهم إلى فئة مهملة وغير مرئية في السياسات العمومية، ويؤدي هذا الوضع إلى هدر جسيم للرأسمال البشري الوطني، حيث تبدد الدولة، بصمْتها أو بتقاعسها، فرصا ثمينة لبناء نموذج تنموي قائم على مشاركة الجميع . فالشباب الذين يُقصون من فرص التكوين، الشغل، الإبداع والمبادرة، هم ذاتهم الذين كانوا قادرين على المساهمة في تنشيط الاقتصاد، وتحقيق التوازنات المجالية، وتجديد النخب، ودينامية التحول الديمقراطي.

الإقصاء هنا لا يعني فقط غياب الامتيازات، بل يجسد غيابا عميقا للعدالة، ويُغذي مشاعر الإحباط، واللامبالاة، وفقدان الأمل في الوطن. ويكرس هذا الوضع ثلاث قطائع عميقة بين الشباب والمؤسسات. أولها القطيعة التعليمية، تتجلى في انقطاع مئات الآلاف من الشباب عن صفوف التحصيل المدرسي دون مؤهلات حقيقية تسمح لهم بالولوج إلى سوق الشغل، مما جعل الهدر المدرسي تجليا ظاهرا للإقصاء الاجتماعي، حيث يغادر حوالي 331 ألف تلميذ سنويًا مقاعد الدراسة، خاصة بين السلكين الإعدادي والثانوي، نتيجة الفشل المدرسي، وصعوبة الولوج إلى المؤسسات، ولا سيما في المجال القروي، وضعف جاذبية التكوين المهني، إضافة إلى موانع سوسيو-ثقافية مثل تزويج القاصرات أو تشغيل الأطفال.

وثانيها القطيعة الاقتصادية، إذ لا توازي المؤهلات المتوفرة لدى الشباب، خصوصا حاملي الشهادات، أي عرض واقعي للشغل اللائق، بل غالبا ما يدفعون نحو قطاعات غير مهيكلة، تفتقر لأبسط شروط الكرامة والحماية. أما ثالث هذه القطائع، فهي القطيعة السياسية، حيث يشعر الشباب بانعدام التمثيلية، وضعف التأثير، وغياب القنوات التي تسمح لهم بالتعبير عن تطلعاتهم والمساهمة في رسم السياسات التي تمس حياتهم اليومية. ويتجلى الإقصاء أيضا في ضعف الحضور الثقافي والإعلامي للشباب، وغياب المساحات العمومية المفتوحة التي تتيح لهم التعبير والمبادرة والانخراط، مما يعمق الشعور بالانعزال، ويؤدي إلى انسحاب تدريجي من الفضاء العمومي. وتزيد الهشاشة النفسية من حدة هذا الوضع، حيث أظهرت التقارير الدولية تراجعا ملحوظا في مؤشرات التفاؤل والمعنوية لدى الشباب المغربي، مقارنة بالمعدل العالمي، وهو ما يهدد التماسك الاجتماعي ويخلق بيئة خصبة لانتشار الأزمات الفردية والسلوكات الخطرة.

صار الإقصاء الاجتماعي للشباب حقيقة تطبع وضعية الشباب المغربي، نتيجة الحلول الترقيعية التي تنهجها الحكومة الحالية، والإجراءات الإحسانية التي تبنتها الحكومة السابقة. حيث الحاجة اليوم ماسة إلى مراجعة جذرية لمنطق بناء السياسات العمومية، عبر الانتقال من مقاربة ظرفية إلى رؤية استراتيجية تجعل من الإدماج الشامل ركيزة للاستقرار والعدالة. ويقتضي هذا التحول تبني سياسة وطنية مندمجة للإدماج الاجتماعي للشباب، تعيد الاعتبار للتعليم الجيد والتكوين الملائم، وتربط بين النمو الاقتصادي والتشغيل اللائق، وتضمن توزيعا عادلا للفرص على المستويين الترابي والاجتماعي. ويستشف مما سبق، أن الإقصاء الاجتماعي إذا ليس قدرا، بل نتيجة لاختيارات سياسية واقتصادية وثقافية حان الوقت لمراجعتها وتجاوزها، عبر إرادة للإصلاح الحقيقي تبدأ بالإنصات لصوت الشباب، وبناء تعاقد جديد معهم يؤسس لمواطنة كاملة وفعالة، تجعل من الكرامة والعدالة والتمكين أسسا لتجديد الدولة والمجتمع معا.

•الإقصاء الصحي واستبعاد الشباب من مشروع الحماية الاجتماعية بالمغرب

رغم التقدم الذي عرفه المغرب خلال السنوات الأخيرة في تعميم منظومة الحماية الاجتماعية، خصوصا بعد إطلاق الورش الملكي المتعلق بتعميم التغطية الصحية الإجبارية، فإن فئة الشباب تظل من أكثر الفئات استبعادا وإقصاء من هذا المشروع الطموح، سواء من حيث التغطية الفعلية أو من حيث الولوج المنصف والعادل للخدمات الصحية والاجتماعية. ويبدو هذا الإقصاء أكثر حدة لدى فئات الشباب غير المهيكل، والعاطلين عن العمل، وساكنة الهوامش، والنساء الشابات، ما يضعف أثر الإصلاح الاجتماعي ويحد من فعاليته في تحقيق العدالة الاجتماعية .

تشير المعطيات المتوفرة إلى أن أغلب الشباب النشيطين اقتصاديًا، خصوصًا الذين يشتغلون في الاقتصاد غير المهيكل والذي يُشغل أكثر من 73% من هذه الفئة، لا يتوفرون على تغطية صحية أو حماية اجتماعية. ويشمل هذا الغياب الحماية من حوادث الشغل، والتعويضات العائلية، والتأمين ضد فقدان الشغل، والمعاشات، وكلها آليات تعتبر جزءا أساسيا من عقد المواطنة في الدول التي تتبنى نموذج الدولة الاجتماعية. ونتيجة لذلك، يعيش آلاف الشباب المغاربة في هشاشة صحية دائمة، سواء عند المرض أو عند التعرض لحوادث العمل، أو أثناء فترات البطالة، دون أي شبكة أمان توفر لهم الحد الأدنى من الحماية والكرامة.

ويتفاقم هذا الوضع بسبب ضعف التغطية الصحية العمومية نفسها، سواء من حيث جودة الخدمات أو توزيعها الجغرافي، إذ تسجل تفاوتات صارخة بين الحواضر والمناطق القروية، وبين الجهات، فيما يتعلق بالولوج إلى البنيات الصحية، أو التخصصات الطبية، أو الفحوصات المكلفة. كما أن نسبة كبيرة من الشباب، حتى عندما يكونون منخرطين في منظومة التغطية، يجدون أنفسهم أمام عراقيل إدارية ومالية تحول دون استفادتهم الفعلية من الخدمات الأساسية، مما يدفعهم إلى القطاع الخاص أو إلى الامتناع عن العلاج.

ويضاف إلى هذا البعد الهيكلي، محدودية السياسات الصحية الموجهة أساسًا إلى الشباب، حيث لا تولي الاستراتيجيات الوطنية للصحة الأولوية الكافية لمشاكل الصحة النفسية، أو الإدمان، أو الصحة الجنسية والإنجابية، أو الأمراض المزمنة التي تصيب الشباب، وهي كلها مجالات تعتبر أساسية لضمان عيش كريم وسليم للفئة الشابة، وتمكينها من بناء مشروع حياة آمن ومتكامل.

ويعمق إقصاء الشباب من الحماية الاجتماعية، بشكل مباشر أو غير مباشر، من ثقة الشباب في الدولة وفي المؤسسات، ويحول دون بناء مجتمع متوازن يضمن الحماية للجميع. كما أنه يقوض مرتكزات العدالة المجالية، باعتبار أن الفئات الأكثر تضررا من غياب التغطية الصحية الشاملة هي تلك التي تقطن في المناطق الهامشية والفقيرة.

إن الدولة الاجتماعية لا تكتمل بدون حماية صحية واجتماعية عادلة وشاملة لجميع الفئات، والشباب في طليعتها، واستمرار استبعاد الشباب من هذا الورش الوطني يعني تقويض أحد أعمدته الأساسية، ويجعل من شعارات المساواة والتكافؤ فارغة المحتوى. فالشباب المغربي لا يطلب الامتيازات، بل يطلب فقط عدالة وكرامة ومساواة، وأي نموذج تنموي لا يُلبّي هذه المطالب سيكون حتمًا عرضة للانتكاس والفشل.

•الإقصاء الثقافي والتعبيرات الشبابية: غياب الاعتراف ومصادرة الهوية

يشكل الإقصاء الثقافي أحد أبرز مظاهر التهميش المركب الذي يطال فئة الشباب المغربي، حيث تصادر حقهم في التعبير، وتختزل هويتهم في أنماط ثقافية رسمية لا تعكس واقعهم ولا تنسجم مع تحولاتهم القيمية والاجتماعية. وفي غياب فضاءات عمومية حرة ومنفتحة تتيح الإبداع والمشاركة والتأثير، يشعر كثير من الشباب بأن الثقافة، كما تنتجها الدولة أو تحتضنها المؤسسات، لا تمثلهم، بل تقصيهم ضمنيًا من دائرة الاعتراف. ولا يتعلق الأمر فقط بندرة البنيات الثقافية، أو ضعف تمويل المشاريع الإبداعية الموجهة للشباب، بل بمشكلة أعمق تتصل برؤية الثقافة نفسها، باعتبارها مجالا للتحكم بدل أن تكون أداة للتحرر والتعبير. فبدل أن توظف الثقافة كوسيلة لبناء المواطنة، وتقوية الانتماء، والاعتراف بالاختلاف، يتم توظيفها أحيانا كأداة لإعادة إنتاج الهيمنة الرمزية والضبط الاجتماعي، ما ينتج تنافرا عميقا بين الثقافة الرسمية والتعبيرات الشبابية الصاعدة. وتشير خلاصات تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول ادماج الشباب عن طريق الثقافة، إلى أن الانخراط الثقافي للشباب المغربي يعاني من هشاشة هيكلية مرتبطة بعدم اندماجهم الفعلي في الحياة العامة، وغياب الاعتراف بثقافتهم، وتهميش الإبداع الشبابي الحديث. ويكشف التقرير عن غياب رؤية استراتيجية مندمجة تدمج الثقافة ضمن سياسات تطوير الهوية والمواطنة للمجتمع، ويفتقر العمل الثقافي العمومي إلى رؤية شمولية تأخذ بعين الاعتبار صوت الشباب كفاعل رئيس.

في الواقع، تمثل الفضاءات الثقافية الحكومية – من مسارح ومكتبات ومراكز شبابية – إما خطوطا متوازية أو غير متواجدة أساسا في الأحياء الشعبية والمناطق القروية. فتظل الثقافة الرسمية محصورة في مناسبات تراثية أو مهرجانات فصلية، بينما يجسد عدد من الشباب هويتهم من خلال ألوان موسيقية أخرى كموسيقى الشارع والراب، والغرافيتي، ومحتويات رقمية تناقش هموم الإصلاح والعدالة. لكن، تعاني هذه التعبيرات من سوء الفهم المؤسسي أو أنها تختار قاموسا عنيفا وغير لائق من الناحية القيمية، وغير متوافق على توظيفه في التواصل المجتمعي، فيدفع هذا التعبير بها إلى الوصم بكونها "انحرافا"، مقرونا أحيانا بالحظر أو الحل الأمني.

ويثير هذا الاقصاء الثقافي ثلاث مخاطر جوهرية:

•مصادرة الهوية المتجددة: إذ يُمكن للإبداع الشبابي أن يساهم في بناء حرفية استراتيجية ثقافية وطنية مواكبة للتحولات، لكن غياب الاعتراف يفرّغ هذه الحيوية من معناها ويقوض الشعور بالانتماء.

•هدر الرأسمال الثقافي والاقتصادي: بتسبب نقص بنى تحتية متواصلة في هجرة الكفاءات الشابة إلى المشرق والمغرب، وتراجع الحضور الإبداعي المحلي.

•فقدان الثقة بالمؤسسات: حيث يؤدي التعامل الرسمي مع الثقافة الشابة كظاهرة هامشية إلى تراجع الشعور بالتمكين وتنامي الإحساس بالقصور الثقافي.

في هذا السياق، وجب التأكيد على ضرورة الاعتناء بمفاهيم جديدة لم يكن المجتمع العامي يلقي لها بالا، تتمثل في التراث المادي واللامادي، والتي أصبحت الجهات الرسمية وغير الرسمية تسارع للتعريف به والدفاع عن عناصر ومكونات الهوية المغربية، وصار المواطن والشباب بدرجة كبيرة ينخرطون في حملات التنبيه والتوعية والتحسيس، لكن يلاحظ قصور الفهم الكبير وعدم الدراية، بتاريخ الوطن، وسطحية المعطيات المتفاعل بشأنها، وهو ما يجعل الارتباط الهوياتي مهلهلا في غياب التعريف بالحضارة والهوية المغربية والقيام بالدور الرسمي الواجب ودعم المبادرات التي تسير في هذا الصدد .

فالثقافة ليست قطاعًا ثانويًا، بل هي جوهر التماسك، والإبداع، والحوار، وبناء الثقة، والإقصاء الثقافي للشباب هو شكل من أشكال الإنكار الرمزي الذي يُفاقم الإقصاء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

لذا فإن تمكين الشباب ثقافيًا ليس ترفا، بل شرط أساسي لعدالة اجتماعية حقيقية، ولديمقراطية تنبني على الاعتراف، والمشاركة، والحرية.

•الإقصاء السياسي والمواطنة المعطلة

تظل المشاركة السياسية للشباب ضعيفة ومحدودة، سواء في مستويات اتخاذ القرار أو في التمثيلية المؤسساتية أو في الفعل السياسي المنظم. وتتجلى مظاهر الإقصاء السياسي بشكل واضح في نسب المشاركة المتدنية في الانتخابات، وفي العزوف عن الانخراط في الأحزاب السياسية والنقابات، وفي ضعف تمثيلية الشباب داخل المجالس المنتخبة. هذه الوضعية ليست ناتجة عن فتور ظرفي، بل عن اختلالات عميقة تؤدي إلى ما يمكن تسميته "بالمواطنة المعطلة"، أي مواطنة تمارس جزئيا، أو تفرغ من بعدها التشاركي والحقوقي الكامل فالإقصاء السياسي للشباب لا يُختزل في ضعف الحضور الكمي، بل يُعبّر عن فقدان الثقة في الوسائط التمثيلية التقليدية، وعن شعور متنام بعدم الجدوى من الانخراط في آليات لا تتيح التأثير الفعلي في القرار العمومي. فرغم دسترة مشاركة الشباب، وتنصيص الوثيقة الدستورية لسنة 2011 على أهمية إشراكهم في التنمية السياسية، فإن الواقع العملي لم يُترجم هذه المبادئ إلى ممارسات ملموسة. فالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي، الذي نص عليه الدستور، لم يُفعّل بعد، وبشكل لا يرقى إلى تطلعات الفئات الشبابية في التمثيلية والمشاركة الحقيقية.

هذا الإقصاء المؤسساتي يدفع الشباب نحو التعبير عن آرائهم ومواقفهم من خارج الأطر الرسمية، عبر شبكات التواصل الاجتماعي، والمبادرات المدنية غير المؤطرة، وأحيانا من خلال التعبيرات الاحتجاجية ذات الطابع الثقافي أو الاجتماعي، مما يعكس حاجة الشباب إلى فضاءات بديلة تسمح لهم بإيصال صوتهم وصياغة مشروعهم المجتمعي. لكن هذه الدينامية المواطنة غير الرسمية، وبدل أن تحتضن وتطور، غالبا ما تواجه بالتضييق أو بعدم الاعتراف، مما يزيد من تهميش الشباب سياسيًا ورمزيا.

وفي ظل هذا المناخ، تتحول المواطنة، بالنسبة لفئة واسعة من الشباب، إلى مجرد صفة قانونية لا تتجاوز حمل البطاقة الوطنية أو ممارسة واجبات ضريبية، دون أن تتحقق كإطار فعلي للحقوق، المشاركة، المساءلة، والانتماء. ويسهم هذا الواقع في تفريغ الفعل السياسي من مضمونه، ويجعل البناء الديمقراطي هشا، قائما على قاعدة اجتماعية ضيقة وغير متجددة. إن تجاوز هذا الوضع لا يقتصر على الدعوة إلى تشجيع الشباب على التصويت أو الانخراط في الأحزاب، بل يستلزم تحولا بنيويا في الفلسفة السياسية المتحكمة في بلورة وإعداد وتنفيذ السياسات العمومية المرتبطة بالشباب. إن الشباب المغربي لا يعزف عن السياسة عبثا، بل لأنه لم يجد فيها ما يعبر عن طموحه، ولا من يحتضن صوته بجدية. واستعادة الثقة، وتجديد العقد السياسي، يتطلبان إشراكا فعليا للشباب في صياغة السياسات العمومية، وتمكينه من الإسهام في قيادة التحولات، لا الاكتفاء بدور المتلقي أو المفعول به.

فالمواطنة ليست شعارا دستوريا فقط، بل ممارسة يومية، تقوم على الحق في الكلمة، والمبادرة، والاختلاف، والرقابة. وكل سياسة تُقصي الشباب من هذا الحق، تفرغ المواطنة من مضمونها، وتهدد ركائز الدولة الديمقراطية.

•الشباب والهجرة : الاغتراب مزدوج

في ظل تراكم أوجه الإقصاء السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي، تعيش فئات واسعة من الشباب المغربي حالة تمزق وجداني ومجتمعي بين واقع وطني مغلق على إمكانات الحياة الكريمة، وأفق خارجي ينظر إليه كملاذ للخلاص الفردي. لم تعد الهجرة – في نظرهم – خيارًا حُرًا تحدده الرغبة في التجربة أو الاستكشاف، بل ضرورة قاسية تفرضها انسدادات الأمل الداخلي، وتضاؤل فرص التمكين والانخراط، مما يحوّل فكرة " الخروج من الوطن " إلى حلم جماعي معلن. وقد كشفت نتائج دراسة استطلاعية حديثة صادرة عن البارومتر العربي، تحت عنوان "الرأي العام اتجاه الهجرة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، عن معطيات صادمة، فـ 55% من الشباب المغاربة بين 18 و29 سنة يرغبون في مغادرة البلاد، مقابل 35% كمعدل عام وطني في بلدان أخرى، و24% فقط ممن تجاوزوا سن 30. هذه الأرقام لا تعبّر عن تفضيل فردي، بل عن مؤشر واضح على أزمة مواطنة وانهيار الثقة بين الشباب والدولة، ونتيجة مباشرة لتراكم الفشل في السياسات العمومية، خصوصًا في التعليم، والتشغيل، والعدالة المجالية، والمشاركة السياسية. والمثير أن 42% من الراغبين في الهجرة هم من حاملي الشهادات الجامعية، ما يعكس تناقضا صارخا بين منظومة التكوين الوطني وحاجيات الاقتصاد، ويترجم شعورًا عارمًا بانعدام الجدوى من البقاء. الشباب المتعلم، الذي يُفترض أن يكون ركيزة لمشروع وطني حداثي، يتحول إلى كتلة هائلة من الطاقات المُهدَرة، الطامحة في الانتماء إلى منظومات أكثر عدالة وتقديرًا للكفاءات. وعلى صعيد الوجهات، يحتل الحلم الأمريكي والكندي والفرنسي الصدارة، وهي دلالة لا تخلو من رمزية: هؤلاء الشباب يبحثون عن فضاءات تعترف بأهليتهم، تضمن حرياتهم، وتحمي كرامتهم، ولو بثمن الاغتراب. بل إن ما يقارب 53% منهم يصرحون باستعدادهم للهجرة بطريقة غير نظامية، أي أنهم على استعداد للمغامرة بأرواحهم ومصيرهم، مقابل فرصة العيش خارج شروط الإقصاء الوطني .

إن هذا الميل المكثّف نحو الهجرة غير النظامية لا يعكس فقط أزمة اقتصادية، بل انسحابًا رمزيًا من العقد الاجتماعي، و عندما تفقد المواطنة معناها – كحق في المشاركة، والكرامة، والفرص – يُصبح الرحيل فعلًا احتجاجيًا صامتا، ورسالة قوية للنظام السياسي بأن ثقة الشباب قد بلغت نقطة اللاعودة.

ولعل أخطر ما في هذا النزيف البشري والمعنوي، هو أن الدولة لا تزال تتعامل مع الهجرة الشبابية كظاهرة أمنية أو كمجال للتعاون مع الشمال، بدل أن تُواجهها كمرآة عاكسة لعطب داخلي يتطلب إصلاحًا جذريًا للسياسات العمومية.

فالشباب لا يهاجرون فقط بحثا عن عمل، بل هربًا من التهميش، ومن سلطة لا تُصغي، ومن مجتمع لا يُنصف، ومن ثقافة لا تعبّر عنهم. لقد حان الآوان، من أجل العمل على صياغة سياسة وطنية جديدة للهجرة ترتكز على الاحتفاظ بالكفاءات وتعتمد مقاربة شمولية تدمج البعد التحفيزي والبعد المؤسسي، من خلال خلق بيئة حاضنة للإبداع والبحث العلمي، وتحفيز الاستثمار في الرأسمال البشري، وتحسين ظروف العمل والمعيشة للكفاءات الوطنية. كما ينبغي أن تتضمن هذه السياسة آليات ملموسة للاستماع إلى حاجيات النخب المغربية، سواء داخل الوطن أو خارجه، وتوفير حوافز تشجع على الاستقرار والمساهمة الفعالة في البناء الوطني، مع العمل في الآن ذاته على استقطاب الكفاءات المغربية بالخارج عبر برامج مهيكلة للاندماج المؤسسي والتوظيف النوعي. وفي هذا الإطار، يضطلع حزبنا بدور محوري في الدفاع والتنظير لهذه المقاربة، من خلال تنبيه المتواصل لقضايا العدالة الاجتماعية والمجالية، وحرصه على صون كرامة المواطن المغربي وخصوصا الشباب. فقد جعل الحزب من قضية الاحتفاظ بالكفاءات والنهوض بالرأسمال البشري أولوية ضمن تصوراته التنموية، ودعا في العديد من المناسبات إلى سن سياسات عمومية عادلة توفر شروط العيش الكريم وفرص التميز داخل الوطن، وتقطع مع منطق النزيف البشري والعقلي الذي يكلف البلاد أثمانا باهظة. كما يجب إحداث شبكات لربط كفاءات المهجر بالمشاريع التنموية داخل الوطن بما يعزز من مساهمتهم الفعلية في المسارات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد.

وتقتضي هذه الشبكات اعتماد مقاربة تشاركية تدمج مختلف الفاعلين: الدولة، والجماعات الترابية، ومؤسسات البحث العلمي وحتى الأحزاب السياسية، قصد بلورة مشاريع استراتيجية تستثمر في خبرات وكفاءات مغاربة العالم، وتوفر لهم إطارا مؤسساتيا فعالا للانخراط في تنمية الوطن. وننوه في هذا الصدد بالمجهودات التي يقوم بها الأخ الكاتب الأول في هذا الجانب كان آخرها استقباله لوفد جمعية الشباب المغاربة بتولوز يوم 04 يونيو 2025 بالمقر المركزي للحزب في إطار انفتاحه على مغاربة العالم وكفاءات المهجر. فالحزب يعتبر أن تعبئة كفاءات المهجر لا ينبغي أن تظل موسمية أو رمزية، بل يجب أن تؤطر ضمن شبكات مهنية واقتصادية وعلمية مندمجة.

•الشباب ووسائط التواصل – إمكانات التأطير وتحديات الوساطة

شهدت السنوات الأخيرة تحولاً عميقاً في أساليب تعبير الشباب المغربي وانخراطهم في الشأن العام، بفعل الثورة الرقمية التي جعلت من شبكات التواصل الاجتماعي فضاءات رئيسية للتفاعل والتأثير، بديلاً عن الإعلام التقليدي ومؤسسات الوساطة السياسية التي لم تعد قادرة على مواكبة تطلعات الجيل الجديد. ويظهر الاستخدام الكثيف لهذه المنصات – مثل فيسبوك، إنستغرام، تيك توك ويوتيوب – من طرف أكثر من 90% من الشباب، مدى مركزيتها في صياغة النقاش العمومي وتوجيه المواقف.

غير أن هذا الحضور الرقمي الكثيف لم يجد صداه في أداء الأحزاب السياسية، التي بقي تفاعلها مع هذه الوسائط محدودا وموسوما بطابع تقني وإخباري، بدل أن يشكل مدخلا استراتيجيا لإعادة بناء العلاقة مع الشباب، وتجديد أساليب التأطير والمشاركة. فالممارسات الرقمية أفرزت ديناميات جديدة من أبرزها بروز رأي عام شبابي يتداول القضايا السياسية والاجتماعية بلغة مباشرة وجريئة، وتشكل نخبة جديدة من صناع المحتوى والمُؤثرين الذين يضطلعون بأدوار سياسية غير تقليدية، تتجاوز في تأثيرها أحيانا خطاب ومكانة الفاعلين الحزبيين. في المقابل، تفتقر هذه الديناميات إلى التأطير التربوي والسياسي، مما يجعل جزءا منها عرضة للانفلات أو المساءلة القانونية والاجتماعية، في ظل غياب التأطير المؤسساتي.

وتواجه الأحزاب تحديات حقيقية في استثمار هذه الإمكانات، أبرزها غياب رؤية واضحة للتواصل الرقمي، وضعف التكوين والموارد المخصصة لهذا المجال، واستمرار فجوة لغوية وثقافية بين خطابها التقليدي وتعبيرات الجيل الرقمي، فضلا عن الحضور الموسمي الذي يقتصر غالبا على الفترات الانتخابية. كما أن غياب التنافسية الجادة على تقديم محتوى ذي بعد مواطناتي أو معرفي، يفتح المجال لهيمنة محتويات سطحية أو عنيفة، مما يُفقد هذه المنصات دورها الممكن في تعزيز المشاركة السياسية وبناء الثقة بين الشباب والفاعلين الحزبيين.

•قطاع الرياضة، الطموح المعول عليه والمفارقات الحادة

شهد المغرب خلال السنوات الأخيرة دينامية رياضية ملحوظة، تمثلت في تنظيم عدد من التظاهرات الدولية الكبرى، والمشاركة المشرفة في محافل عالمية مثل كأس العالم بقطر والألعاب الأولمبية بباريس، إلى جانب التطور النوعي في البنية التحتية الرياضية بعدد من الحواضر الكبرى. ورغم أهمية هذه المكتسبات وصداها الدولي الإيجابي، إلا أنها لا تعكس بشكل دقيق واقع الرياضة على المستوى الجماهيري، التي لا تزال تعاني من اختلالات بنيوية على مستويات متعددة.

فحسب تقارير وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، لا تتجاوز نسبة الشباب المغاربة الذين يمارسون الرياضة بشكل منتظم 20%، وهي نسبة تكشف محدودية نجاعة السياسات العمومية في تعميم ثقافة الممارسة الرياضية. كما أن ضعف وتردي البنيات الرياضية في الأحياء الشعبية والمجالات القروية، مقابل تركز الاستثمارات في المدن الكبرى، يكرس غياب العدالة المجالية في الولوج إلى الفضاءات الرياضية. وتتجلى أبرز مظاهر القصور في ضعف صيانة وتدبير المنشآت الرياضية المخصصة للعموم، وقلة الدعم المالي والتقني الموجه للجمعيات الرياضية ، مع إقصاء المواهب الشابة، خصوصا في الرياضات الفردية، من فرص التأطير والمرافقة. كما يسجل تراجع واضح في التربية البدنية داخل المؤسسات التعليمية، سواء من حيث عدد الحصص الزمنية أو جودة التأطير التربوي والبيداغوجي.

في السياق ذاته، يلاحظ تركيز السياسات الرياضية بشكل شبه حصري على كرة القدم، في مقابل تهميش باقي الرياضات، وغياب إرادة حقيقية لتطويرها عبر توفير بنيات تحتية ملائمة، وتأهيل الأطر، وإرساء منظومة للمحاسبة في تدبير الجامعات والجمعيات الرياضية. كما أن البعد المتعلق بإدماج الأشخاص في وضعية إعاقة في المنشآت الرياضية لا يزال مغيبا، خصوصا في الأوساط الهشة، ما يشكل خرقا واضحا لمبادئ الإنصاف وتكافؤ الفرص.

إننا في الاتحاد الاشتراكي وأمام هذه الاختلالات مجتمعة، ندعو إلى ضرورة مراجعة شاملة للسياسات العمومية في المجال الرياضي، قوامها العدالة المجالية، والإنصاف الاجتماعي، والنهوض بالرياضة كحق جماهيري، وأداة من أدوات التربية والتماسك الاجتماعي والتنمية الشاملة.

السياسة الوطنية المندمجة للشباب في المغرب: بين التطلعات المتجددة والإخفاقات المؤسسية

•السياسة الوطنية المندمجة للشباب: السياق الوطني

تشير السياسات العمومية إلى مجموع التدابير والقرارات والتدخلات التي تقوم بها الدولة من خلال مؤسساتها الدستورية والتنظيمية، بهدف معالجة قضايا ذات طابع عام والاستجابة لمطالب المجتمع. إنها بمثابة تجسيد ديناميكي للدولة في وضعية فعل **l'État en action**، والتي تعبر عن الإرادة العمومية الممأسسة في مواجهة إشكاليات معقدة ومركبة، عبر مقاربات تشاركية وشاملة. وبهذا المعنى، فالسياسة العمومية ليست مجرد منتوج قانوني أو إداري، بل هي مسار مؤسساتي متكامل ينبني على التفاعل بين الفاعلين العموميين والخواص، داخل فضاء تتقاطع فيه الرهانات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وتبنى السياسة العمومية الناجعة على أساس تشخيص دقيق للإشكاليات، ووضع أهداف استراتيجية قابلة للقياس، وصياغة آليات ووسائل التنفيذ، بالإضافة إلى تحديد مؤشرات التتبع والتقييم، بما يضمن النجاعة والفعالية والتأثير الإيجابي على الواقع المجتمعي. إنها بذلك عملية معقدة تتطلب تنسيقا مؤسساتيا فعالا وتوزيعا واضحا للأدوار بين الفاعلين، مع ضمان استمرارية السياسات ومردوديتها في الزمن.

وفي هذا السياق، تندرج السياسة الوطنية للشباب كأحد المجالات الحيوية التي تستوجب عناية خاصة، نظرا لما يشكله الشباب من رافعة ديمغرافية واستراتيجية للتنمية الشاملة والمستدامة. وتُعرف السياسة الوطنية للشباب، كما هو معمول به في أدبيات الأمم المتحدة، بوصفها رؤية استراتيجية بعيدة المدى، تسعى إلى بلورة نموذج الإنسان المواطن – نساءً ورجالا – الذي تحتاجه المجتمعات في المستقبل، من خلال التمكين، والمشاركة، والدمج الفعلي في الحياة العامة. وتُترجم هذه السياسة إلى مجموعة من البرامج والتدابير والمؤسسات والميزانيات المخصصة، التي تعكس مدى التزام الدولة بقضايا الشباب، ومدى وعيها بدورهم الحاسم في بناء مجتمع متوازن، منتج وعادل. كما تمثل السياسة الوطنية للشباب إطارا مرجعيا لتوجيه وتنسيق مختلف المبادرات القطاعية، وتُعد آلية لتعبئة كل الفاعلين المعنيين، من قطاعات حكومية، وهيئات منتخبة، ومجتمع مدني، وقطاع خاص، في أفق بناء تعاقد اجتماعي جديد يُمكّن الشباب من التمتع بحقوقهم والمشاركة الفعلية في صنع القرار. ومن هنا، فإن السياسة العمومية في شقها الشبابي، لا تقتصر على مجرد الاستجابة الظرفية لمطالب آنية، بل تستوجب تبني مقاربة استشرافية تنموية، تجعل من الشباب فاعلا محوريا لا مجرد مستهلك سلبي، وتضمن إدماجه الكامل في الدورة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، انطلاقا من مبدأ المواطنة الفاعلة والعدالة المجالية والاجتماعية.

وفي هذا الصدد، تعتبر تجربة حكومة التناوب عند نهاية التسعينات، انطلاقة حقيقية نحو بناء ملامح وعي سياسي في الخطاب العمومي المغربي حول ضرورة تطوير نمط حكامة ومعالجة أوضاع الشباب، ليس فقط باعتبارهم فئة عمرية واسعة تمثل ثروة ديمغرافية، بل كذلك باعتبارهم طاقة معطلة وغير مدمجة في سيرورة التنمية. فقد أجمعت مختلف المخططات القطاعية (كالميثاق الوطني للتربية والتكوين، وبرامج محو الأمية، وسياسات التشغيل المؤقت) على الطابع الاستعجالي لإعادة إدماج هذه الفئة داخل النسيج المؤسساتي والاجتماعي والاقتصادي. غير أن هذا الوعي ظل محدودا بإرادة النخبة السياسية والإدارية دون أن يترجم إلى سياسة شمولية ومنسقة.

لقد دفع حراك 2011، الدولة إلى مراجعة أولوياتها، فوضعت قضية الشباب في صلب الأجندة العمومية، من خلال مجموعة من الإجراءات الدستورية والمؤسساتية، لعل أبرزها دسترة المشاركة المواطنة، وإنشاء المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي (وإن ظل معلقا لحدود اللحظة)، وفتح ورش إصلاح منظومة التكوين المهني، بالإضافة إلى عدد من المبادرات ذات الطابع الظرفي، كمبادرة "دعم المقاولات الناشئة" أو "برامج التشغيل الذاتي". غير أن هذه الدينامية، التي حملت في ظاهرها وعدًا بتحول بنيوي، سرعان ما اصطدمت بواقع مؤسساتي وقانوني يعيق الأجرأة الفعلية لأي سياسة مندمجة.

وفي هذا السياق، ظلت الخطابات الملكية تشكل أحد المحركات الرئيسة التي تبعث الحيوية في النقاش العمومي حول الشباب. فقد ما فتئ الملك محمد السادس يشدّد، منذ مطلع الألفية الثالثة، على أهمية تأهيل الشباب ودمجَهم في المشروع المجتمعي الوطني. وتجلى هذا التوجه بقوة في خطابه أمام البرلمان بتاريخ 13 أكتوبر 2017، حيث دعا إلى بلورة سياسة جديدة مندمجة للشباب، تقوم على التكوين والتشغيل وتقديم حلول واقعية لمشاكلهم الحقيقية. كما أكد على ضرورة إحداث "مؤسسات عمومية ناجعة، قادرة على تنزيل هذه السياسات ميدانيًا"، مما يعكس بوضوح أن الإشكال لا يكمن في غياب الرؤية، بل في محدودية أدوات التنزيل. ورغم هذه الرعاية الملكية المستمرة لقضايا الشباب، فإن تعثر الحكومات المتعاقبة في إحداث تحول ملموس يعود إلى عدة عوامل بنيوية وهيكلية، من أبرزها:

•هندسة حكومية غير منسقة: توزع الاختصاصات المرتبطة بالشباب بين وزارات متعددة (الشباب، التعليم، الشغل، الثقافة، الرياضة، الاقتصاد الاجتماعي، إلخ) أدى إلى تشتت المبادرات وغياب التنسيق الأفقي والعرضاني، مما أضعف فعالية البرامج وأفرغها من مضمونها الاستراتيجي؛

•ضعف الرؤية السياسية المتكاملة: لم تتمكن النخب السياسية، خاصة في سياق الحكومات السابقة، من بلورة تصور موحد ومندمج لنمط حكامة الشأن الشبابي، وهو ما أدى إلى التعامل معه بوصفه مجالا قطاعيا محدودا وليس أولوية وطنية عابرة للقطاعات؛

•منطق المحاصصة الحزبية: أثرت اعتبارات التوازن العددي والحزبي في تقاسم الحقائب الوزارية على تجانس الفريق الحكومي، حيث تم توزيع القطاعات ذات الصلة بالشباب بشكل غير متناغم، ما جعل تدبيرها يخضع أحيانا لحسابات ظرفية بدل رؤية استراتيجية؛

•ضعف آليات التنزيل الترابي: غياب هيئات جهوية ومحلية تتكامل مع المركز في تنفيذ السياسة المندمجة للشباب أدى إلى فجوة بين التخطيط الوطني والواقع المحلي، حيث تظل المبادرات غير متكيفة مع خصوصيات الجهات والمجالات الترابية.

هذا الوضع نتج عنه ما يمكن تسميته "بالسياسة المنقوصة للشباب"، أي سياسة تفتقد إلى مقومات الاستمرارية، والتقاطع المؤسساتي، والفعالية الترابية، والمقاربة الحقوقية. كما أنه يكرس، موضوعيًا، ما أسماه المجلس الاقتصادي والاجتماعي "بالمواطنة المعطلة"، حيث يشعر عدد متزايد من الشباب بعدم جدوى الانخراط في الشأن العمومي أو السياسي، نتيجة غياب فرص التمكين الفعلي والمشاركة المؤثرة.

•السياسة الوطنية المندمجة للشباب: الأحلام المؤجلة

أبانت تجربة إعداد السياسة الوطنية المندمجة للشباب عن إرادة سياسية غير مستكملة، حيث لم تنتقل من مرحلة التنظير إلى مرحلة الأجرأة العملية.

وإذا كان مشروع 2014 قد وفر مرجعية استراتيجية ضرورية، فإنه فشل في التحول إلى سياسة عمومية ملموسة وذات بعد استراتيجي. لذلك، فإن أي محاولة لإعادة إطلاق سياسة شبابية وطنية، لا بد أن تتجاوز العديد من مواطن الضعف، من خلال ربط الرؤية بإطار مؤسساتي ملزم، وإنشاء آلية حكامة تنسيقية عليا، وتوفير الموارد اللازمة، وإشراك حقيقي للفئات الشابة في رسم السياسات العمومية التي تمس حاضرهم ومستقبلهم.

اصبحت السياسة الوطنية المندمجة للشباب واحدة من "الأحلام المؤجلة" في مسار السياسات العمومية المغربية، بفعل سلسلة من التعثرات المؤسساتية والهيكلية والسياسية، مما جعل أثرها الميداني محدودا، إن لم يكن منعدما. يمثل إرساء نموذج جديد لتدبير الشأن الشبابي جوهر السياسة الوطنية المندمجة للشباب، القائم على الالتقائية بين القطاعات الحكومية، واللامركزية في تنفيذ البرامج، والمقاربة التشاركية التي تدمج الشباب وتنظيماتهم في مراحل الإعداد والتنفيذ والتقييم. وفي هذا السياق، حاولت الحكومة السابقة سنة 2015، الالتفاف حول مطلب السياسة الوطنية للشباب، من خلال إعداد وثيقة يتيمة قدمت أمام البرلمان، وأمام المجلس الحكومي السياسة الوطنية المندمجة للشباب، وحددت هذه السياسة خمسة محاور استراتيجية، أبرزها: التمكين الاقتصادي، الإدماج

الاجتماعي، المشاركة المدنية، تعزيز الولوج إلى الخدمات، وتوفير الفضاءات الآمنة والمفتوحة للتعبير والإبداع. ومع ذلك، فإن غياب إطار قانوني ملزم، وغياب آليات التنسيق الفعال بين القطاعات، وافتقار المؤسسات التنفيذية للكفاءة والموارد، كلها عوامل أدت إلى ترسيخ نوع من "القطيعة التطبيقية" بين الوثيقة المرجعية والطابع الفعلي للبرامج الموجهة للشباب.

ولعل من أبرز مظاهر هذا التعثر، غياب تنزيل فعلي للمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي، الذي نص عليه دستور 2011، والذي كان من المفروض أن يشكل فضاء مؤسسيا يعبر من خلاله الشباب عن آرائهم ويواكب السياسات العمومية الموجهة إليهم. كما أن غياب مأسسة السياسة الوطنية المندمجة، من خلال قانون إطار أو هيأة وطنية مستقلة، جعلها عرضة للتقلبات السياسية والتبدلات الحكومية، مما أفقدها الاستمرارية والقدرة على التقييم والمساءلة. إضافة إلى ذلك، لم تنجح المبادرات الترابية والبرامج القطاعية في تفعيل مبدأ الالتقائية، وظلت تدخلات الوزارات والمؤسسات مشتتة ومرتبطة بالمنطق التدبيري التقليدي، دون رؤية استراتيجية موحدة.

من ناحية أخرى، فإن ضعف إشراك الشباب أنفسهم في صناعة القرار، ومحدودية آليات الحوار والمساءلة المتاحة أمامهم، عمقا الشعور بالاغتراب السياسي لديهم، حولا مفهوم "المواطنة" إلى مجرد انتماء إداري، خال من الفعالية والقدرة على التأثير. فالشباب المغربي اليوم لا يفتقر فقط إلى الموارد والفرص، بل يعاني من "تعطيل المواطنة"، أي من غياب الإحساس بالفاعلية السياسية، والقدرة على الحلم والتخطيط لمستقبل أفضل. وهكذا، تتحول "السياسة الوطنية المندمجة" من رافعة للتحول إلى وثيقة مرجعية جامدة، لا تجد طريقها إلى التنفيذ الفعلي، مما يجعلها رمزا لما يمكن تسميته بـ"السياسات المؤجلة".

في ضوء ذلك، يبدو أن إعادة الاعتبار لهذه السياسة يقتضي أولاً تجاوز منطق التعامل معها كبرنامج قطاعي ظرفي، وتحويلها إلى مشروع مجتمعي طويل الأمد، مدعوم بإرادة سياسية قوية ومؤسساتية واضحة. ويتطلب ذلك إعادة صياغة الإطار القانوني والتنظيمي المؤطر لها، وتفعيل المجلس الاستشاري للشباب، وتخصيص ميزانيات مستقلة، وتقييم دوري وشفاف. كما لا يمكن الحديث عن سياسة شبابية فعّالة دون توفير فضاءات حقيقية للحرية والإبداع والمشاركة، وإعادة الثقة بين الدولة والشباب عبر القنوات التمثيلية والمؤسساتية.

في النهاية، فإن مستقبل المغرب رهين بمدى قدرته على تحرير الأحلام المؤجلة لشبابه من قيود البيروقراطية، ومن مفارقة السياسات الرمزية التي لا تجد طريقها إلى الواقع. لأن الحلم المؤجل لا يموت، بل يتحول إلى طاقة احتجاج، أو انسحاب، أو حتى هجرة، في حال لم يجد من يؤمن به ويسعى لتحقيقه ضمن إطار عدالة اجتماعية ومواطنة فاعلة.

•السياسة الوطنية المندمجة للشباب : تعثرات واختلالات مؤسساتية

تشكل السياسة الوطنية المندمجة للشباب وثيقة مرجعية حاولت الدولة من خلالها تبني رؤية شمولية لقضايا الشباب، تقوم على مقاربة أفقية تضمن الالتقائية بين القطاعات الحكومية، وتعزز التفاعل مع الفاعلين الجمعويين والترابيين. غير أن هذه الوثيقة ظلت، منذ ولادتها، مشروطة وغير مكتملة. فرغم المصادقة عليها في مجلس الحكومة بتاريخ 3 أبريل 2014، فإنها لم تعرض على المجلس الوزاري للمصادقة النهائية، كما ينص على ذلك الفصل 49 من الدستور، الأمر الذي حرمها من أي طابع ملزم، وأدخلها في دائرة الانتظار المؤسساتي. وهو تأجيل لا يُفهم فقط بوصفه إجراءً تقنيا، بل يُعبّر عن غياب الإرادة السياسية الواضحة لإعطاء الأولوية لقضايا الشباب داخل منظومة القرار الاستراتيجي.

وفي خضم هذه الوضعية المعلقة، شهد المغرب سنة 2017 مبادرة مؤسساتية جديدة تمثلت في قيام المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، بناء على طلب من رئيس مجلس المستشارين، بإعداد تقرير شامل حول الأستراتيجية الوطنية للشباب. وقد تضمن هذا التقرير، المعنون بـ"مبادرة وطنية مندمجة للشباب"، عددا من التوصيات الهيكلية التي تروم تجاوز محدودية النسخة السابقة، والدعوة إلى بلورة استراتيجية جديدة تقوم على الإنصاف، التشاركية، والالتقائية.

إلا أن هذه المبادرة، رغم راهنيتها، لم تترجم إلى سياسة عمومية جديدة، كما لم تحدث نقاشا وطنيا أو برلمانيا واسعا، وهو ما يُظهر خللا في التفاعل بين مؤسسات الحكامة والحكومة، ويؤشر على ضعف الثقافة التشاركية في بناء السياسات الموجهة للفئات المجتمعية الحيوية. لقد ترافق هذا الإخفاق مع تنامي مؤشرات فشل السياسة الوطنية للشباب في بناء جسور تواصل فعالة ومقنعة مع الشباب ومنظماتهم، كما أنها تعكس قصورا هيكليا في إدماج الشباب ضمن الفعل العمومي، ليس فقط كمستفيدين، بل كفاعلين وشركاء في صناعة وطن يتسع للجميع.

من جهة أخرى، ورغم الالتزام الذي أبدته الحكومة المنبثقة عن انتخابات أكتوبر 2021 بتفعيل مقتضيات النموذج التنموي الجديد، الذي جعل من قضايا الشباب إحدى أولوياته، فإن الممارسة أظهرت أن أغلب البرامج التي تم إطلاقها ظلت محكومة بمنطق التدبير القطاعي المفتقر للرؤية الموحدة. لقد تم الإعلان عن مشاريع متعددة، مثل "جواز الشباب"، ورقمنة المؤسسات الشبابية، ومشروع بناء 150 قاعة سينمائية، وهي مبادرات روّج لها باعتبارها مؤشرات على انطلاقة جديدة في السياسات الشبابية. إلا أن عملية التنزيل واجهت صعوبات عميقة، أبرزها غياب العدالة المجالية في التوزيع، وافتقار الفئات المستهدفة للولوج المتكافئ للمعلومة والفرص، مما أدى إلى إحساس متزايد بالإقصاء، خصوصا لدى شباب المناطق القروية والهامشية. كما أن المقاربات المعتمدة في تنفيذ هذه البرامج، والتي ركزت على البعد التواصلي والتسويقي دون مواكبة تنظيمية أو تقويمية، فاقمت من حالة التوجس واللامبالاة لدى الشباب، الذين لم يجدوا في هذه المشاريع استجابة فعلية لحاجياتهم العميقة، سواء على مستوى الإدماج المهني أو الثقافي أو السياسي. إلى جانب ذلك، تم إطلاق برامج اقتصادية ذات ارتباط غير مباشر بالشباب، مثل "فرصة" و"أوراش"، التي وجهت بانتقادات متعددة تتعلق بتصميمها المركزي، وانعدام الوضوح في آليات الاستمرارية والاستدامة، مما أفقد هذه البرامج بعدها الاستراتيجي، وحولها إلى أدوات تقنية مفتقرة للفعالية والنجاعة. بل إن هذه البرامج، بدل أن تعيد بناء الثقة بين الشباب والدولة، زادت من تأجيج الإحساس بالتمييز والمحسوبية، خصوصا مع تواتر شهادات عن اختلالات في معايير الانتقاء وغياب الشفافية.

إن هذه الوضعية المعقدة لا تعكس فقط إخفاق سياسة معينة، بل تُترجم فشلا مركبا في بناء منظومة وطنية مستدامة تروم تطوير منظومة حكامة الشأن الشبابي . فالمشكل لم يكن يوما في قلة الوثائق أو ضعف المبادرات، بل في غياب الإرادة السياسية لمأسسة السياسة العمومية للشباب، وتوفير الموارد اللازمة لتنزيلها، وإشراك الشباب أنفسهم في جميع مراحلها. كما أن غياب المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي، الذي نص عليه الفصل 33 من الدستور، يمثل مفارقة ديمقراطية خطيرة، إذ يُفترض أن يشكل هذا المجلس آلية دائمة للتفكير والمساءلة، وفضاء للحوار المؤسساتي حول قضايا الشباب، وهو ما لم يتحقق إلى اليوم.

في ضوء ما سبق، فإن أفق بناء سياسة وطنية فعالة للشباب يمر بالضرورة عبر تحيين الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب، وتحويلها إلى سياسة ملزمة عبر إطار قانوني واضح، مع إعادة توزيع المهام والمؤسسات على أسس وظيفية واضحة، وتوفير آليات تقييم مستقلة، مع ضمان تمثيلية الشباب في كل مستويات الحكامة. كما أن تحقيق العدالة المجالية والاجتماعية في الولوج للفرص يتطلب قطيعة مع منطق التوزيع العشوائي أو التسويق الإعلامي للمشاريع، وتبني مقاربة تشاركية تستند إلى حاجيات فعلية ومعطيات ميدانية دقيقة.

الأفق الاتحادي: نحو تمكين ديمقراطي للشباب المغربي

يؤكد حزب الاتحاد الاشتراكي أن المسألة الشبابية بالمغرب لا يمكن اختزالها في منطق تقني أو في إجراءات قطاعية معزولة، بل يجب التعامل معها باعتبارها قضية سياسية واجتماعية بامتياز، تتطلب إعادة بناء العلاقة بين الشباب والدولة على أساس تعاقد جديد، قوامه العدالة، والمواطنة الكاملة، والاعتراف. ويستند الحزب في ذلك إلى رؤية تقوم على فهم مركب ومتعدد الأبعاد لوضعية الشباب، باعتبارهم الفئة السكانية الأكبر من حيث العدد، والأكثر عرضة للهشاشة، والإقصاء، والتهميش، ولكن في الوقت نفسه، الفئة الأكثر قدرة على التغيير والإبداع والمساهمة في بناء الوطن.

يشير التشخيص الذي تقترحه وثيقة الحزب إلى أن الشباب المغربي يواجه واقعا صعبا يتسم بالإقصاء المتعدد: إقصاء اقتصادي يتمثل في البطالة وغياب الشغل اللائق، إقصاء اجتماعي يعبر عنه الهدر المدرسي وتآكل شبكات الحماية الاجتماعية، إقصاء سياسي يتجلى في ضعف التمثيلية والمشاركة، إقصاء ثقافي يعكسه التهميش الرمزي لتعبيراتهم الفنية وضعف البعد الهوياتي، وإقصاء رياضي واضح من خلال غياب البنيات التحتية وضعف التأطير. هذا الواقع لا يرتبط فقط بندرة الموارد، بل هو نتيجة مباشرة لخيارات سياسة غير منصفة، ولمنطق حكامة يفتقد إلى الرؤية التشاركية، ويقوم على التجزيء والتدبير القطاعي، بدل التنسيق والإدماج والعدالة المجالية.

وفي ضوء هذا التشخيص، تبلورت قناعة راسخة لدى حزب الاتحاد الاشتراكي بأن السياسات الشبابية بالمغرب تعاني من أعطاب بنيوية، تتجلى في تشتت المسؤوليات المؤسساتية، وضعف الالتقائية بين القطاعات، وغياب الإطار القانوني الملزم، وغياب إرادة سياسية حقيقية تجعل من قضايا الشباب أولوية وطنية. فرغم التراكمات الإيجابية التي عرفها الخطاب السياسي بشأن الشباب، خاصة في الخطب الملكية، فإن الممارسة الحكومية ظلت مترددة، ومرتبكة، وغير قادرة على ترجمة هذا الخطاب إلى سياسات عمومية منصفة وفعالة. ولعل أبرز دليل على هذا التعثر، هو مصير "السياسة الوطنية المندمجة للشباب"، التي صيغت في شكل وثيقة مرجعية طموحة دون أن تتحول إلى سياسة عمومية مُفعّلة، بسبب غياب المصادقة النهائية عليها، وافتقارها إلى آليات التنفيذ والتتبع والتقييم.

انطلاقا من هذا الوعي النقدي، يقترح حزب الاتحاد الاشتراكي استراتيجية بديلة ترتكز على تحويل الشباب من موضوع للسياسات إلى شريك فعلي في بلورتها وتنفيذها وتقييمها. وتقوم هذه الاستراتيجية على أربعة مستويات مترابطة.

•المستوى الأول هو إعادة الاعتبار للمشاركة السياسية للشباب من خلال تفعيل المؤسسات الدستورية المعطلة، وعلى رأسها المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي، واعتماد إجراءات تشريعية تسمح بالتمييز الإيجابي لصالح تمثيلية الشباب في المجالس المنتخبة، بما يساهم في تجديد النخب وضخ دماء جديدة في الحياة السياسية.

•المستوى الثاني هو مراجعة شاملة للسياسات الاقتصادية والاجتماعية بما يضمن الإدماج المهني، وتيسير ولوج الشباب إلى سوق الشغل، خاصة عبر الاستثمار في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وتقوية قدرات الشباب على المبادرة الذاتية من خلال تمويل المشاريع، وتوفير المواكبة التقنية والمالية للمقاولات الشبابية، والعمل على تقعيد مبدأ العدالة المجالية في مال التشغيل ،بما يشمل الأقاليم والجهات التي يعاني شبابها من ضيق الأفق، بإحداث قطاع خدمات لا يحتاج توطينا، بل تكوينا ومواكبة وبنية تقنية عصرية .

•المستوى الثالث فيتعلق بجعل الثقافة والرياضة حقاً وليس امتيازا، من خلال دمقرطة الولوج إلى الفضاءات العمومية، وتوسيع قاعدة الممارسة الثقافية والرياضية في المدارس والجامعات، والأحياء الشعبية، والقرى، مع دعم التعبيرات الثقافية الشبابية غير النمطية، والاعتراف بها كجزء من الهوية الوطنية المتجددة، وليس كأشكال منحرفة أو هامشية. ويشمل هذا المستوى أيضا إرساء منظومة عادلة للرياضة تقوم على الإنصاف بين الجهات، والمساواة بين الجنسين، والاهتمام بالرياضة المدرسية والجامعية باعتبارها رافعة للتماسك الاجتماعي، وتنويع الاهتمام والرعاية بأصناف الممارسة الرياضية .

•المستوى الرابع بناء إعلام شبابي جديد يدمج التكنولوجيا والوسائط الحديثة كوسيلة لإعادة التواصل بين الشباب والسياسات العمومية، عبر إطلاق منصات تفاعلية، وتحفيز المحتوى الرقمي المواطن، وتكوين فاعلين شباب في مجال التأثير السياسي الرقمي.

في المحصلة، لا تقدم استراتيجية حزب الاتحاد الاشتراكي مجرد بديل قطاعي أو تقني، بل تسعى إلى إحداث تحول جذري في فلسفة التعامل مع قضايا الشباب، انطلاقاً من قناعة جوهرية مفادها أن الشباب ليس عبئاً على الدولة، بل هو رأسمال استراتيجي يجب الاستثمار فيه، وإطلاق طاقاته، وتمكينه من أدوات الفعل والمشاركة، في أفق بناء دولة ديمقراطية عادلة وشاملة. وهي استراتيجية تنسجم مع مرجعية الحزب التقدمية، وتستمد قوتها من ماضيه النضالي، لكنها في الآن نفسه تنفتح على المستقبل، من خلال استيعاب التحولات المجتمعية، والتغيرات التكنولوجية، والتعبيرات الشبابية الجديدة، بما يجعلها إطاراً قابلاً للتطوير والتفاعل، وليس مجرد برنامج انتخابي ظرفي.

إن تحقيق هذه الرؤية يقتضي أولاً إرادة سياسية صادقة، وثانيا تعبئة مؤسساتية قوية، وثالثا انخراطا فعليا للشباب أنفسهم في صناعة القرار العمومي، لأن السياسات الموجهة للشباب لا يمكن أن تنجح إلا إذا صيغت بمشاركتهم، ونُفذت بإشرافهم، وقيّمت بناءً على آرائهم وتجاربهم. وفقط حين يصبح الشباب فاعلين في السياسات، لا مجرد متلقين لها، يمكن الحديث عن مغرب جديد أكثر عدلا، وأكثر إدماجا، وأكثر إنصافا.

الاتحاد الاشتراكي

VI

ورقة حول التصور الاقتصادي والاجتماعي

يشكل التحول الشامل والمركزي الذي يعرفه النموذج التنموي الوطني فرصة تاريخية لتصحيح مسار التنمية، ووضع أسس اقتصاد وطني جديد قائم على الفعالية والعدالة والاستدامة، غير أن تفعيل هذا التحول يظل رهينا بالإرادة السياسية وبالتصورات التي تتبناها الفاعلية الحزبية والعمومية، خاصة تلك التي تتبنى مرجعيات تقدمية تراهن على جعل الإنسان محور التنمية، وتضع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية في صلب مشروعها المجتمعي

ينعقد مؤتمر الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في ظرفية دقيقة يمر بها المغرب، تتسم بتزايد التحديات الاقتصادية والاجتماعية وتفاقم آثار الأزمات المركبة، سواء الناتجة عن التحولات الدولية الكبرى أو عن اختلالات داخلية بنيوية، حيث أفرز هذا السياق تراجعات مقلقة على مستوى القدرة الشرائية، وتوسع رقعة الفوارق المجالية والاجتماعية، وتزايد منسوب القلق لدى فئات واسعة من المواطنات والمواطنين، بما يحتم إعادة تقييم السياسات العمومية والخيارات الاقتصادية الكبرى في ضوء المستجدات العميقة التي يشهدها المشهد الوطني.

في هذا السياق، يشكل التحول الشامل والمركزي الذي يعرفه النموذج التنموي الوطني فرصة تاريخية لتصحيح مسار التنمية، ووضع أسس اقتصاد وطني جديد قائم على الفعالية والعدالة والاستدامة، غير أن تفعيل هذا التحول يظل رهينا بالإرادة السياسية وبالتصورات التي تتبناها الفاعلية الحزبية والعمومية، خاصة تلك التي تتبنى مرجعيات تقدمية تراهن على جعل الإنسان محور التنمية، وتضع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية في صلب مشروعها المجتمعي.

لقد ظل الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وفيا لمرجعيته الاشتراكية الديمقراطية، مدافعا عن العدالة الاجتماعية، وعن تقليص الفوارق، وعن تمكين الفئات الهشة والمتوسطة، وهو اليوم مدعو أكثر من أي وقت مضى، إلى تجديد قراءته للتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي يعرفها المغرب، وإلى تقديم رؤية واضحة وشجاعة تؤطر مواقفه ومقترحاته في ظل المرحلة الجديدة، رؤية تزاوج بين التحليل النقدي والاقتراح العملي، وتؤمن بأن المعركة الاقتصادية والاجتماعية هي في عمقها معركة من أجل الإنصاف والديمقراطية.

إن هذه الورقة لا تسعى فقط إلى تشخيص الاختلالات القائمة، بل تتوخى أن تقدم مساهمة نوعية في رسم معالم تصور اقتصادي واجتماعي جديد لحزب الاتحاد الاشتراكي، تصور يستحضر متطلبات السيادة الوطنية الاقتصادية، ويعيد الاعتبار لدور الدولة الاجتماعية، ويقترح تدابير بديلة تقوم على إعادة توزيع الثروة، وتحقيق الإنصاف المجالي، وتثمين الرأسمال البشري، بما يجعل من الاقتصاد أداة للعدالة ومن النمو وسيلة للارتقاء الجماعي في إطار مشروع تنموي ديمقراطي وتقدمي شامل.

أولا: تشخيص الوضع الاقتصادي والاجتماعي

رغم ما تحقق من منجزات في بعض القطاعات الإنتاجية والخدماتية خلال العقدين الأخيرين، فإن النموذج الاقتصادي المغربي أبان عن محدوديته في تحقيق الإقلاع التنموي الشامل، حيث ظل معدل النمو الاقتصادي يتأرجح في حدود 3% سنويا خلال السنوات الأخيرة، وهو معدل غير كاف لمواكبة التزايد الديمغرافي وخلق فرص شغل كافية، كما أن مساهمة القطاعات المهيكلة في التشغيل ما تزال ضعيفة، مما أدى إلى توسع رقعة الاقتصاد غير المهيكل، الذي بات يشغل أزيد من 60% من الساكنة النشيطة في بعض القطاعات، خاصة في التجارة والخدمات والمهن الحرة.

هيمنة منطق السوق والليبرالية غير المؤطرة على السياسات العمومية جعلت الدولة تنسحب تدريجيا من أدوارها الاجتماعية، حيث تم تفويت قطاعات استراتيجية إلى القطاع الخاص دون تقييم فعلي للأثر الاجتماعي، كما أدى غياب التوجيه العمومي الحازم إلى انحراف السياسات الاستثمارية نحو الربح السريع عوض التنمية المندمجة، وهو ما انعكس سلبا على التوازن بين الجهات، وساهم في تركيز الثروة والفرص في محاور محدودة، خاصة الدار البيضاء – الرباط – طنجة، بينما ظلت العديد من الأقاليم تعاني من التهميش والإقصاء من الدورة الاقتصادية الوطنية.

يسجل استمرار الضعف البنيوي للقطاع الصناعي، حيث لا تتجاوز مساهمته في الناتج الداخلي الخام نسبة 14%، مع تركيز واضح في بعض الصناعات الموجهة للتصدير، كصناعة السيارات والفوسفاط، في حين تعاني باقي الأنشطة من تراجع تنافسيتها، وضعف اندماجها في النسيج المحلي، ويفاقم هذا الوضع غياب سياسة صناعية مندمجة تراعي تثمين الموارد الوطنية وتحقيق الاندماج الترابي والتكنولوجي، مما يضعف فرص الاستقلال الاقتصادي ويبقي المغرب عرضة لتقلبات الأسواق الدولية وسلاسل التوريد الخارجية.

تظهر مؤشرات التنمية البشرية استمرار الفوارق الاجتماعية بشكل بنيوي، حيث لا يزال أزيد من 3 ملايين مغربي تحت عتبة الفقر النقدي، وتعاني نسبة مهمة من السكان من الهشاشة واللااستقرار المهني، وتسجل الفجوة بين الطبقات تزايدا مطردا، إذ تشير التقارير إلى أن 10% من أغنى المغاربة يستحوذون على أكثر من 50% من إجمالي الدخل الوطني، في حين أن الشريحة السفلى لا تحصل إلا على 2.5%، وهو ما يعكس خللا بنيويا في توزيع الثروة، ويهدد التماسك الاجتماعي ويضعف الثقة في النموذج التنموي القائم.

الاختلالات المجالية ما تزال سمة بارزة في البنية التنموية، إذ تتركز أغلب الاستثمارات العمومية والخاصة في أقل من خمس جهات، بينما تعاني جهات الجنوب الشرقي والوسط من ضعف البنيات التحتية وغياب الأنشطة الاقتصادية القادرة على خلق الثروة، ويفاقم هذا الواقع من نسب البطالة، التي تصل في بعض الأقاليم إلى أكثر من 20%، مع تزايد الهجرة الداخلية والضغط على المدن الكبرى، وهو ما يستوجب مقاربة جهوية فعلية، تتجاوز منطق التوازنات الشكلية، وتعيد الاعتبار لمبدأ التضامن المجالي كرافعة للعدالة.

في ظل التغيرات المناخية وتكرار موجات الجفاف، برزت هشاشة المنظومة الفلاحية التي تعتمد بنسبة تفوق 80% على التساقطات المطرية، مما أدى إلى تراجع الناتج الفلاحي بنسبة قاربت 15% في بعض السنوات، وإلى تهديد الأمن الغذائي وارتفاع أسعار المواد الأساسية، كما أثرت هذه الاختلالات على سلاسل القيمة الفلاحية، وعلى دخل صغار الفلاحين الذين يمثلون حوالي 70% من العاملين في القطاع، وهو ما يتطلب إعادة هيكلة السياسات الفلاحية في اتجاه فلاحة تضامنية مستدامة، تدمج العدالة الاجتماعية في صميم أهدافها الإنتاجية.

تعد الفوارق الاجتماعية والمجالية من أبرز مظاهر الاختلالات البنيوية التي تميز النموذج التنموي المغربي، إذ لا تزال الهوة واسعة بين الجهات المتقدمة والمناطق الأقل نموا، حيث تتركز البنيات التحتية الحديثة والخدمات الأساسية في المحاور الحضرية الكبرى، بينما تعاني جهات بأكملها من ضعف الولوج إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، كما أن توزيع الاستثمارات العمومية يفتقر إلى معايير الإنصاف المجالي، مما يكرس التفاوت في فرص النمو والتنمية، ويضعف من جدوى السياسات الترابية المعلنة.

في الوسط القروي، تتجلى الفوارق بشكل أكثر حدة، حيث تشير التقارير الوطنية إلى أن معدلات الفقر والهشاشة في بعض الأقاليم تفوق 40%، ويرتبط ذلك بغياب أنشطة اقتصادية قارة، وتدني الخدمات الصحية والتعليمية، وصعوبة الولوج إلى الماء الصالح للشرب والطاقة والطرقات، وهو ما يدفع فئات واسعة من السكان إلى الهجرة نحو المدن، بحثا عن فرص أفضل، مما يفاقم الضغط الحضري ويعمق الأزمة الاجتماعية في المجالين القروي والحضري معا.

من جهة أخرى، يسجل تراجع أداء الخدمات العمومية في مجالات التعليم والصحة والحماية الاجتماعية، حيث لا يزال التعليم العمومي يعاني من مشاكل بنيوية تتعلق بجودة التكوين والتجهيزات والبنية التحتية، كما يعرف القطاع الصحي اختلالات متعددة على مستوى الخصاص في الموارد البشرية والتجهيزات، وتركز العرض العلاجي في المدن الكبرى، أما الحماية الاجتماعية، ورغم إطلاق ورش التغطية الشاملة، فما زالت تواجه تحديات كبيرة تتعلق بتمويل المنظومة وضمان الاستدامة والعدالة في الاستفادة.

في هذا السياق، زادت الأزمات المتقاطعة من تعقيد الوضع، حيث خلفت التغيرات المناخية، وعلى رأسها الجفاف المتكرر، انعكاسات وخيمة على القطاع الفلاحي ومخزون المياه، إذ شهد المغرب خلال السنوات الأخيرة أسوأ فترات الجفاف منذ عقود، مما أدى إلى تراجع الإنتاج الزراعي وارتفاع أسعار المواد الغذائية، كما تراجعت القدرة الاستيعابية للسدود إلى أقل من 30% في بعض الفترات، وهو ما يهدد الأمن المائي والغذائي ويزيد من هشاشة العالم القروي.

بالتوازي، تأثر الاقتصاد الوطني بموجات تضخم مستوردة وأخرى ناتجة عن عوامل داخلية، حيث ارتفعت أسعار المواد الأساسية بشكل غير مسبوق، مما أضعف القدرة الشرائية للطبقات الوسطى والفقيرة، وأدى إلى تصاعد الاحتقان الاجتماعي، خاصة في ظل جمود الأجور وتراجع الدعم العمومي المباشر، وقد بلغت نسبة التضخم في بعض الفترات أزيد من 6%، وهو رقم مقلق في اقتصاد لا يزال يعتمد بشكل كبير على الواردات لتأمين حاجياته الغذائية والطاقية.

كما أن تحديات العولمة والرقمنة وسلاسل التوريد العالمية باتت تفرض واقعا جديدا، يضعف قدرة الاقتصاد الوطني على الصمود، ويكشف عن هشاشة في تموقع المغرب داخل الاقتصاد العالمي، إذ أظهرت الأزمات الدولية المتعاقبة، من جائحة كوفيد إلى تداعيات الحرب في أوكرانيا، محدودية قدرة البلاد على ضمان استقلالها الاستراتيجي في قطاعات حيوية، مما يبرز الحاجة إلى مراجعة عميقة في بنية الاقتصاد الوطني، تضع السيادة الإنتاجية والتكنولوجية في صلب السياسات العمومية المقبلة.

ثانيا: المواقف والمبادئ الموجهة

يؤمن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بأن المدخل الحقيقي لأي نموذج تنموي فعال وعادل هو العدالة الاجتماعية، باعتبارها الضامن الأساسي للاستقرار والتماسك المجتمعي، والمنطلق لأي مشروع وطني يعلي من كرامة المواطن، ومن هذا المنطلق، يضع الحزب العدالة الاجتماعية في قلب تصوره الاقتصادي، باعتبارها ليست فقط غاية إنسانية، بل أيضا شرطا للفعالية الاقتصادية ولتوسيع قاعدة الاستهلاك والاستثمار، بما يمكن من إرساء اقتصاد أكثر شمولا وتضامنا.

إن العدالة الاجتماعية في تصور الاتحاد ليست مجرد شعارات، بل هي التزام واضح بإعادة توزيع الثروة الوطنية، عبر نظام ضريبي منصف يرتكز على تصاعدية الضرائب ورفع الضغط الضريبي على الرأسمال والمداخيل العليا، وتقليص العبء عن الأجراء والطبقات الوسطى، وذلك بهدف تمويل السياسات الاجتماعية والحد من الفوارق الطبقية، كما يدعو الحزب إلى تعزيز آليات التضامن الوطني

وتوسيع الحماية الاجتماعية، من خلال تحسين استهداف الدعم المباشر والمستدام للفئات الهشة، في استحضار تام للتفاوتات المجالية والخصوصيات السوسيو-اقتصادية.

في مواجهة هشاشة البنية الإنتاجية وتبعية الاقتصاد الوطني للعوامل الخارجية، يعتبر الاتحاد الاشتراكي أن بناء اقتصاد وطني منتج ومستقل يعد ضرورة استراتيجية، تتطلب النهوض بسياسة صناعية وطنية تقوم على تثمين الموارد المحلية، وتحقيق الاندماج القطاعي والجهوي، كما يدعو الحزب إلى إحداث تحولات هيكلية في الاقتصاد المغربي، تعطي الأولوية للقطاعات ذات القيمة المضافة العالية، وعلى رأسها التصنيع التحويلي والصناعات الصيدلية والتكنولوجية والغذائية، بما يمكن من خلق مناصب شغل قارة وتقليص العجز التجاري المزمن.

في هذا الإطار، يولي الحزب أهمية خاصة للمقاولة الوطنية المواطنة، باعتبارها رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويدعو إلى دعمها من خلال ولوج عادل إلى التمويل العمومي والصفقات العمومية، وتحفيزها على الاستثمار في الابتكار والبحث العلمي، وربط الدعم العمومي بمستوى التزامها بالمسؤولية الاجتماعية وجودة التشغيل، كما يشدد على ضرورة إصلاح منظومة الاستثمار لتحفيز الاقتصاد الإنتاجي، عوض منطق الريع والمضاربة العقارية والمالية الذي يفرمل دينامية الاقتصاد الحقيقي.

السيادة الاقتصادية تعد من أولويات تصور الاتحاد الاشتراكي في المرحلة المقبلة، حيث أصبح من الضروري تجاوز التبعية البنيوية للخارج، سواء في الغذاء أو الطاقة أو التكنولوجيا، وذلك عبر سياسات عمومية طموحة في مجالات الفلاحة المستدامة، والطاقات المتجددة، والرقمنة، والصناعة السيادية، كما يلح الحزب على تعزيز سلاسل الإنتاج الوطنية وتقوية النسيج المقاولاتي المحلي، بما يؤمن الاكتفاء الذاتي النسبي ويعزز قدرة البلاد على الصمود في وجه الأزمات العالمية.

إلى جانب ذلك، يؤمن الاتحاد الاشتراكي بضرورة بناء دولة قوية، عادلة ومبادرة، تمثل رافعة مركزية للتنمية العادلة، وتمتلك القدرة على التوجيه والتحفيز والتقنين، دون أن تتخلى عن أدوارها الاجتماعية والاستثمارية، فالدولة ليست فقط حكما في السوق، بل يجب أن تكون أيضا فاعلا اقتصاديا واستراتيجيا، يوجه الاستثمارات الكبرى نحو أولويات المجتمع، ويضمن الولوج العادل إلى الخدمات العمومية، ويخلق الشروط المادية لتحقيق الإنصاف المجالي والتماسك الاجتماعي.

في هذا الصدد، يشدد الحزب على ضرورة إعادة النظر في السياسات العمومية، سواء على مستوى التخطيط أو التدبير، من خلال إصلاح عميق لمنظومة الحكامة، يعزز النجاعة، ويربط المسؤولية بالمحاسبة، ويرتكز على تقييم الأثر الاجتماعي والاقتصادي للبرامج العمومية، كما يطرح ضرورة اعتماد تعاقدات تنموية واضحة بين الدولة والمجالس الترابية والمؤسسات العمومية والقطاع الخاص، تمكن من تعبئة الموارد وتحقيق الأهداف بشكل شفاف ومراقب ديمقراطيا.

إن هذه المبادئ الموجهة لا تنفصل عن المشروع المجتمعي الحداثي والديمقراطي الذي يدافع عنه الاتحاد الاشتراكي، والذي يربط بين العدالة الاجتماعية وكرامة الإنسان، بين الاقتصاد المنتج والمجتمع المتماسك، وبين السيادة الوطنية والمواطنة الفعالة، وهي مبادئ تنبع من إرث نضالي عريق، وتتجدد اليوم في ضوء التحديات الراهنة، لتشكل أرضية صلبة لتصور اقتصادي واجتماعي يليق بطموحات المغاربة، ويُترجم مشروع الحزب في التنمية إلى سياسات واقعية وجريئة.

ثالثا: مقترحات الاتحاد الاشتراكي

بالنظر إلى التحديات البنيوية التي يعرفها الاقتصاد الوطني، وفي ظل محدودية نتائج النموذج التنموي السابق، يقدّم الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية تصورا شاملا يرتكز على العدالة الاجتماعية والمجالية، ويستند إلى روح النموذج التنموي الجديد الذي يدعو إلى القطع مع السياسات الترقيعية واعتماد إصلاحات عميقة وشجاعة، وتندرج مقترحات الحزب ضمن رؤية لتأهيل الاقتصاد الوطني، ورفع وتيرة النمو، وتعزيز التوجه نحو التصنيع، وضمان شروط التنافس الاقتصادي العادل، بما يحقق التنمية المندمجة ويوفر فرص الشغل الكريمة لكل المواطنات والمواطنين.

إن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وهو يستعد لعقد مؤتمره الوطني، يجدد التزامه المبدئي بالدفاع عن حقوق الطبقات الشعبية، وببناء اقتصاد وطني قائم على الإنتاج، والتوزيع العادل، والتوازن البيئي، في أفق دولة اجتماعية ديمقراطية قوية ودامجة، فمعركة الاقتصاد ليست تقنية فقط، بل هي معركة سياسية في جوهرها، ولا بد من خوضها بمنظور اشتراكي ديمقراطي يربط بين الديمقراطية والتنمية.

•مراجعة شاملة للمنظومة الجبائية نحو العدالة والتصاعدية

يدعو الحزب إلى إصلاح ضريبي جذري يكرس مبدأ العدالة، من خلال الرفع من مساهمة الأرباح الكبرى والرأسمال والمداخيل العليا، مقابل تخفيف الضغط الجبائي على الأجراء والفئات المتوسطة، بما يتيح توزيعا منصفا للثروة وتمويلا مستداما للسياسات الاجتماعية.

•تثمين الشغل اللائق كحق دستوري ورافعة للكرامة الاجتماعية

يقترح الحزب اعتبار الشغل حقاً مضمونا وليس امتيازا، عبر إطلاق أوراش كبرى للبنيات التحتية المستدامة، وتحفيز الاقتصاد الأخضر والرقمي، ودعم القطاعات المنتجة للشغل القار، خصوصا لفائدة الشباب والنساء، مما يساهم في تقليص البطالة وتحقيق الاندماج المهني.

•إصلاح منظومة الأجور والحماية الاجتماعية لضمان الشمولية والإنصاف

ينادي الحزب بضرورة ملاءمة الحد الأدنى للأجور مع كلفة العيش، وتوحيد أنظمة التقاعد والتغطية الصحية، وتوسيع دائرة المستفيدين، مع تجويد الخدمات العمومية، في إطار منظومة وطنية عادلة وفعالة للحماية الاجتماعية.

•التحول نحو اقتصاد منتج وتعزيز التصنيع الوطني

يرى الاتحاد أن الوقت قد حان لتجاوز الاقتصاد الريعي والخدماتي، والانتقال إلى اقتصاد منتج قائم على التصنيع، خصوصا الصناعات ذات القيمة المضافة العالية، عبر تحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي، وتطوير البنيات الصناعية، وربطها بالتكوين المهني والتكنولوجيات الحديثة.

•رفع وتيرة النمو وتحسين مناخ الأعمال

يدعو الحزب إلى اعتماد سياسات اقتصادية دينامية تقوم على تحفيز المقاولة، وتبسيط المساطر الإدارية، وتوفير مناخ تنافسي للاستثمار، بما يساهم في تحقيق معدلات نمو أعلى وأكثر استدامة، قادرة على استيعاب أفواج الخريجين وتقليص الفوارق المجالية والاجتماعية.

•فرض شروط المنافسة الاقتصادية العادلة ومحاربة الاحتكار

يشدد الحزب على ضرورة تعزيز دور مجلس المنافسة وتفعيل القوانين المناهضة لتركز السلطة الاقتصادية، ومنع الاحتكار وتضارب المصالح، لضمان شفافية الأسواق وتكافؤ الفرص، وتحرير الاقتصاد من الهيمنة غير العادلة.

•توسيع التغطية الصحية وتأهيل العرض والبنيات الصحية

يرى الحزب أن العدالة الاجتماعية تمر عبر الولوج المتكافئ إلى العلاج، ويقترح تأهيل المنظومة الصحية العمومية، من خلال توسيع العرض الصحي في المجالين الحضري والقروي، وتوفير الأطر والتجهيزات الضرورية، وتحسين ظروف العمل في القطاع، والرفع من ميزانية الصحة بما يضمن خدمات ذات جودة لكل المواطنين، وضمان شروط المنافسة داخل القطاع الصحي الخاص بما ينعكس على جودة الخدمات و قدرة جميع شرائح المجتمع على الولوج الى خدماته.

•تنمية بشرية منصفة ومستدامة

يشدد الحزب على ضرورة جعل تنمية الإنسان محور كل السياسات، من خلال الاستثمار في التعليم، والصحة، والثقافة، والرياضة، والتكوين المستمر، مع اعتماد مقاربات مندمجة تضع الإنسان في صلب التنمية، وتضمن الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للفئات الهشة والشباب.

•إقرار سياسات دعم مباشر موجهة بدقة وفعالية

يطالب الحزب بإرساء منظومة دقيقة للدعم المالي المباشر، تضمن وصوله إلى الفئات المحتاجة دون وسطاء، عبر استخدام آليات شفافة ترتكز على العدالة المجالية والبيانات الميدانية الدقيقة، وتطوير المؤشرات المعتمدة و انفتاحها على الفئات الهشة المقصية، و تتبع اثر الدعم و انعكاساته على هذه الفئات.

•تجويد التعليم العمومي وتطوير برامج السكن الاجتماعي

يؤكد الحزب على أهمية إعادة الاعتبار للمدرسة العمومية، عبر تحديث مناهج التعليم، وتحسين ظروف التمدرس، وتوسيع العرض التربوي خصوصا في المناطق القروية، مع دعم برامج سكن اجتماعي تستجيب للحاجيات الواقعية للأسر المغربية في إطار رؤية مندمجة للعدالة المجالية.

•ضمان الأمن الغذائي والمائي كأولوية وطنية استراتيجية

يدعو الحزب إلى تحقيق السيادة الغذائية والمائية، عبر دعم الفلاحة المستدامة، وتشجيع الفلاحين الصغار، وتسريع مشاريع تحلية المياه وإعادة استخدام المياه العادمة، وتثمين الموارد الطبيعية، كضمانة للاستقرار الاجتماعي والعدالة البيئية.

•فتح المجال أمام ديمقراطية اقتصادية محلية وجهوية

يقترح الحزب اعتماد مقاربة ترابية في السياسات الاقتصادية، تمكّن الجهات والجماعات من المساهمة في بلورة وتنفيذ البرامج الاقتصادية، وتستند إلى توزيع عادل للموارد وفق منطق الإنصاف المجالي.

•تعزيز دور الجماعات الترابية في التنمية المندمجة

يطالب الحزب بتمكين الجماعات المحلية والجهات من صلاحيات أوسع وموارد بشرية ومالية كافية، بما يسمح لها بلعب أدوارها في تدبير التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفق منطق القرب والفعالية.

•إشراك المجتمع المدني والفاعلين الاقتصاديين في صياغة القرار العمومي

يؤمن الحزب بضرورة بناء شراكة ثلاثية بين الدولة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، من أجل صياغة سياسات عمومية ناجعة، تقوم على التعاقد والمسؤولية المشتركة، وتشجع ثقافة المشاركة والمساءلة.

الاتحاد الاشتراكي

VII

ورقة حول المغاربة المقيمين بالخارج

شكلت قضايا مغاربة العالم، منذ سبعينيات القرن الماضي، إحدى الأولويات الثابتة في خطاب الحزب وممارسته، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية والسياسية التي دفعت أعداداً كبيرة من المواطنين إلى الهجرة، بحثاً عن فرص عيش كريم ومساهمة فعالة في دعم أسرهم ووطنهم. وقد رافق حزب الاتحاد الاشتراكي هذه الفئة من أبناء الوطن في مختلف محطاتها، سواء من خلال المواقف السياسية أو الاقتراحات المؤسسية، أو عبر انخراط مناضليه وتنظيماته بالخارج في الدفاع عن مصالحهم الحيوية وعن القضايا الوطنية الكبرى، وفي مقدمتها قضية الصحراء المغربية.

في سياق التحضير للمؤتمر الوطني الثاني عشر لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وفي إطار الدينامية التنظيمية والفكرية الرامية إلى تطوير الوثيقة السياسية وتجديد قراءتها للقضايا الكبرى، تندرج أشغال لجنة قضايا مغاربة العالم باعتبارها جزءا لا يتجزأ من رؤية الحزب الشاملة، ورافداً حيوياً من روافد التنمية المتعددة الأبعاد داخل الوطن.

لقد شكلت قضايا مغاربة العالم، منذ سبعينيات القرن الماضي، إحدى الأولويات الثابتة في خطاب الحزب وممارسته، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية والسياسية التي دفعت أعداداً كبيرة من المواطنين إلى الهجرة، بحثاً عن فرص عيش كريم ومساهمة فعالة في دعم أسرهم ووطنهم. وقد رافق حزب الاتحاد الاشتراكي هذه الفئة من أبناء الوطن في مختلف محطاتها، سواء من خلال المواقف السياسية أو الاقتراحات المؤسسية، أو عبر انخراط مناضليه وتنظيماته بالخارج في الدفاع عن مصالحهم الحيوية وعن القضايا الوطنية الكبرى، وفي مقدمتها قضية الصحراء المغربية.

وتجدر الإشارة إلى أن الحزب قد تبنى قضايا مغاربة العالم ضمن برنامجه الانتخابي، باعتبارها إحدى دعائم رؤيته التنموية، وشدد على ضرورة بلورة سياسات عمومية شاملة، تؤمن لهذه الفئة حق المشاركة والمواكبة والتأثير في حاضر الوطن ومستقبله.

ورغم تعدد الأزمات الدولية، ما تزال الهجرة من الجنوب إلى الشمال أحد أبرز مظاهر اللا تكافؤ في الفرص، حيث تواصل فئات واسعة من المواطنين المغاربة البحث عن شروط حياة أفضل في بلدان الاستقبال. ولعل تجربة المغاربة في أوروبا، منذ بدايات القرن العشرين، تبرز هذا المسار الذي بدأ بتلبية حاجيات اقتصادية لدى تلك البلدان، وتحول لاحقاً إلى واقع اجتماعي مركب يتداخل فيه البعد الاقتصادي بالثقافي والهوياتي والسياسي.

وتشكل فئة مغاربة العالم اليوم التي تمثل حوالي 14% من ساكنة المغرب، قوة بشرية ذات تنوع مهني وثقافي غني، راكمت عبر الأجيال إمكانات معرفية ومهارية معتبرة، تعد رصيداً استراتيجيا للدولة المغربية في مسارات التنمية والدبلوماسية الموازية. وقد حافظت الجالية على ارتباطها القوي بالوطن الأم، ونقلت هذا الارتباط إلى أبنائها، من خلال التربية على القيم الوطنية والانتماء الهوياتي.

تبرز أهمية مغاربة العالم، كذلك، في مساهماتهم الاقتصادية المباشرة، إذ تمثل تحويلاتهم أكثر من 7% من الناتج الداخلي الخام، وتعد مورداً رئيسياً للعملة الصعبة. لكن القيمة المضافة الحقيقية لهذه الفئة تتجلى في الطاقات والكفاءات التي تحتضنها بلدان الإقامة، والتي تمثل أكثر من 10% من الجالية، وتتموقع في مواقع استراتيجية داخل مؤسسات القرار السياسي، والبحث العلمي، والمجال المالي، والاقتصاد الرقمي، والقطاع الخاص.

وأمام هذه المعطيات، يبرز الدور الحيوي الذي تضطلع به التنظيمات الحزبية للاتحاد الاشتراكي بالخارج، في ربط جسور التواصل مع الجالية من جهة، والانخراط في النقاشات السياسية والدفاع عن المصالح العليا للوطن من جهة أخرى. وقد ساهمت اللقاءات التي عقدها الكاتب الأول مع عدد من فعاليات مغاربة العالم، في دعم هذا الحضور، وخلق دينامية متميزة تجسدت في إعادة هيكلة وتأسيس فروع حزبية بعدد من الدول، مما عزز تموقع الحزب كفاعل سياسي ملتزم بقضايا الجالية.

وفي السياق ذاته، يواصل الفريق الاشتراكي – المعارضة الاتحادية داخل البرلمان، حمل هموم مغاربة العالم، واعتبار قضاياهم من بين أولوياته في العمل التشريعي والرقابي وتقييم السياسات العمومية، من خلال تقديم العديد من المبادرات التشريعية ومساءلة السياسات العمومية والقطاعية، بهدف تحقيق العدالة والنجاعة والإنصاف لهذه الفئة من المواطنين التي تكتسي أهمية خاصة.

إن هذا الواقع المتقدم لمغاربة العالم يطرح على الحكومة المغربية تحدياً حقيقياً بخصوص فعالية السياسات العمومية في هذا المجال، ومدى قدرتها على الاستجابة لانتظارات الجالية، وتعزيز ارتباطها بالمؤسسات الوطنية، وتطوير الأطر القانونية والمؤسساتية لمواكبتها، بما يضمن لها الحماية، والتمكين، والمشاركة في التنمية، والتواصل الدائم مع الوطن الأم.

طموح التغيير مقابل جمود التنفيذ

الجالية المغربية المقيمة بالخارج في صلب الرؤية الملكية:

لا شك أن قضايا المواطنين المغاربة المقيمين بالخارج حظيت بمكانة بارزة ضمن أولويات المؤسسة الملكية، بما يعكس رعاية خاصة وحضوراً مستمراً في الأجندة الوطنية. فقد تم تناول موضوع الجالية المغربية في ثماني خطب ملكية خلال أعوام 1999، 2005، 2006، 2011، 2015، 2016، 2022 و2024، وهو ما يترجم استمرارية الاهتمام بهذه الفئة على مدى ربع قرن. كما تجسد هذا الحرص في مبادرات عملية، أبرزها الإشراف الملكي المباشر على عملية "مرحبا" وتكليف مؤسسة محمد الخامس للتضامن بمهام استقبال ومواكبة أفراد الجالية أثناء مقامهم وعند عبورهم نحو أرض الوطن، بما يعكس رؤية استراتيجية تعطي لبعد الهجرة مكانته في السياسات العمومية..

ويتأكد الاهتمام الرسمي بمغاربة العالم من خلال الحرص على إدماج قضاياهم في صلب السياسات الحكومية. حيث شكل إحداث كتابة دولة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون سنة 2002 خطوة نوعية أعادت الاعتبار للجالية المغربية عبر إرساء قناة مؤسساتية للتواصل معها وتطوير الروابط مع مختلف مكوناتها عبر العالم. كما شكل إحداث المجلس الاستشاري للجالية المغربية المقيمة بالخارج سنة 2007 آلية دستورية مهمة لتعزيز هذا التوجه، باعتباره أحد أهم المجالس الاستشارية في المملكة، حيث جمع ضمن بنيته التنظيمية – على مستوى الرئاسة والأمانة العامة والعضوية – شخصيات وفعاليات تمثل أجيالاً متعددة من الجالية، بما أضفى على التجربة بعداً تشاركياً يربط السياسات الوطنية بانتظارات المهاجرين.

لقد جرى إرساء المجلس الاستشاري للجالية المغربية المقيمة بالخارج وفق مقاربة تراعي البعد التمثيلي والتنوع المجالي، حيث شمل التوزيع الجغرافي لمغاربة العالم في أوروبا وأمريكا وإفريقيا والبلدان العربية، مع الحرص على ضمان حضور اليهود المغاربة ضمن تركيبته، بما يعكس الطابع الجامع للهوية الوطنية.

وفي السياق نفسه، شكلت سنة 2007 محطة مؤسساتية بارزة، إذ تم الارتقاء بتمثيلية قضايا الجالية داخل الجهاز التنفيذي عبر تحويل القطاع من كتابة دولة إلى وزارة منتدبة لدى رئيس الحكومة، مكلفة حصراً بشؤون المغاربة المقيمين بالخارج. هذا التطور رافقته دينامية برمجية تمثلت في اعتماد مخطط خماسي (2007-2011) يستجيب لانتظارات الجالية على المستويات الاجتماعية والثقافية والتربوية، مع التركيز على تحسين جودة الخدمات الإدارية، وتوفير المرافقة القانونية، وتعزيز الدعم الإداري لفائدة مختلف فئات المهاجرين. كما أولى المخطط عناية خاصة بالبرامج الاستعجالية في بلدان عربية وإفريقية مثل الجزائر وليبيا والكوت ديفوار، مستهدفا دعم الأوضاع التربوية والاجتماعية وتقوية الروابط بالوطن، ولا سيما فيما يتعلق بترسيخ الهوية الوطنية لدى الأجيال الجديدة.

كما انصبت الجهود العمومية خلال هذه المرحلة على تثمين وتعزيز الروابط الثقافية والهوياتية للأجيال الصاعدة من مغاربة العالم، خصوصا بلدان المهجر بأوروبا وأمريكا الشمالية وكندا. وقد جرى تحقيق ذلك عبر سلسلة من المبادرات المنتظمة، مثل تنظيم الجامعات الصيفية والمخيمات والملتقيات ذات الطابع الثقافي المختلط إلى غيرها من الأنشطة..، والتي أتاحت فضاءات للتفاعل بين الشباب المهاجر ومحيطه الوطني. كما تم إطلاق مشروع المراكز الثقافية "دار المغرب" بعدد من بلدان الإقامة، في خطوة استراتيجية تروم توفير بنية مؤسساتية دائمة قادرة على صون الهوية المغربية ونشر القيم الوطنية في بعض بلدان الإقامة.

كما تميزت هذه المرحلة بإرساء مرتكزات البرنامج الوطني الموجه لمغاربة العالم، من أجل توفير مقاربة شمولية لهذه الفئة. وقد ساهم البرنامج في إحداث تعبئة واسعة وسط أجيال الجالية، مكنته من إجراء تشخيص معمق لاحتياجاتها المتعددة وتطلعاتها المتجددة. كما أتاح المجال أمام الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج للانخراط الفعلي في تطوير السياسات والبرامج العمومية الموجهة لهم، من خلال تعزيز جسور التواصل مع المؤسسات والقطاعات الحكومية المختلفة، بما أضفى على مساهمتهم بعداً تنموياً وتضامنياً يربطهم بمناطقهم الأصلية في المغرب، ويحول طاقاتهم إلى رافعة لخدمة التنمية الوطنية.

وتميزت هذه المرحلة أيضا، بالاهتمام بإبراز المكون العبري داخل الجالية المغربية، من خلال تنظيم أنشطة ثقافية وتواصلية مع اليهود المغاربة المقيمين ببلجيكا وهولندا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية. وقد عكست هذه المبادرات حرص الدولة على ترسيخ البعد التعددي للهوية الوطنية، عبر إبراز روابط المواطنة التي تجمع اليهود المغاربة بوطنهم الأم، كما أبرزت هذه الأنشطة مستوى التشبث بالتراث والثقافة والتقاليد المغربية الأصيلة، وهو ما يمنح التجربة المغربية خصوصيتها في صيانة التعدد الثقافي ضمن وحدة وطنية جامعة.

الحقوق الدستورية للجالية المغربية المقيمة بالخارج:

يشكل دستور 30 يوليوز 2011 محطة نوعية في مسار إدماج قضايا الجالية المغربية المقيمة بالخارج ضمن المرجعية الدستورية، إذ أفرد لها مجموعة من الفصول التي تؤطر حقوقها وتحدد آليات مشاركتها في الحياة الوطنية. فقد نص الفصل 16 على التزام الدولة بحماية حقوق ومصالح مغاربة العالم المشروعة، في احترام للقانون الدولي وللتشريعات الجاري بها العمل في بلدان الإقامة، مما يعكس رؤية مزدوجة تقوم على صون الحقوق وتعزيز الاندماج في مجتمعات الاستقبال. أما الفصل 17، فقد كرس مبدأ المواطنة الكاملة، بمنح أفراد الجالية حق التصويت والترشح في الانتخابات الوطنية والجهوية والمحلية، وهو ما يؤسس لمقاربة شمولية للمشاركة السياسية. كما جاء الفصل 18 ليؤكد على ضمان انخراط واسع للجالية في المؤسسات الاستشارية وهيئات الحكامة، بما يتيح توظيف خبراتها وإسهاماتها في مسار التنمية الوطنية وتعزيز الروابط مع الوطن الأم.

إضافة إلى ذلك، أقرت الوثيقة الدستورية حق مغاربة العالم في تقديم العرائض والملتمسات، باعتبارها آلية ديمقراطية تشاركية تعزز مكانتهم في صناعة القرار العمومي. ونص الفصل 163 على الدور المحوري لمجلس الجالية المغربية بالخارج، من خلال إبداء الرأي حول توجهات السياسة العمومية المتعلقة بالمهاجرين، بما يضمن الحفاظ على هويتهم الوطنية وصيانة مصالحهم، مع جعل مساهمتهم رافعة للتنمية البشرية والمستدامة وتقدم المغرب.

بين الإرادة العليا للبلاد والتنزيل الحكومي، إشكالات معلقة:

رغم المكاسب التي تحققت بفعل التوجيهات الملكية والبرامج الثقافية والاجتماعية الموجهة لمغاربة العالم، برزت إشكالات متعددة تكشف عن فجوة قائمة بين الإرادة العليا للبلاد ومستوى التنزيل الحكومي. فمن جهة، استفادت أجيال مختلفة من الجالية في المهجر من تظاهرات وأنشطة ثقافية وتربوية واجتماعية سواء بالوطن الأم أو في بلدان الإقامة، غير أن ذلك أفرز حاجات جديدة تتطلب معالجة أعمق من قبل السلطة التنفيذية والمؤسسات الاستشارية المختصة. ويأتي في مقدمة هذه الحاجات توسيع نظام الحماية الاجتماعية ليشمل المهاجرين في فضاءات خاصة، مثل دول الخليج وإفريقيا، وإحداث أنظمة تعاضدية موجهة للفئات المهنية العاملة في المهن الحرة.

ومن جهة أخرى، يطرح واقع بعض الفئات الهشة تحديات ذات طابع إنساني واجتماعي ملح، وعلى رأسها وضعية المسنين من قدماء المحاربين المقيمين بفرنسا، أو الأطفال غير المرافقين في إيطاليا وإسبانيا، إضافة إلى النساء المهاجرات رفقة أبنائهن. ففي بعض هذه الحالات، إذ يؤدي تدخل مصالح الرعاية الاجتماعية ببلدان الاستقبال إلى نزع الأطفال من أسرهم بدعوى هشاشة الوسط الأسري، مما يترتب عنه آثار نفسية واجتماعية عميقة على الأمهات والأبناء على حد سواء، بل ويزيد من احتمالات فقدان هؤلاء القاصرين لارتباطهم بالهوية المغربية نتيجة تبنيهم من قبل أسر بديلة في بلدان المهجر. وهو ما يستدعي مقاربة حكومية ومؤسساتية شمولية، قادرة على مواجهة هذه الإشكالات بما يحفظ الكرامة الإنسانية ويصون الهوية الوطنية للأجيال الصاعدة.

هذه الإشكالات المستعصية تفترض تكثيف الجهود مع جمعيات وفعاليات مدنية، لمواكبة الجالية وتعزيز فرص الاندماج الجيد، من خلال تنفيذ برامج سنوية تُعنى بالمجالين الثقافي والتربوي، وتقوية المواكبة الاجتماعية، خاصة بالنسبة للفئات الموجودة في وضعية صعبة، من قبيل السجناء، والأطفال غير المرافقين، والمسنين، والنساء المهاجرات، بهدف تعزيز فرص إعادة التمكين الاجتماعي، ومحاربة العزلة والهشاشة الاجتماعية التي تعاني منها هذه الشرائح.

فبعد عقد كامل من الدينامية التي ميزت المرحلة الأولى لبناء سياسة عمومية موجهة لمغاربة العالم، برزت مرحلة ثانية اتسمت بالتراجع والركود. فقد اختارت الحكومة الحالية – المكونة من تحالف حزبي ضيق النفس – إدماج القطاع المكلف بالجالية ضمن هيكلة وزارة الخارجية، بدعوى تسهيل التنسيق. غير أن هذه الخطوة لم تحقق الأهداف المعلنة، إذ سرعان ما تحولت البرامج إلى مجرد نصوص مؤجلة التنفيذ، وتراجع زخم المبادرات إلى حدوده دنيا، فيما فقدت الجالية مخاطباً فعلياً داخل الجهاز التنفيذي، على الرغم من استمرار رصد نفس الاعتمادات المالية في الميزانية السنوية.

وقد انعكس هذا الوضع في تجميد أو تعثر معظم الأنشطة والبرامج التي كانت تتيح فضاءات للتفاعل بين مغاربة العالم ووطنهم الأم، ما أفرغ السياسة العمومية من مضمونها العملي. هذا التعثر استدعى التدخل الملكي المباشر من خلال خطاب ثورة الملك والشعب لسنة 2022، الذي سلط الضوء على أوجه القصور البنيوي والإكراهات التنظيمية التي أعاقت التنزيل السليم للاستراتيجية. ويأتي في مقدمة هذه النواقص ضعف الأداء القنصلي ومحدوديته في الاستجابة لانتظارات المغاربة بالخارج، حيث لا تزال الخدمات القنصلية – رغم كونها الواجهة

المباشرة للدولة – تعاني من بطء المساطر، وتفاوت الجودة، وغياب مقاربة قريبة من المواطن.

إن هذا التراجع يفسَّر بغياب رؤية حكومية مندمجة تعترف بخصوصية قضايا الهجرة، وتتعامل معها كملف استراتيجي متعدد الأبعاد (اجتماعي، ثقافي، حقوقي واقتصادي)، وليس كمجرد امتداد تقني لعمل الدبلوماسية التقليدية. وهو ما يفتح النقاش حول الحاجة إلى إعادة الاعتبار لهذا الورش، من خلال الإسراع بإحداث إطار مؤسساتي مستقل وفاعل، قادر على بلورة سياسة عمومية تتماشى مع التوجيهات الملكية وتستجيب للرهانات الاستراتيجية للجالية المغربية.

وفي نفس السياق، يظل العامل البشري أحد أبرز مواطن الضعف في المنظومة القنصلية، نتيجة غياب رؤية واضحة لتدبير المسارات المهنية للأطر الدبلوماسية والقنصلية. فغياب التخصص في الحركية المهنية يؤدي إلى خلط بين البروفيلات الموجهة للعمل القنصلي وتلك الموجهة للعمل الدبلوماسي، دون مراعاة طبيعة المهام المختلفة أو الحاجات المجالية للجالية. ويترتب عن هذا الوضع خلل في التوزيع الجغرافي للأطر القنصلية، إذ لا تزال الخريطة القنصلية تعكس نظرة تقليدية تعتبر أوروبا الوجهة الأساسية للمغاربة، في حين أن ديناميات الهجرة الجديدة باتت توجه أعدادا متزايدة إلى فضاءات أخرى مثل بلدان الخليج العربي، وجنوب شرق آسيا، وإفريقيا جنوب الصحراء، بل وحتى بعض بلدان أمريكا اللاتينية.

إن هذه الفجوة في مواكبة التحولات المجالية للهجرة المغربية تضعف فعالية الأداء القنصلي، وتؤثر في قدرة المغرب على الاستجابة لحاجيات جاليته وفقا لتوزيعها الواقعي. ورغم الجهود التي بُذلت في السنوات الأخيرة على مستوى تطوير البنيات التحتية، ورقمنة جزء من الخدمات، وتشجيع الإدارة عن بُعد، وإطلاق مبادرات مبتكرة مثل "القنصليات المتنقلة"، فإن وتيرة الإصلاح لا تزال بطيئة، ولم تصل بعد إلى مستوى التحديات المطروحة.

إن التفسير النقدي لهذا التأخر يكمن في استمرار منطق المقاربة الكلاسيكية التي تركز على الجانب الإداري التقني، بدل الانتقال إلى مقاربة استراتيجية ترتكز على التخطيط الاستباقي، وإعادة انتشار الخريطة القنصلية بشكل ديناميكي يتناسب مع التحولات السوسيوديمغرافية لمغاربة العالم. ومن دون هذا التحول، ستبقى الجهود المبذولة، رغم أهميتها، دون أثر ملموس على ثقة الجالية وجودة الخدمات المقدمة لها.

اختلالات بنيوية في السياسة العمومية الموجّهة لمغاربة العالم

- محدودية جودة الخدمات الإدارية بأرض الوطن:

تظل جودة الخدمات الإدارية بأرض الوطن إحدى النقاط الأكثر حساسية في علاقة الجالية المغربية بالدولة، لكونها تمس مباشرة الجيلين الأول والثاني، الذين ترتبط قضاياهم بملفات معقدة لدى مؤسسات متعددة: (قطاع العدل، الجمارك، الضرائب، المحافظة العقارية، والجماعات الترابية. وتتنوع هذه الملفات بين نزاعات عقارية، مراجعات ضريبية، تغييرات في التصاميم، أو إشكالات التزود بالخدمات الأساسية من ماء وكهرباء)، فضلاً عن الصعوبات الناجمة عن تعقيد المساطر الإدارية وغموضها بالنسبة لأفراد الجالية.

وقد شكلت مبادرة «الشباك الإداري المتنقل بالخارج» سنة 2019 محطة متميزة في هذا المجال، حيث أتاحت لأول مرة تقريب الإدارة المغربية من مواطنيها المقيمين بالخارج، عبر إرسال وفود تضم ممثلين عن مختلف القطاعات المعنية إلى بلدان الإقامة (إسبانيا، إيطاليا، بلجيكا، هولندا، ساحل العاج). وقد لقيت هذه التجربة استحساناً كبيراً من طرف الجالية، ليس فقط لأنها سهّلت معالجة ملفات عالقة، بل لأنها مكنت ممثلي الإدارات من الاطلاع المباشر على طبيعة الصعوبات التي يواجهها المواطنون في الخارج.

غير أن التوقف المفاجئ لهذه المبادرة عقب التعديل الحكومي لسنة 2019، الذي أدمج قطاع الجالية في وزارة الخارجية، حال دون استمرارية التجربة وتراكم مكتسباتها. وهكذا ضاعت فرصة ثمينة لبناء آلية مستدامة للتواصل الإداري، الأمر الذي عمّق فجوة الثقة بين الجالية ومؤسسات الوطن الأم. فالقرار كشف عن محدودية الرؤية الحكومية في استشراف حاجات مغاربة العالم، وأعاد إنتاج الاختلالات نفسها المتعلقة بصعوبة ولوج الخدمات الإدارية، وهو ما يؤثر سلباً في شعور الانتماء ويضعف الروابط مع الأجيال الصاعدة.

إن هذا المثال يبرز بوضوح أن غياب الاستمرارية المؤسساتية، وارتباط السياسات بالمبادرات الظرفية، من أهم العوائق التي تحول دون ترسيخ سياسة عمومية مندمجة للجالية، قادرة على بناء الثقة وتجديد الصلة بين الدولة ومواطنيها بالخارج.

- تغييب الشأن الثقافي والهوياتي:

يمثل الشأن الثقافي والهوياتي إحدى الركائز الجوهرية في صيانة روابط الأجيال الجديدة من مغاربة العالم بوطنهم الأم، غير أن الحصيلة تكشف عن تعثر واضح في هذا المجال. فرغم ما خصصته المملكة من إمكانيات مالية مهمة لتشييد مراكز ثقافية وإنشاء دور «دار المغرب» بعدد من بلدان الإقامة، فإن الوظيفة الفعلية لهذه المؤسسات لا تزال محدودة للغاية. فبعضها شُيّد منذ سنوات دون أن يدخل طور الاشتغال، رغم ما يلتهمه من اعتمادات مالية سنوية للتسيير والصيانة، في مفارقة صارخة بين حجم الاستثمار وضعف المردودية الميدانية.

كما أن المراكز التي بدأت نشاطها بشكل تشاركي تعاني اليوم من غياب تقييم موضوعي يقيس مدى إشعاعها وتأثيرها الفعلي في تقوية الهوية المغربية بالخارج. وفي الوقت الذي توجد فيه مناطق جغرافية جديدة تعرف تزايداً ملحوظاً في أعداد الجالية – خاصة في إفريقيا جنوب الصحراء، وجنوب شرق آسيا، وأمريكا اللاتينية – فإنها تبقى محرومة من مثل هذه المبادرات، ما يعكس محدودية التخطيط الاستراتيجي في توزيع الجهود.

كما يلاحظ التراجع الحكومي منذ 2021 عن مجموعة من البرامج الثقافية والتربوية السابقة، والاكتفاء ببرنامج وحيد هو «الجامعات الصيفية» الذي خفض بدوره عدد المستفيدين منه، بعكس نظرة تقزيمية لملف بالغ الأهمية في ربط الأجيال الناشئة بهويتهم المغربية. وفي المقابل، نص النموذج التنموي الجديد على مقترح طموح يتمثل في إحداث وكالة مغربية للعرض الثقافي بالخارج، غير أن الحكومة تأخرت في تفعيل هذا الورش، رغم إقرارها العلني بأن النموذج التنموي يمثل مرجعيتها الأساسية.

هذا التعثر يكشف عن مفارقة صارخة: فبينما تعلن الدولة عن خيارات استراتيجية لتعزيز الحضور الحضاري للمغرب في الخارج، يظل التنزيل الحكومي بطيئاً، محكوماً بمقاربات قطاعية ظرفية، ما يضعف إشعاع الهوية الوطنية، ويهدد بترك فراغ تستغله ثقافات بديلة في تشكيل وعي الأجيال المغربية الجديدة في المهجر.

إن تقوية البعد الثقافي والهوياتي الموجه للجالية المغربية بالخارج يمثل مدخلاً استراتيجياً لتجديد الروابط الوطنية وتعزيز إشعاع المغرب على المستوى الدولي. فمواصلة فتح وتفعيل المراكز الثقافية بالخارج من شأنه توحيد الجهود المؤسساتية وتوفير فضاءات للتعريف بالموروث المغربي الغني في أبعاده العمرانية والروحية والفنية، سواء لفائدة الأجيال الجديدة من أبناء الجالية أو للباحثين والمهتمين في مجتمعات الاستقبال.

وتستمد الثقافة المغربية أصالتها من أكثر من اثني عشر قرناً من التلاقح الحضاري بين مكونات بشرية وثقافية متعددة، تجسّد قيم العيش المشترك في امتداداتها الأمازيغية والعربية والعبرية والأندلسية والحسانية، فضلاً عن روافدها الإفريقية والمتوسطية. هذا التنوع يشكل رأسمالا رمزيا يعزز مكانة المغرب كفضاء حضاري متميز. ويبرز هذا الغنى بشكل جلي في المكون اليهودي للجالية المغربية بالخارج، الذي يعد محوراً أصيلاً في الهوية المغربية، بحضوره الجيلي والجغرافي الممتد في مختلف بلدان الاستقبال.

إن تكثيف الجهود في هذا المجال لا يمثل مجرد استجابة لحاجات ثقافية، بل هو استثمار في تعزيز مكانة المغرب ضمن منطق «الدبلوماسية الثقافية الناعمة»، بما يتيح له التموقع كفاعل مؤثر في المشهد الدولي. غير أن ذلك يظل رهيناً بانتقال الحكومة من منطق المبادرات القطاعية المحدودة إلى تبني برنامج ثقافي مندمج، يقوم على التنسيق بين وزارة الثقافة وقطاع الصناعة التقليدية والسياحة، والمراكز الثقافية بالخارج، والتمثيليات الدبلوماسية. وحده هذا التنسيق كفيل بتمكين المغرب من تأطير الأجيال الثالثة والرابعة من أبناء الجالية، وترسيخ ارتباطهم بهويتهم الأصلية، وفي الآن ذاته توسيع دائرة إشعاعه الحضاري في الخارج.

- تفاعل حكومي لا يرقى إلى مستوى الطموح:

تظهر التجربة العملية أن تدبير قضايا الجالية المغربية بالخارج ما زال يعاني من اختلالات بنيوية تمسّ ثلاثة مستويات مترابطة. أولها، محدودية جودة الخدمات الإدارية المقدمة داخل أرض الوطن، حيث تتسم بالبطء وتعقيد المساطر وغياب قنوات فعّالة للتواصل والمتابعة، وهو ما يجعل قضايا بسيطة تتحول إلى مصدر إرباك وإحباط، ويضعف ثقة المهاجر في مؤسساته الوطنية.

وثانيها، غياب سياسة ثقافية مندمجة تواكب التوسع الجغرافي لأبناء الجالية وتنوع أجيالهم. فالمبادرات المعلن عنها لم تتحول إلى أدوات فعلية لترسيخ الانتماء، بل بقي تأثيرها محدودًا في مجالات محددة، بينما ظلت مناطق ذات كثافة هجرية متزايدة خارج أي مخطط منظم، وهو ما يترك فراغا تستغله ثقافات بديلة في التأثير على وعي الأجيال الصاعدة.

أما المستوى الثالث فيتجسد في المقاربة الحكومية ذاتها، حيث ظل التعاطي مع الملف حبيس منطق تدبيري ضيق، يفتقد إلى رؤية استراتيجية شاملة، ما ساهم في تقليص فعالية القطاع بدل تطويره. فالبرامج القائمة افتقرت إلى الاستمرارية، والموارد المرصودة لم تترجم إلى نتائج ملموسة، في وقت يتطلب فيه الملف دينامية جديدة تعكس مكانة الجالية باعتبارها رصيداً استراتيجيًا في الحاضر والمستقبل.

من أجل إعادة بناء السياسة العمومية الموجّهة لمغاربة العالم

•مأسسة "القرب الإداري" عبر خدمة عمومية متنقلة ودائمة
بدل المبادرات الظرفية، يجب إقرار خدمة عمومية متنقلة ودائمة مخصصة للجالية، تعمل وفق برامج واضحة ومعلنة، وتجمع ممثلين عن القطاعات المعنية (العدل، الضرائب، المحافظة العقارية، الجماعات الترابية، والمرافق الأساسية...). تُدار الخدمة بمنطق "شباك وحيد فعلي" مع تتبع رقمي للملفات، وآجال محددة وملزمة للمعالجة.

•تعزيز التحول الرقمي لخدمات الجالية
تطوير وتحديث الخدمات الموجهة لمغاربة العالم، من خلال إرساء بوابة إلكترونية موحّدة تجمع مختلف الخدمات ذات الصلة، وتتيح للمستفيدين الولوج إليها بسهولة وشفافية. ويتطلب ذلك تطوير إطار قانوني وتنظيمي حديث يضمن الاعتراف بالإجراءات الرقمية ويوفر شروط الثقة والأمان، إلى جانب تحديث البنيات التقنية للقنصليات والإدارات المعنية، بما يتيح معالجة الملفات وتتبعها عن بُعد، ويعزز جودة التواصل مع أفراد الجالية أينما كانوا.

•إصلاح الموارد البشرية القنصلية بمنطق التخصص والفعالية
يتطلب الارتقاء بجودة الخدمات القنصلية اعتماد مقاربة جديدة في تكوين وتأهيل الموارد البشرية، تقوم على التخصص والتمييز بين المهام القنصلية والدبلوماسية. ويُفترض أن يكون تدبير الكفاءات مبنيًا على معايير موضوعية تراعي حاجيات الجالية وتوزيعها الجغرافي عبر مختلف مناطق العالم.

•الحماية الاجتماعية العابرة للحدود
حيث أن الحماية الاجتماعية العابرة للحدود تُعدّ من أبرز الأوراش التي ينبغي إرساؤها لفائدة الجالية المغربية، لكونها تمسّ بشكل مباشر استقرارها واندماجها في بلدان الإقامة، وفي الوقت نفسه تعزز ارتباطها بالوطن الأم. فإن ذلك يتطلب توسيع الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف بما يتيح نقل الحقوق وتجميع فترات الاشتراك في أنظمة التقاعد والتأمين الصحي. كما يستدعي الأمر إحداث صيغ تعاضدية مهنية خاصة بالعاملين في المهن الحرة والمستقلين، ولا سيما في مناطق تعاني من هشاشة مؤسساتية أو تلك التي يظل فيها الولوج إلى الحماية الاجتماعية محدودًا.

•الدعم والتتبع القانوني والنفسي
تواجه فئات من الجالية المغربية بالخارج أوضاعًا اجتماعية وإنسانية دقيقة تستدعي مواكبة خاصة، سواء تعلق الأمر بالمسنين الذين يعيشون في عزلة، أو الأطفال غير المرافقين المعرّضين لمخاطر فقدان الهوية والانفصال عن جذورهم، أو النساء المهاجرات اللواتي يواجهن أوضاعًا أسرية واجتماعية صعبة. وللاستجابة لهذه التحديات، يبرز أهمية إرساء منظومة دعم وتتبّع قانوني ونفسي، يقوم على تعبئة أطر وكفاءات تضم خبراء في القانون وعلم النفس والعمل الاجتماعي، وتشتغل بتنسيق مع القنصليات وجمعيات الجالية ومؤسسات الحماية المحلية. من شأن هذه المنظومة أن توفر حلولاً عاجلة للحالات الطارئة، وتؤمّن الاستشارة القانونية والنفسية اللازمة، بما يضمن صون الكرامة الإنسانية، ويحافظ على الروابط الأسرية والثقافية، ويعزز ثقة الجالية في مؤسساتها الوطنية.

•سياسة ثقافية وهوياتية مُوجَّهة للأجيال الجديدة من خلال:

•إعادة هيكلة «دور المغرب» انطلاقا من اعتماد تقييم دوري لأثرها وإشعاعها.

•إطلاق منصة رقمية متعددة اللغات تقدم محتوى ثقافيًا وتربويًا يعكس تنوع الموروث المغربي.

•دعم التعليم غير النظامي عبر تعزيز مدارس نهاية الأسبوع وتطوير مناهج رقمية لتعليم العربية والأمازيغية والتربية على المواطنة.

•تنظيم برامج تبادل وزيارات شبابية للفئة العمرية 13-25 سنة لتمكينهم من ربط صلة مباشرة مع الوطن الأم.

•عرض تربوي ملائم وروابط مدرسية-جامعية
الحرص على تقديم عرض تربوي ملائم اعتبارا لكون التعليم يعتبر رافعة أساسية لترسيخ الهوية لدى أبناء الجالية وضمان اندماجهم المتوازن. ولا يمكن يتحقق ذلك إلا عبر شراكات مع مؤسسات التعليم والجمعيات بالخارج لتأمين دعم لغوي وثقافي منتظم.

•تشجيع استثمارات الجالية
يمثل استثمار مغاربة العالم رافعة استراتيجية للتنمية الوطنية، إذ كرّس دستور 2011، في فصله السادس عشر، التزام الدولة بدعم مساهمة المغاربة المقيمين بالخارج في تنمية وطنهم. لكنه ما زال يواجه عراقيل مرتبطة بالمساطر المعقدة وضعف المواكبة. ولتجاوز ذلك، يتطلب الأمر توفير بيئة استثمارية شفافة ومحفزة، قائمة على مساطر مبسطة وقنوات تواصل فعالة، مع إحداث آليات دعم وتمويل ملائمة. كما أن تعبئة كفاءات الجالية وخبراتها عبر شبكات مهنية متخصصة سيسهم في نقل المعرفة وتوسيع الشراكات، بما يحول تحويلاتهم من مجرد موارد مالية إلى استثمارات منتجة ورافعة لاقتصاد وطني منفتح وتنافسي.

•تعزيز المشاركة العمومية والتمثيلية المؤسسية
ينص دستور 2011، في الفصلين 17 و18، على تمتع المغاربة المقيمين بالخارج بحقوق المواطنة الكاملة، بما فيها المشاركة السياسية، والمساهمة في المؤسسات الاستشارية وهيئات الحكامة. ولتفعيل هذا الالتزام، يتعين إرساء آليات عملية تضمن إشراك الجالية في صياغة وتتبع السياسات العمومية، من خلال تمثيلية مؤسساتية دائمة، بما يعزز ثقة الجالية في وطنها ويكرس دورها كشريك فاعل في التنمية والديمقراطية.

•إعادة هيكلة النسيج الجمعوي
إعادة هيكلة النسيج الجمعوي المتنوع و تقوية قدرات ومواكبة جمعيات مغاربة العالم، بغية الوصول لأهداف المتوخاة وتمتين ارتباطهم بوطنهم الأم و تمكينهم من الآليات والوسائل الضرورية لضمان الإشتغال الجاد داخل دول الإستقبال.

من أجل الاسراع بإقرار الإصلاحات المؤسساتية وتعزيز الحكامة في تدبير قضايا المغاربة المقيمين بالخارج:

•إحداث المؤسسة المحمدية للمغاربة المقيمين بالخارج:
تُبرز الوضعية الحالية للقطاع بجلاء حدود نموذج مؤسساتي تُدار فيه شؤون المغاربة المقيمين بالخارج من خلال هياكل جامدة، تفتقر إلى الاستقلالية الحقيقية. كما يتضح الأثر السلبي لضعف أو غياب القيادة، ولسيادة حكامة مركزية لا تراعي خصوصية وتنوع احتياجات مغاربة العالم.

وأمام هذه المعطيات، جاء القرار الملكي بإحداث مؤسسة محمدية خاصة، ذات استقلالية إدارية ومالية وعملياتية، كاستجابة استراتيجية ومبتكرة. وتهدف هذه البنية الجديدة إلى تجاوز العراقيل المؤسساتية السابقة، وتوفير إطار مرن وفعّال قادر على تعبئة الكفاءات، وتنسيق الجهود، وضمان مواكبة دائمة وناجعة لمغاربة العالم.

وفي هذا الإطار، يجدد حزبنا:
تأكيده على ضرورة إشراك النخبة السياسية التي تشتغل في قضايا مغاربة العالم، والملمة بتعقيدات هذا الملف، في جميع الهيئات التي تعتزم بلادنا إحداثها، وذلك انسجامًا مع مقتضيات دستور 2011، من خلال ضمان تمثيل فعلي لهؤلاء الفاعلين داخل المؤسسات العمومية وهيئات الحكامة، بما يسمح للأحزاب السياسية المؤطرة بتمثيل هذه الفئة والدفاع عن قضاياها في الفضاءات المؤسسية المعنية بتنفيذ السياسات العمومية الموجَّهة لمغاربة العالم.

ومن شأن هذا التمكين السياسي أن يفتح المجال أمام الأحزاب لاستقطاب المزيد من الكفاءات من أبناء الجالية المغربية المقيمة بالخارج، وإشراكهم في الحياة السياسية لوطنهم الأم.

وينبغي أن تجسد هذه المؤسسة الجديدة نموذجًا لحكامة عصرية، شفافة، وتشاركية، تتماشى مع تطلعات مغاربة العالم، وتشكل رافعة لسياسة القرب، والاستماع، والابتكار. كما يُنتظر منها أن تعتمد على أدوات رقمية متطورة، وعلى شراكات قوية، من أجل استثمار كامل لإمكانات مغاربة العالم، وتعزيز دورهم في التنمية الوطنية، عبر الاستجابة لاحتياجاتهم المتجددة، وتقوية ارتباطهم بالمملكة.

وكل ذلك يستوجب تحديد أدوار واختصاصات واضحة ومُحكمة للمؤسسة، يمكن أن تتجلى في ما يلي:

•التدبير الإداري والمؤسساتي:

•تجميع المهام والكفاءات الموزعة بين الوزارات والمؤسسات والمنظمات، وضمان تدبير الملفات الفردية والجماعية لمغاربة العالم.

•وضع وتنفيذ برامج تلائم الفئات المستهدفة؛ الشباب، النساء، المقاولون، الطلبة، المتقاعدون مع ضرورة إدراج المكون اليهودي من أبناء المغاربة المقيمين بالخارج ضمن البرامج المسطرة، وإرساء آليات دعم مالي واجتماعي وتربوي.

التتبع والتقييم:
ضمان تتبع منتظم للأنشطة وقياس أثرها، واقتراح تعديلات استراتيجية لتحسين فعالية السياسات.

الشراكات والتعاون:
تطوير الشراكات مع المؤسسات الوطنية وبلدان الإقامة والمنظمات الدولية والمجتمع المدني، وتيسير التعاون بين الجاليات المغربية في أنحاء العالم.

التواصل والتحسيس:
تبني سياسة تواصلية مؤسساتية شفافة و مستمرة، تجاه مغاربة العالم، و تنظيم حملات تواصلية من أجل تحسيسهم بحقوقهم، و الفرص المتاحة من أجل قيامهم بأدوار في تنمية الوطن.

•إعادة هيكلة مجلس الجالية المغربية بالخارج (CCME)، مع تعزيز دوره، باعتباره مؤسسة دستورية مستقلة. يلزم أن تلعب دورًا في التفكير، الاقتراح، وتمثيل مختلف مكونات الجالية. فمنذ تأسيسه سنة 2007 لم يخضع مجلس الجالية لأي تغيير لا على مستوى المسؤولين عليه ولا على مستوى منهجية الاشتغال مما يجعله مؤسسة مشلولة الهياكل ومحدودة الاشتغال.

•تجميع وتنسيق جميع الاختصاصات المتفرقة بين المؤسسات المختلفة (مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج ومجلس الجالية وقطاع المغاربة المقيمين بالخارج التابع لوزارة الخارجية)، بهدف ضمان تنفيذ متناسق وفعال للاستراتيجية الوطنية الموجهة للمغاربة المقيمين بالخارج.

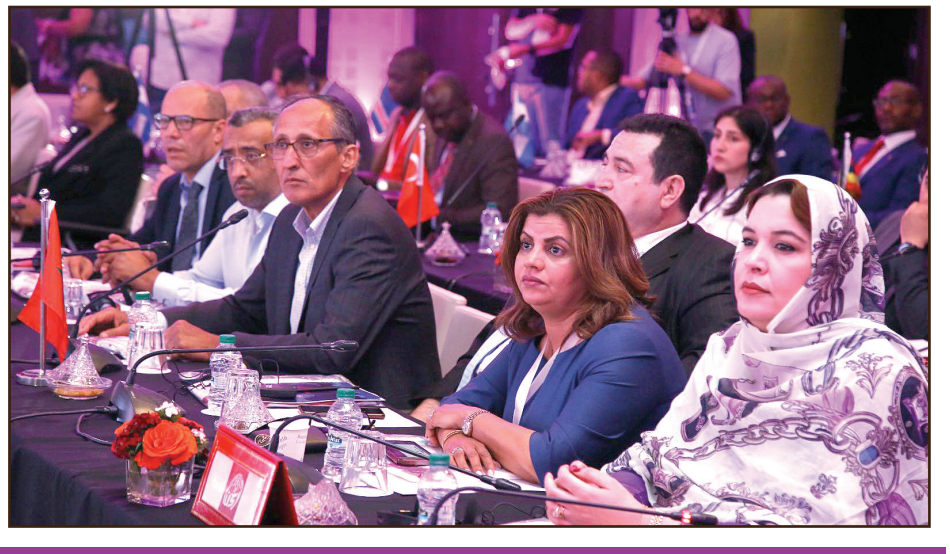

VIII

ورقة الإعلام الحزبي
رسم استراتيجية متوازنة ومتكاملة
بين الإعلام والتواصل الحزبي

تزامن ميلاد الإعلام الحزبي ، في تاريخ الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (الاتحاد الوطني سابقا) مع ميلاد الحزب نفسه كحركة سياسية وفكرية وتنظيمية

المؤتمر الثاني عشر

تجدر الاشارة باديء ذي بدء أنها المرة الأولى في تاريخ الحزب (الاتحاد الوطني ـ الاتحاد الاشتراكي) الذي يتقرر فيها تشكيل لجنة تعنى بشؤون الاعلام الحزبي، ضمن لائحة اللجن المتفرعة عن اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني. وهي مبادرة ذات اهمية يعدو الفضل فيها الى قيادة الحزب، بتوجيه وإشراف من الاخ الكاتب الاول ادريس لشكر، الذي أولى القضية الاعلامية اهتماما بالغا ، في سياق دولي ووطني وداخلي معقد ومتشابك ، وضمن معادلة متعددة المستويات.

لا يجب ان يفهم من هذا الكلام ان الاتحاديات والاتحاديين لم يهتموا من قبل ، بإعلامهم ومجريات ما يتعلق به، بل نقول حازمين أنه كانت لديهم باستمرار عزيمة وإرادة قويتان لتحويل الإعلام الحزبي إلى مؤسسة إعلامية تسيّر وتدبر بنفس حديث وكان هذا هو مطلب المناضلين والمناضلات في مؤتمراتهم لاسيما ابتداء من السابع، حين تحدثوا عن جريدتهم وألحوا على تطويرها. فالاتحاديون تأخذهم دائما الغيرة على منبرهم الإعلامي، وفي كل مناسبة يطالبون بتطويره على عدة مستويات،ولهذا نحن في طور تنفيذ مقررات المؤتمرات السابقة التي طعمتها مقررات المؤتمر الثامن وما تلاه من محطات من أجل تأهيل المؤسسة الحزبية الإعلامية على قواعد مقبولة،لذلك فأحسن ضمانة لتطويرها هو مناقشة التحولات التي عرفتها ثم السياق العام الذي تدور فيه هاته المتغيرات..

ورذا كنا دقيقين وحازمين وبل احيانا جارحين في تشخيص أمورنا الداخلية، فلأننا في حزب الإتحاد الإشتراكي لا نجد حرجا في مناقشة مشاكلنا أمام الجميع لأننا حزب اعتدنا على الصراحة وعدم إخفاء أمور أعطابنا ، اعتمادا على معايير مضبوطة وقواعد سليمة، فالحاجة ماسة إلى التغيير من أجل بناء صرح إعلامي حزبي جديد يؤدي دوره بمصداقية ومسؤولية وجدية معهودة مثل الذي أداه على امتداد60 سنة،بدءا من جريدة التحرير ومرورا بالمحرر وانتهاء بالاتحاد الإشتراكي»، وليبراسيون وموقعيهما وفلسطين والأهداف ثم انوار بريس كآخر مولود رقمي في العائلة الاعلامية الحزبية .

1- الإعلام الحزبي: التاريخ، الأسئلة، والرهانات

لا بد من التنبيه بأن تاريخ الاعلام الحزبي غني ومتعدد واكبر من أن تحيط به ورقة المؤتمر الحالية، ويتطلب مقاربة أخرى سترد في التوصيات. نكتفي هنا بسرد غير معمق ومختصر :

ـ تزامن ميلاد الإعلام الحزبي ، في تاريخ الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (الاتحاد الوطني سابقا) مع ميلاد الحزب نفسه كحركة سياسية وفكرية وتنظيمية . بالتالي فإن عقد ازدياد الإعلام، في اسم «التحرير» التي تحمل مسؤولية ادارتها تحريرها قياديان من قادة المقاومة وجيش التحرير والمعارضة الوطنية التقدمية في بلادنا هما الفقيدان الفقيه محمد البصري و عبد الرحمان اليوسفي ، بل يمكن القول بدون مجازفة أن ميلاد الاعلام الحزبي في تاريخ الاتحاد سبق ميلاد الحزب نفسه باعتبار أن (تأسيس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية كان في شتنبر 9591 واصدار جريدة التحرير كان في ثاني أبريل من نفس السنة)،مما يرجح أن تأسيس التحرير كان بهدف ان تكون صوتنا للمقاومة والطبقة العاملة وجيش التحرير قبل أن تكون لسان الاتحاد الوطني ـ الاتحاد الاشتراكي.

ـ من مميزات تاريخنا الاعلامي أن قادة الحركة الاتحادية، في اغلبيتهم الساحقة مارسوا المسؤولية الصحافية، أو مارسوا الكتابة الصحافية، منذ الاستعمار ثم ابان الاستقلال وفي مراحل البناء الديموقراطي وصولا الى المرحلة الحالية (الشهيد المهدي بن بركة ومسؤولية جريدة الاستقلال، ثم العلم وعبد الرحيم بوعبيد ومقالاته الصحافية ، عبد الرحمان اليوسفي والفقيه البصري والشهيد عمر بن جلون ومحمد اليازغي وحاليا الاخ ادرس لشكر)..

ـ مرافقة الاعلام الحزبي لكل التحولات السياسية التي عرفتها بلادنا، مما جعله ، تارة يدفع ثمن الصراع بين الدولة والحركة الاتحادية (تفجير مطبعة امبريجيما في ماي 1962 تعرضت مطابعها لاعتداء إرهابي شنيع، حيث أقدمت عناصر منظمة على وضع قنابل من مادة "تي. ان. تي" تزن كل واحدة 220 غراما في منشآت المطبعة، وعند الانفجار خلفت خسائر هامة أدت إلى إتلاف الآلات وإضرام النار في المطابع. الستينيات واغتيال الشهيد عمر بن جلون مدير المحرر في السبعينات وما عرفته الصحافة الاتحادية من محاكمات ورقابة الخ.... مما أصبح في ادبيات التاريخ السياسي المعاصر للمغرب) أو في وجود خريجي الصحافة في قلب التحولات ، كما حدث عندما اصبح قيدوم الصحافيين الاتحاديين اليوسفي يترأس حكومة التناوب في 1998.

= فكانت التحرير الهوية الاعلامية للقوة اساسية للمعارضة الجديدة، امتداد من الانقلاب الابيض على حكومة عبد الله ابراهيم ورافعة الصوت الاتحادي فطول فترة الستينيات..

+ ظهرت جريدة "المحرر" كجريدة أسبوعية ناطقة بلسان الحزب في أول عدد يوم الخميس 18 يونيو 1964، وذلك بعد توقيف جريدة "التحرير" بصفة نهائية في صيف سنة 1963 .ستصبح يومية اتخذه عبد الرحيم بوعبيد رفقة عبد الرحمان اليوسفي والفقيه محمد البصري، وذلك في شهر شتنبر من سنة 1965، وتزامن ذلك مع عقد القمة العربية الثالثة بالدار البيضاء .

- في نفس التوقيت تقريبا تأسست اسبوعية ليبراسيون في 1964 لسان حال الحزب باللغة الفرنسية وكان أول مدير

لها هو الاخ محمد الحبابي عضو المكتب السياسي سابقا للاتحاد الاشتراكي

في شهر شتنبر 1965، أصبحت "المحرر" تصدر مرتين في الأسبوع الثلاثاء والخميس، لتعود أسبوعية ابتداء من 10 يوليوز 65 وفي حلة جديدة.وعادت مسوولية دارة التحرير الى الشهيد عمر ومن بعده السي محمد اليازغي ، في قلب المخاض السياسي والايديولوجي الذي عرفه الحزب بعد الخروج من حالة الاستثناء والحظر العملي الذي عرفه الحزب والفترة العصيبة تلوى مسؤوليتها المرحوم إبراهيم الباعمراني، ثم المرحوم الحبيب الفرقاني وبعد توقيف المحرر لعدة شهور تستأنف الصدور وتنتقل إدارة التسيير من الأستاذ محمد الحبيب الفرقاني الى الشهيد عمر بنجلون، وذلك سنة 1972، ، وفي بداية سنة 1973 كانت المحرر تصدر أسبوعيا ناطقة بلسان الحزب، وتعرضت للتوقيف لأنها تحدثت عن محاولة اغتيال الاخ محمد اليازغي والشهيد عمر بنجلون بواسطة طرود ملغومة يوم 13 يناير 1973

- اغتيال الشهيد عمر بنجلون، المدير المسؤول عن جريدة "المحرر" وعضو المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بتاريخ 18 دجنبر 1975 من طرف عناصر تنتمي للشبيبة الاسلامية الجمعية التي يترأسها والمسؤول عنها عبد الكريم مطيع، انتقلت إدارة جريدة "المحرر" إلى الاخ محمد اليازغي عضو المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي آنذاك، ومدير جريدة ليبراسيون الاسبوعية ..

...في صباح يوم الأحد 21 يونيو 1981 داهمت الشرطة مقر الجريدتين "المحرر"و"ليبراسيون" دون أن تقدم أي وثيقة قانونية تسمح لها بهذا العمل. حاصر البوليس الجريدتين واحتلت المكاتب وانهمكت الشرطة في تفتيشها تفتيشا دقيقا ومنهجيا، ثم أمرت جميع العاملين من صحفيين وإداريين وتقنيين وحراس وغيرهم بمغادرة المقر، واحتفظت بمفاتيح المكاتب والباب الرئيسي ووضعت الحراسة أمامه قصد منع أي كان من الاقتراب منه، وتم اعتقال رئيس تحرير "المحرر" الفقيد مصطفى القرشاوي

كما أجبر مدير مطابع دار النشر المغربية التي تطبع "المحرر" و"ليبراسيون" على توقيع محضر عند الشرطة يمنع عليه طبع هاتين الجريدتين (المحرر وليبراسيون).

- بعد غياب جريدة "المحرر" عن ساحة الكفاح اليومي، على إثر أمر تعسفي طيلة ما يقرب من سنتين، قرر الحزب أن يصدر جريدة تحت عنوان: "الاتحاد الاشتراكي" وذلك بتاريخ 14 ماي 1983، لتكون المعبر بلغة النضال المعهود عن كفاح الحزب وكفاحات الجماهير الشعبية. وفي أول عدد كتب الفقيد السي عبد الرحيم بوعبيد، افتتاحية تحت عنوان: "الاتحاد الاشتراكي" امتداد "المحرر". وقد أسندت إدارة الجريدة للأخ محمد البريني عضو اللجنة الادارية للاتحاد الاشتراكي آنذاك، والذي كان من قبل رئيس تحرير جريدة "ليبراسيون" التي كانت بدورها موقوفة عن الصدور.

كان الفقيد مصطفى القرشاوي رئيس تحرير "الاتحاد الاشتراكي" بعد خروجه من السجن في نونبر 1983، وكان المسؤول السياسي بحكم عضويته في المكتب السياسي للاتحاد...

-تاريخ داخلي صعب عرفته الاعلام الحزبي لا يتعلق فقط بالظروف السياسية والمنية للمغرب، والصراع القاسي الذي واجهت، بل تقتضي النزاهة ان ظروفا صعبة داخلية ، حزبيا اثرت بشكل من لاكمال علي السير العادي للاعلام الحزبي، كما حدث في منتصف التسيعينات، والتي ادت الي ما هو معروف

تنتهي مرحلة محمد البريني كمدير مسؤول عن جريدة "الاتحاد الاشتراكي" في 95/7/14، حيث قدم استقالته من مسؤوليته التي دامت حوالي 12 سنة، ختمها برسالة إلى قراء الجريدة قال فيها: "جاء اليوم الذي قررت أن أغادر فيه مسؤولية إدارة الجريدة "الاتحاد الاشتراكي" استجابة لما اقتضته مصلحة حزبنا الذي اعتز بالانتماء إليه...".

سيتولى الأخ محمد اليازغي إدارة "الاتحاد الاشتراكي" مؤقتا (حوالي شهر، أي ما بين 15 يوليوز 95 الى 28 يوليوز 95)

وبعد تراجع الأخ عبد الرحمان اليوسفي عن الاستقالة التي قدمها من منصبه احتجاجا على الخروقات التي شابت الانتخابات غير المباشرة في شتنبر 93، وبعد استئنافه مهمته ككاتب أول للاتحاد في يوليوز 95 استجابة لرفاقه، وفي أفق إصلاحات جديدة، استأنف مهامه ككاتب أول وتولى في الوقت نفسه إدارة صحيفة الحزب جريدة "الاتحاد الاشتراكي" وهي المسؤولية التي أسندها المكتب السياسي للكاتب الأول في 95/7/29.

.. وقد تكررت الاوضاع بهذا القدر او ذاك في فترات من تاريخ الاعلام، جعلت الوضع غير مستقر، ويمكن القول بدون مبالغة ان المرحلة التي يعشها الاعلام حاليا هي الاكثر استقرارا، وسواد في الوضع المالي او الداري او التحرير للجريدة او في محيطها الحزبي:

- وهوما يفضي بنا الي الحلاوات الحال:

- كلما كان الاعلام الحزبي موضع رهانات قوه او اهتزازات صراع امتلاكه كسلطة مؤسساتية لها دور في الصراع الداخلي كلما كانت ظروفه صعبة:

- ان الاستقرار الحالي، والذي حول الاعلام، جريدة وممتلكات الي ممتلكات حزبية ضمن لها الحفاظ علي استقرار مالي وادراي وتحريري

- ان هذا الوضع، بالرغم من كل التجريف المالي السياسي الذي يتعرض له الاعلام، حافظ علي استقلاليته، في الاربتطا بالحزب وبالخطاب الحزبي وبالتوجهات الحزبية، مع الاحترام الواجب للمؤسسات والعمل المؤسساتي، وللقضايا الوطنية الكبري وعلى رأسها القضية الوطنية قضية الصحراء المغربية..

وبدون العودة الى كل المحطات طوال ستين سنة من الحياة الاعلامية الوطنية، يحسن بنا هنا أن نسجل واقع الحال في الوضع الراهن :

التشخيص :

إذا كان المشهد الإعلامي المغربي عموما يعيش وضعا صعبا، فإن حظ الإعلام الحزبي منه موجود، لكنه لا يمكن إسقاط كل أعطاب هذا الإعلام عليه.

التجارب الإعلامية الحزبية تتفاوت من حيث الصمود في هذا الوضع الصعب، ولعل أهم خطأ ارتكب في الإعلام الحزبي هو تشتت قوته في الترافع ، فبعد أن كان قائدا للمقاولات الصحفية، توارى إلى الخلف وفتح المجال لفاعلين محدودي الانتشار لتصدر مراكز القرار التي تحدد معايير الدعم.

هذا الوضع سيكون حاسما في تفسير تطور المقاولة الإعلامية الحزبية، وهو ما يفرض مقاربة مغايرة تماما، ويمكن لإعلامنا الحزبي أن يقود الترافع الشرعي لاستفادة الإعلام الحزبي من حصص معتبرة من الدعم لاعتبارات تتعلق بدوره وخصوصيته التي عادة ما يرتكز عليها لتبرير الدعم.

وبالرجوع إلى مرسوم الدعم الأخير بتحديد شروط وكيفيات الاستفادة من الدعم العمومي لقطاعات الصحافة والنشر والطباعة والتوزيع، الرامي إلى تنمية القراءة وتعزيز التعددية ودعم الموارد البشرية، يتضح التوجه الذي بدأ يتحكم في توجيه الدعم ، بالرغم من التنصيص على مبدأ التعددية الذي ظل يحيل في جزء منه على الإعلام الحزبي، وهو المرتكز الذي يجب على الإعلام الحزبي التركيز عليه، للحد من هيمنة الطابع المالي الشكلي لما يسمى بالمقاولات الكبرى، والذي يفتقر لمؤشرات واضحة سواء تعلق الأمر بحقيقة الاستثمار أو الانتشار على مستوى المقروئية.

لقد أظهرت تجربة الدعم العمومي للمقاولات الصحفية في زمن كورونا ، أن هذا الإعلام الحزبي كان نموذجا في إدارة الموارد البشرية ، خلافا لمقاولات لم تصمد كثيرا حتى لجأت إما إلى تقليص عدد الصحفيين والعاملين، أو اللجوء إلى تقليص الأجور أو تحويلهم إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وهو مؤشر حقيقي على أن هذه المقاولات الحزبية

المؤتمر الثاني عشر

كانت على قدر من الحكامة في التدبير يمكن البناء عليه لتقييم قيمة هذا الإعلام في المشهد الإعلامي المغربي عموما

قدرات ذاتية في التطور والانتقال:

أثبت الاعلام الاتحادي قدرته على التطور والانتقال، من خلال ثلاث مستويات:

قدرته على تأهيل نفسه قانونيا:

وفي هذا الباب نسجل باعتزاز ما تقرر وتم تنزيله عمليا من كون الجريدة ككل مملتكات الحزب صارت باسمه، ولا هي باسم اشخاص ولا بامس هيئة او مركز مسؤولية، (لا الكاتب الاول ولا مدير الجريدة ورئيس مجلس الادارة كما قال الاخ الكاتب الاول في افتتاح المؤتمر الاقليمي الحزب بوزان).

وما نقصده من مواصلة هذا التأهيل هو التفاعل مع القوانين المطروحة حاليا، ومنها قانون مجلس الوطني للصحافة والقوانين الاخري اذت الصلة.. والجواب على أسلة هيكلة وجادة من قبيل :

1الصحافة والإعلام والانتقال الديمقراطي.

-2 الإعلام الحزبي اليوم.

-3 مستقبل المشهد الإعلامي ونحن معه!.

ويمكن اجمالا التفكير بالحقيقة الأساسية التي تقوم عليها الصحافة الورقية وحقيقة الارقام والمبيعات :المبيعات بالنسبة للصحافة الحزبية لا يمكن النظر إليها بهذه السهولة في مرحلة الانتقال الديمقراطي نظرا لوجود عدة عوامل ساهمت في ذلك، بما في ذلك تراجع سوق القراءة،بدليل أن عدد مبيعات الجرائد المغربية لايتجاوز إجمالا 17 ألف نسخة في اليوم لمقابل 15 يومية ،في الوقت الذي تبيع فيه جريدة ا لوحدها أكثر من هذا العدد في بدلان الجوار المغاربي . فلا يعقل إذن أن تباع يوميا 17 ألف نسخة ببلد كالمغرب يبلغ عدد سكانه 34مليون نسمة، ويتوفر على عدد من المنتخبين والمثقفين والموظفين، وبالتالي فمسألة التراجع لا تهم الصحافة الحزبية وحدها بل كذلك بعض الجرائد كلها التي أصبحت تعاني هي الأخرى من تراجع المبيعات.

كلما زاد عدد السكان .كلما قل عدد القراء..

- قدرته على الدخول العامل الرقمي من خلال تطوير منصته ومواقعه: الانوار بريس، موقع اتحاد انفو، وموقع الحزب علي مستوي تنظيمي

- قدرته مساءله نفسه بشريا. وادارية ولوجستيا..

ولعل الاعلام الاتحاد اثبت قدرة على الاستقلالية والتفاعل ،مع ظروف الازمة، في قلب جائحة كوفيد التي كشفت حقيقة الصناعة الاعلامية المغربية.

وهنا نذكر بمواقفنا من هاته الازمة وما استنتجناه من دروس حيث عاش الإعلام الوطني، بكل مكوناته ومنابره وقطاعاته، وما زال يعيش تجربة امتحان حقيقية في الظروف التي عاشتها البشرية عامة وبلادنا خاصة. وامتحانات هذه الفترة متعددة، ومتراكبة، فيها المهني والاخلاقي والمادي والتقني، حيث صار من الواضح للعيان تراجع مداخيلها بشكل يكاد يكون قطعيا، وتعثرت قنوات التوزيع، وتم اللجوء إلى التوزيع الإلكتروني المجاني، في الوقت الذي بقيت تكاليف الكتلة الأجرية وما يرافقها من تكاليف اجتماعية مكتسبة على حالها، قبل أن تتولاه الدولة كما في قطاع عام. وهو أمر يطرح سؤال بقاء المقاولات الإعلامية، ويجعل من استمرارها عنوانا من العناوين الكبرى، التي يواجهها القطاع في بلادنا. وإذا كان المهنيون والهيئات المدنية التمثيلية والمؤسسات المسؤولة والموجودة لمعالجة الإشكال مع الجهات التي يهمها الأمر تتابع الوضع وتناقشه لكي تقترح، ولا شك، وصفات التفاعل الإيجابي المنتج مع هذا الشرط الاستثنائي، فإننا في الإعلام الاتحادي سجلنا :

أولا: تأكيد الكاتب الأول الرئيس المدير العام للمؤسسات الإعلامية الحزبية، بما لا يدع مجالا للبس أو الخلط، أن أولوية الحقوق المكتسبة للعاملين في مؤسساتنا، ثابت لا محيد عنه، و لا مجال فيه لحساب الربح والخسارات الاقتصادوية. وأن المؤسسات الاتحادية ، إذ تعي طبيعة الظرف وتقدره، فإنها تضع في الحسبان، في المبتدأ والخبر ظروف العاملين والمعيش الكريم لعائلاتهم وتأمين ارزاقهم ..

ثانيا: لقد كرس هذا الموقف النبيل تاريخا بكامله للمؤسسة الإعلامية الاتحادية، في كونها مؤسسة رسالة وموقف ومدرسة، تجاوزت، في مسارها، ظروفا أشد خطورة، وجبهات أكثر ضراوة من الظرف الحالي غير المسبوق بدوره، بشهامة وثبات وبروح التفاؤل التي تطبع المناضلين التقدميين، ومجموع القوى الوطنية، التي أصرت على أن تعلن نفس موقف الاتحاد وقيادته.

ثالثا: لم يكن أبدا من وراء تأسيس منابر الاتحاد، مراهنة على مشاريع فردية، أو تجارب مقاولاتية مرتبطة بالنجاح الفردي أو الكسب المادي أو توازنات النمط الاقتصادي للمقاولة الإعلامية، بل كان دور هذه المنابر هو توفير الشرط الإنساني والمادي، قدر المستطاع، لأداء الرسالة التي من أجلها وجدت هذه المنابر. ونذكر هنا - بالمناسبة - أن الاعلام الوطني المرتبط بالقوى السياسية الوطنية، قد عانى في أحيان غير قليلة من الهجوم عليه من داخل الجسم الإعلامي نفسه، حيث كانت بعض جهات التحرير، لا ترى استمرارها ونمو مداخيلها المالية وغير المالية، إلا كمقدمة لكي تنفي أدوارا تاريخية للإعلام الوطني والتقدمي، في إطارمهمة كبيرة لتبخيس وهدم الموقف الوطني الديمقراطي التقدمي وحشره في الزوايا الضيقة، عبر تأليب الرأي العام ضده. وهي معركة لم تكن تقل إيلاما عن معارك أخرى..

وهو الأمر الذي ما زال ساريا، ويتكرر في الاونة الأخيرة ، كلما تعلق الأمر بعملية اصلاح أو بشعار تأهيل أو بتوفير شروط الانتقال التي يفرضها التطور يا للعجب!

رابعا: إن تاريخ الإعلام الاتحادي يثبت - بالملموس - أن القضية تسبق النموذج الاقتصادي، وأن المشروع الاتحادي مرتبط ارتباطا كبيرا بالوطن والمواطنين وبمطالبهم المشروعة والعادلة، من الوحدة والديمقراطية والتقدم والعدالة والحقوق المتعارف عليها كونيا. وقد أدى الاتحاديات والاتحاديون، من أجل استمرار الصحافة الاتحادية الثمن غاليا، وسقط في ساحة الشرف الإعلامي قادة وأطر كثيرون وتوبع عشرات الصحافيين والمسؤولين، وما بدلوا تبديلا..

إن التذكير بهذه المحطات، وهو الإطار الأنسب لمناقشة قرارت المؤسسة الإعلامية الاتحادية في سياق الثوابت والإطار المبدئي المرجعي الذي لم ولن يتغير حتى في أشد الظروف حلكة وإيلاما. إننا نقدر ظروف بلادنا، كما نستشعر قوة لضغط المادي والمعنوي الذي تعيشه مكونات الحقل الإعلامي، كما ندرك تمام الإدراك أن الشروط تتغير وتخلق الظرفية الحالية شروطا أخرى، تتطلب إعمال الفكر والارادة

والطموح، والإبداع من أجل أن تستمر الصحافة الوطنية،لاسيما الورقية منها عنوانا للمشروعية والتعددية الفكرية والسياسية التي تخترق المجتمع وتؤطر إنتاجه الفكري واللامادي. وندرك أنه لا بد من معالجة عميقة للإشكال بما يسمح ،من الخروج من هذه المحنة بقوة أكبر. ويتيح تطور الأداء، مع الاستفادة من الثورات الرقمية والتواصلية التي بلغها العالم.. وهي مناسبة لكي نحيي كل جنود هذه المهمة النبيلة، في كل الظروف، بالأساس في ظروف الشدة والضيق ونحيي الصحافيين والصحافيات، والمراسلات والمراسلين، الإداريين والإداريات والعاملين والعاملات، والتقنيات والتقنيين في المونطاج وفي التوضيب وفي التتبع التقني والإلكتروني وفي الإشراف... على كل مجهوداتهم من أجل استمرار هذا الصرح الإعلامي التاريخي المتجددبأفق جديد وبخارطة انتاج جديدة.

- التحديات:

إلى جانب التحديات التي تواجه الإعلام المغربي عموما، يواجه الإعلام الحزبي تحديات مركبة، فإلى جانب التمييع واستهداف العمل المؤسساتي، ونشر خطاب التيئيس من العمل الحزبي بالمغرب، هناك تمدد التوجه الترفيهي بصورة مرعبة، وداخله ثقافة التفاهة التي لم تعد شأنا محصورا لا في الجغرافيات أو الثقافات، وضمن هذه البيئة يتم استهداف الإعلام الحزبي في زوايا التدافع حول الدعم وسوق الإشهار باعتبارهما مصدرين أساسيين لحياة المقاولة الحزبية.

وإلى جانب ذلك يواجه الإعلام الحزبي تحديات الوصول إلى الجمهور، والصيغة التي تمكنه من اختراق المتاريس الذي وضعتها منصات التواصل الاجتماعي بمختلف أشكالها وألوانها ، ولذلك وجب إعادة تقييم عنصر التواصل الحزبي في ارتباط مع إعلامه.

من البديهي أن تعد العملية التواصلية -الإعلامية وخاصة السياسية منها، مكونا أساسيا في الحياة الحزبية إن لم تكن هي روح العمل الحزبي وعموده الفقري، وهي ترجمة واقعية للأدوار المنوطة بالأحزاب دستوريا وقانونيا والتي لا يمكن تلخيصها في دور واحد هو ممارسة السلطة أو في لحظة زمنية محددة متمثلة في فترة الانتخابات، بل هي عملية متواصلة ومستمرة في الزمان والمكان، لكن للأسف الشديد غالبا ما يتم تغييبها والتعامل معها بشكل ظرفي، ينضاف إليها الخلط بين العملية التواصلية والإعلامية أو الإخبار رغم الفروق البينة بين المفهومين

ومن التحديات الحقيقية التي سيواجهها الإعلام الحزبي هو هذه النزعة الإقصائية التي بدأت تترجم في القواعد القانونية التي ستحكم المشهد الإعلامي لسنوات قادمة، ومنها المشاريع التي تمرر بسرعة متناهية ويتغول لم يسبق له مثيل.

إن أخطر ما سيواجهه الإعلام الحزبي هو هذا التقاطع بين حرية التعبير، والقيود المحتملة التي سيعيشها تحت غطاء الأخلاقيات، والذي قد يترجم على مستوى التأويل إلى قيود مقننة، ستضع الإعلام الحزبي في زوايا ضيقة، خصوصا حين يكون الخط التحريري المرحلي انتقادا معارضا، لذلك وجب الانتباه إلى ما يتم ترسيمه كقواعد قانونية من جهة، ومن جهة ثانية لكل أساليب استهداف الإعلام الحزبي في المؤسسات التي يتم تفصيلها على مقاس هذه النزعة الإقصائية للإعلام الحزبي.

وفي هذا السياق نشيد بقوة بالدور الذي لعبه فريقنا الاتحادي على مستوى البرلمان في مواجهة قانون معيب يتعلق بالتنظيم الذاتي للمهنة، بل نعتبر أن التزام الفريق بالدفاع عن الثوابت الدستورية والديمقراطية خلق ارتياحا واطمئنانا في الوسط الإعلامي والحقوقي، وهنا يمكننا الجزم بأن أدوار حزبنا في قيادة المعارك ما تزال قائمة، بل يعول عليها حين تضيق على الهيئات إمكانيات مواجهة التغول الذي يتمدد في كل الواجهات.

الفرص:

إن مهمة الإعلام الحزبي ما تزال قائمة ، بل ومطلوبة ومنها مساهمته في تعزيز الوعي السياسي لدى المواطنين وتشكيل الرأي العام، خاصة إذا تمكن من تقديم محتوى إعلامي موضوعي ومتنوع، واستثمر التدمر من التفاهة التي تتصدر المشهد الإعلامي.

إن الرهان على تبئير هذا الدور يمكن الإعلام الحزبي من حجز دوره في مجهودات ترشيد أهمية الإعلام بالنسبة للبلاد، والاستفادة من كل أوجه الدعم المشروعة لتحقيق ذلك

الوضع الجديد المرتبط بجائحة فيروس كورونا المستجد، أبرز أهمية التواصل والإعلام لنقل المعلومة الصحيحة ومحاربة الأخبار الزائفة،وخلالها أظهر المتلقي المغربي ميله للصحف والإعلام الرسمي في الحصول على المعلومة الصحيحة، وهو مؤشر قوي على ثقة الجمهور في هذا الإعلام بالرغم من انتشار وتمدد توجه الترفيه والتفاهة

كما شكل هذا الوضع مناسبة للتفكير في كيفيات نشر الوعي الإعلامي من خلال التربية الإعلامية وإعادة النظر في النموذج الاقتصادي للمشهد الإعلامي الوطني.

الوضع الجديد يشكل فرصة للأحزاب السياسية لإعادة النظر في منح الإعلام الحزبي لتقييم أدواره وتقويتها، والانتقال من الوظيفة التقليدية في الإخبار لاختبار نموذجها التواصلي – الإعلامي أفقيا وعموديا بهدف تطوير عنصر التواصل الذي تأثر بتنوع شبكات التواصل وتطبيقات التواصل السريع، والتخطيط لتحقيق تواصل مبدع وناجع يحافظ ويحسن صورة المؤسسة الحزبية ويبرز قيمها ويضمن انتشارها وتفاعلها الإيجابي مع محيطيها الداخلي والخارجي.

إن تحقيق هذا الرهان يبدو ممكنا بالنظر للخبرة والتجربة التي راكمها إعلامنا الحزبي، ويعتمد تجسيد ذلك على أرض الواقع باعتماد استراتيجية تواصلية وإعلامية مندمجة على المديين المتوسط والطويل

التوصيات:

على حزبنا أن ينتبه لخطورة الإعلام في استهداف العمل الحزبي عموما، وحزبنا على الخصوص، إن ما يكتب عن حزبنا لا يمكن أن ننظر له فقط من باب أهميته ومرجعيته والارتباطات العاطفية لعدد من الأعضاء الذي مروا منه، وخروج بعضهم عن النص في بعض الأحيان، بل وجب الانتباه إلى أن آلة استهداف كل ما هو مؤسساتي تتجاوز حدود التوقع

انطلاقا من ذلك يمكن لحزبنا استثمار موارده البشرية المنظمة والتي لا توجد لدى كل الجهات المنافسة، لرسم استراتيجية متوازنة ومتكاملة بين الإعلام والتواصل الحزبي، وخلق كل روابط التشبيك بينها بما فيها استثمار التواجد المكثف لأعضاء الحزب على منصات التواصل الاجتماعي، ومنح الجهات إمكانيات مفتوحة لتوسيع هذا الإشعاع.

ولتعزيز دور الإعلام الحزبي، يمكن الاستثمار في مقولات انتقاده ، وبناء خطاب جذاب يبنى على معايير تعزيز الاستقلالية والموضوعية في محتواها الإعلامي، وتطوير استراتيجيات إعلامية فعالة تستفيد من التكنولوجيا الحديثة ووسائل التواصل الاجتماعي.

يلعب إعلامنا الحزبي دورا مركزيا في العملية التواصلية / الإعلامية والسياسية للحزب ، بل يمكن الجزم أنها تشكل روح العمل الحزبي وعموده الفقري، فهي تعد ترجمة واقعية للأدوار المنوطة بالأحزاب دستوريا وقانونيا

وانطلاقا من ذلك لا يمكن تلخيصها في دور واحد يرتبط بدخول الحزب لمعارك الانتخابات مثلا ثم نعود للفتور وتناسي العمل المستمر الذي يقوم على البناء المتدرج للمقولات والخطاب لترسيخها، ليس لدى الفاعل الحزبي، بل جعله أداة تأطير الرأي العام، (لا تنسوا فترات الاستشهاد بالجريدة للتعبير عن السبق للخبر والصدق بالحق)

لا محيد اليوم عن تشخيص دقيق لطريقة تعامل أعضاء الحزب مع إعلامهم، ليس من باب المحاسبة الجافة، بل من مدخل التربية على واجب تقوية أدواتنا التواصلية، واعتبارها مادة لتشغيل المناضلين في كل مناطق المغرب، ولن يتحقق المراد من دون تنزيل آليات لتشخيص المسؤوليات ووضع آليات التتبع والتقييم أفقيا وعموديا

مقابل ذلك وجب وضع بنية إعلامية وتواصلية دائمة في المنظومة الحزبية، لأن غيابها يعد إشكالية كبرى تعرقل التواصل الداخلي والخارجي وتدفق المعلومة وتشوش على هذه الأخيرة

ضرورة العناية بالعنصر البشري من حيث المهنية والتخصص في الإعلام والتواصل الحزبي والسياسي والتكوين والتكوين المستمر والانفتاح على التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال و الاعتراف بالمجهودات والتحفيز.

إن المجهود الكبير على مستوى التنظيم والذي شهد مؤتمرات متعددة سيتوج بالمؤتمر الوطني الثاني عشر، يفرض علينا مراجعة لأدوار الأجهزة المنتخبة، وعلى رأسها نشر الثقافة والمرجعية الحزبية، لأن غياب أو ضعف التنظيم يؤدي رأسا إلى ضعف أو غياب ثقافة المؤسسة الحزبية الذي ينتج عنه تعدد المرجعيات والعقليات والقيم ووجود ميكرو قيم أو قيم فرعية أو مرجعيات مجزأة، لا تخدم قوة الحزب، بل وجب استثمار التنوع المجالي لخدمة التصور الحزبي والانضباط له.

تفرض المسؤولية التي يتحملها السياسي أو المنتخب في العملية التواصلية انخراطه أكثر من غيره داخل الحزب، فلا يمكن للإعلامي أو التواصلي أن يحل محله أو القيام بأدواره، لكن بإمكانه الانخراط في السياسة التواصلية والإعلامية لتيسير دوره لتملك خطاب الحزب بشكل محترف. وهنا تبرز أهمية تكوين السياسيين ومناضلات ومناضلي الأحزاب في فنون التواصل والحديث للجمهور والتعامل مع وسائل الإعلام

استثمار ما ينتجه الحزب مركزيا وجهويا لخلق عمليات تواصلية مهمة ، واستثمار البعد الرقمي في الإعلام الحزبي لاستهداف جمهور عريض عبر توظيف كل الأجناس الصحفية ، وتوظيف طرف التواصل الحديث

نتوفر على طاقات هائلة في كل القطاعات، ويمكننا أن نخلق التميز،عبر استثمارها سواء كفاعلين في مباشرين في الإعلام الحزبي، إذ أظهرت المعطيات أن بعض الجهات التي يتواجد بها مراسلون نشطون تستأثر بالريادة على مستوى متابعة المنتوج الإعلامي الحزبي.

ويمكن استثمار الطاقات الحزبية مركزيا وجهويا في مختلف القطاعات للبحث عن الأخبار وإجراء حوارات واستثمارها بدل تركها للآخرين، إن خزان حزبنا ما زال حيا وما علينا سوى تنظيم عملنا وتجويده وتحفيزه لتحقيق سبق لا راد في متناولنا.

يجب على حزبنا أن يتبوأ قيادة مواجهة حالات النكوص والتراجع في المشهد الإعلامي، إنها فرصة لا تعوض لقيادة الإعلام الحزبي لأخذ حقه في التأثير، فلا يعقل أن تقود بعض المقاولات الفاشلة ملك استهداف الإعلام الحزبي، في الوقت الذي يتوفر هذا الإعلام على مقاولات محترمة مهنيا وتدبيريا واستثماريا

إن إعلانا مشتركا بين هذه المؤسسات للدفاع عن حقها سيربك الجميع، وسيجلبهم إلى طاولة التفاوض الحقيقي لتطوير المقاولات الإعلامية بناءا على الواقع وليس الافتراضي..

أرضية للانطلاق المتجدد وتوصيات :

على حزبنا أن ينتبه لخطورة الإعلام في استهداف العمل الحزبي عموما، وحزبنا على الخصوص، إن ما يكتب عن حزبنا لا يمكن أن ننظر له فقط من باب أهميته ومرجعيته والارتباطات العاطفية لعدد من الأعضاء الذي مروا منه، وخروج بعضهم عن النص في بعض الأحيان، بل وجب الانتباه إلى أن آلة استهداف كل ما هو مؤسساتي تتجاوز حدود التوقع

انطلاقا من ذلك يمكن لحزبنا استثمار موارده البشرية المنظمة والتي لا توجد لدى كل الجهات المنافسة، لرسم استراتيجية متوازنة ومتكاملة بين الإعلام والتواصل الحزبي، وخلق كل روابط التشبيك بينها بما فيها استثمار التواجد المكثف لأعضاء الحزب على منصات التواصل الاجتماعي، ومنح الجهات إمكانيات مفتوحة لتوسيع هذا الإشعاع.

ولتعزيز دور الإعلام الحزبي، يمكن الاستثمار في مقولات انتقاده ، وبناء خطاب جذاب يبنى على معايير تعزيز الاستقلالية والموضوعية في محتواها الإعلامي، وتطوير استراتيجيات إعلامية فعالة تستفيد من التكنولوجيا الحديثة ووسائل التواصل الاجتماعي.

يلعب إعلامنا الحزبي دورا مركزيا في العملية التواصلية / الإعلامية والسياسية للحزب ، بل يمكن الجزم أنها تشكل روح العمل الحزبي وعموده الفقري، فهي تعد ترجمة واقعية للأدوار المنوطة بالأحزاب دستوريا وقانونيا

وانطلاقا من ذلك لا يمكن تلخيصها في دور واحد يرتبط بدخول الحزب لمعارك الانتخابات مثلا ثم نعود للفتور وتناسي العمل المستمر الذي يقوم على البناء المتدرج للمقولات والخطاب لترسيخها، ليس لدى الفاعل الحزبي، بل جعله أداة تأطير الرأي العام، (لا تنسوا فترات الاستشهاد بالجريدة للتعبير عن السبق للخبر والصدق بالحق)

لا محيد اليوم عن تشخيص دقيق لطريقة تعامل أعضاء الحزب مع إعلامهم، ليس من باب المحاسبة الجافة، بل من

مدخل التربية على واجب تقوية أدواتنا التواصلية، واعتبارها مادة لتشغيل المناضلين في كل مناطق المغرب، ولن يتحقق المراد من دون تنزيل آليات لتشخيص المسؤوليات ووضع آليات التتبع والتقييم أفقيا وعموديا

مقابل ذلك وجب وضع بنية إعلامية وتواصلية دائمة في المنظومة الحزبية، لأن غيابها يعد إشكالية كبرى تعرقل التواصل الداخلي والخارجي وتدفق المعلومة وتشوش على هذه الأخيرة

ضرورة العناية بالعنصر البشري من حيث المهنية والتخصص في الإعلام والتواصل الحزبي والسياسي والتكوين والتكوين المستمر والانفتاح على التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال و الاعتراف بالمجهودات والتحفيز.

إن المجهود الكبير على مستوى التنظيم والذي شهد مؤتمرات متعددة سيتوج بالمؤتمر الوطني الثاني عشر، يفرض علينا مراجعة لأدوار الأجهزة المنتخبة، وعلى رأسها نشر الثقافة والمرجعية الحزبية، لأن غياب أو ضعف التنظيم يؤدي رأسا إلى ضعف أو غياب ثقافة المؤسسة الحزبية الذي ينتج عنه تعدد المرجعيات والعقليات والقيم ووجود ميكرو قيم أو قيم فرعية أو مرجعيات مجزأة، لا تخدم قوة الحزب، بل وجب استثمار التنوع المجالي لخدمة التصور الحزبي والانضباط له.

تفرض المسؤولية التي يتحملها السياسي أو المنتخب في العملية التواصلية انخراطه أكثر من غيره داخل الحزب، فلا يمكن للإعلامي أو التواصلي أن يحل محله أو القيام بأدواره، لكن بإمكانه الانخراط في السياسة التواصلية والإعلامية لتيسير دوره لتملك خطاب الحزب بشكل محترف. وهنا تبرز أهمية تكوين السياسيين ومناضلات ومناضلي الأحزاب في فنون التواصل والحديث للجمهور والتعامل مع وسائل الإعلام

استثمار ما ينتجه الحزب مركزيا وجهويا لخلق عمليات تواصلية مهمة ، واستثمار البعد الرقمي في الإعلام الحزبي لاستهداف جمهور عريض عبر توظيف كل الأجناس الصحفية ، وتوظيف طرف التواصل الحديث

نتوفر على طاقات هائلة في كل القطاعات، ويمكننا أن نخلق التميز،عبر استثمارها سواء كفاعلين في مباشرين في الإعلام الحزبي، إذ أظهرت المعطيات أن بعض الجهات التي يتواجد بها مراسلون نشطون تستأثر بالريادة على مستوى متابعة المنتوج الإعلامي الحزبي.

ويمكن استثمار الطاقات الحزبية مركزيا وجهويا في مختلف القطاعات للبحث عن الأخبار وإجراء حوارات واستثمارها بدل تركها للآخرين، إن خزان حزبنا ما زال حيا وما علينا سوى تنظيم عملنا وتجويده وتحفيزه لتحقيق سبق لا راد في متناولنا.

يجب على حزبنا أن يتبوأ قيادة مواجهة حالات النكوص والتراجع في المشهد الإعلامي، إنها فرصة لا تعوض لقيادة الإعلام الحزبي لأخذ حقه في التأثير، فلا يعقل أن تقود بعض المقاولات الفاشلة ملك استهداف الإعلام الحزبي، في الوقت الذي يتوفر هذا الإعلام على مقاولات محترمة مهنيا وتدبير يا واستثماريا

إن إعلانا مشتركا بين هذه المؤسسات للدفاع عن حقها سيربك الجميع، وسيجلبهم إلى طاولة التفاوض الحقيقي لتطوير المقاولات الإعلامية بناءا على الواقع وليس الافتراض

مخرجات والخلاصات على المدى المتوسط والطويل

الورقي : اتحاد الاشتراكي ـ ليبراسيون

ـ وثيقة إعلامية للمؤتمر الوطني :خلصت اللجنة إلى ضرورة الانكباب على صياغة وثيقة مرجعية تُعرض على المؤتمر الوطني، تؤطر واقع الإعلام الاتحادي، وتقترح أفقا جديدا قوامه بناء استراتيجية إعلامية واضحة ، تقوم على أساس تحديد الرسالة الرئيسية للمرحلة السياسية التي ندشنها انطلاقا من المؤتمر الحالي.

ـ وضع خطة عمل نصف سنوية للإعلام الحزبي، تشمل الحملات والمحتوى والقنوات، وتنطلق من دفتر تحملات يحدد الاهداف المسطرة والوسائل الضرورية لتحقيقها، والقيام بعملية تقييمية بعد انصرام هاته المدة .

ـ ومع اتساع دائرة التأثير الالكتروني والرقمي على عموم القراء، أصبح من الضروري تحديد الجمهور المستهدف بدقة (مفكرون، أدباء، مبدعون، شباب، نساء، فئات مهنية،...).

كما قدمت اللجنة عددا من المقترحات العملية، تتلخص في:

= العمل على رقمنة الارشيف الاعلامي للحزب، من خلال التحرير والمحرر والاتحاد الاشتراكي والاهداف وفلسطين والنشرة، كأرشيف وطني لا بد منه للتعريف بتوتر الاعلام وبالتغيرات التي حصلت في الذكرة الوطنية

= التسويق العام لهذا الارشيف لدى المؤسسات الوطنية ذات الصلة من قبيل المندوبية السامية للمقاومة والمكلفة بالأرشيف الوطني أو المكتبة الوطنية، والمجالس والمنظمات الحقوقية في الجوانب المتعلقة بكل هيئة على حدة

1 المحافظة على الإعلام الورقي وتحديثه. وذلك:

= تطور الانواع المهنية التي تعتمد على الاستقصاء والتحليل والموقف والروبورتاجات، باعتبار زن النوع الاخباري صار حكرا على المواقع والمنصات الالكترونية وشابات التواصل بشكل يجعل صوره بعد 24 ساعة في الصفحات الورقية عملا متأخرا إن لم نقل غير منتج.خلاصة لا بد من تحرير الاعلام الحزبي من اليومي ، المشترك في حين تكون الاخبار اليومية التي تشكل انفرادا مرحبا بها.

= التفكير في أسبوعية صادرة عن الجريدتين : الاتحاد وليبراسيون) من قبيل الاتحاد الاسبوعي ، التي تكون مخصصة للتحليل والملفات السياسية والجيوستراتيجية والاقتصادية والاجتماعية الكبرى بما يتماشى مع مواقع البلاد الجديدة، والتميز الاتحادي في هاته القضايا..

= الاستثمار في الإعلام الجهوي، انطلاقاً من التجارب الناجحة (الاتحاد الجهوي، أنوار بريس جهات).

= تكوين فريق إعلامي متخصصين يضم صحفيين، ومحررين، ومصممين، ومختصين في وسائل التواصل الاجتماعي.

= تنظيم دورات تدريبية منتظمة حول التحرير السياسي، والتواصل، والأدوات الرقمية.

= التشجيع على خلق خلايا إعلامية في الجهات والفروع، عوض الاكتفاء بالمراسلين الموسميين أو المناسباتيين..

= لقاءات مع قادة الحزب أو أعضائه الفاعلين. مع فسح المجال لنشر قصص نجاح محلية (نجاحات الحزب على مستوى البلديات أو الجمعيات).

= إنتاج محتويات تفاعلية مع الجمهور (استطلاعات، أسئلة وأجوبة...).

= تحسين نوعية الورق والطباعة، عبر تطوير اللوجيستي ومقتنيات الورق .

اعادة النظر في شكل الجريدتين (طابلويد)

++++++++

دعم الإعلام الرقمي وتأهيله هيكلياً ومادياً.

= العمل على تحويل الموقع الخاص الجريدتين الورقتين الى جريدتين إلكترونيتين للتفاعل، مع ما يقتضي ذلك من هيكلة وهيئة تحرير متداخلة مع العاملين في الإعلام الورقي، مع فسح المجال لاعادة الانتشار بالنسبة للصحافيين والمراسلين والمنتسبين

= إحداث هيئة تنسيق مديرية بين المواقع والجرائد الورقية تجتمع أسبوعيا في أفق العمل كجزء موحد من الاعلام الحزبي عوض العمل كجزر، والاستفادة من التعدد اللغوي في الرفع من مستوى الانتشار

=استخدام تقنيات البث المباشر للتفاعل مع الجمهور، مع ما يقتضيه ذلك من إعداد محتوى بصري حديث (فيديوهات قصيرة.....)

= إدماج الإعلام السمعي البصري في خطة التأهيل المقبلة، وذلك بـ:

ـ توفير شروط قناة انترنيت هي الأولى من نوعها حول المضامين السياسية والفنية والثقافية والتنظيمية للحزب، تجمع بين التنشئة السياسية والبعد البيداغوجي، والتعبير عن المواقف عبر السجال و توسيع دائرة النقاش العام المسؤول والجدي ..

== توفير مرصد اتحادي إعلامي (قد يكون في البادية هو هيئة التنسيق بين المنابر الاعلامية الحزبية مع اطر وخبراء حزبيين يشتغلون تحت ادارة الكاتب الأول) ومن

مهامه رصد نسبة الوصول، والتفاعل، والانتشار. وتعديل الاستراتيجية بناء على النتائج والتحليلات.

تقديم عام
في إطار الرؤية الجديدة لتأهيل المواقع الرقمية التابعة لمجموعة اتحاد بريس، تم إعداد ثلاث خطط تطوير مستقلة ومتكاملة تستهدف إعادة هيكلة المواقع التالية:
anwarpress.com
بوابة إخبارية شاملة ومتعددة التخصصات، تحتاج إلى تنظيم
تحريري وهيكلي جديد يعكس تنوع محتواها ويضمن انتشارها الواسع.
alitihad.info
منصة رسمية مرتبطة بالجريدة الورقية للحزب، يراد تحويلها إلى فضاء
رقمي حي يقدم محتوى سياسي تحليلي بأسلوب حديث.
Libe.ma
: الموقع الفرنكوفوني للمجموعة، يطمح إلى أن يصبح منصة يسارية ناطقة بالفرنسية موجهة للنخب والجالية المغربية في الخارج.

ترتكز هذه المشاريع الثلاثة على أهداف استراتيجية موحدة، أبرزها:

تحديث البنية التقنية وتحسين التجربة الحالية
توفير العنصر البشري
توفير التجهيزات والأدوات
إرساء خط تحريري خاص بكل موقع
تنويع المحتوى الرقمي عبر الوسائط الحديثة
تعزيز الحضور على منصات التواصل ومحركات البحث
بناء نموذج اقتصادي مستدام يُمكّن من استقطاب الجمهور والدعم

كل مشروع يقدم في هذا الملف بشكل مستقل، مع احترام خصوصية جمهوره ووظيفته التحريرية، بينما تجمعها رؤية موحدة لتثبيت حضور إعلامي تقدمي حديث يعكس هوية الحزب ويخاطب المتلقي بلغته وسياقه.
خطة تأهيل وتطوير منظومة "أنوار بريس"
في ظل التحديات المتزايدة التي تواجه الصحافة الرقمية، تبرز الحاجة إلى إعادة تموقع شامل لموقع "أنوار بريس" وباقاته الفرعية، بما يستجيب لتطورات الممارسة الإعلامية، ويعزز من قدرة المؤسسة على التأثير والمنافسة والانتشار.
تعتمد هذه الخطة على مقاربة شمولية ومتكاملة، تعالج جوانب الهوية، والهندسة التحريرية، والمضامين، والبنية التحتية التقنية،والإمكانيات البشرية والتسويق، والشراكات.
الغاية هي التمكين من الانتقال إلى إعلام رقمي احترافي، مواطن، متعدد المنصات واللغات، قادر على كسب ثقة الجمهور وتوسيع قاعدة المتابعين والداعمين.
أولا: مقاربة شمولية لهوية أنوار بريس
لا تقارب "أنوار بريس" كمنصة موحدة فحسب، بل هي منظومة إعلامية رقمية متفرعة، أنوار بريس رئيسية، جهات، ثقافية، رياضة، نساء، فرنسية، إسبانية، وإنجليزية، تتوجه إلى جمهور متنوع في اهتماماته، مجالاته، ولغاته.
ويتأسس هذا التصور على بناء هوية تحريرية جامعة، تستثمر في التنوع وتخاطب الداخل والخارج بلغات متعددة، ووسائط متنوعة تشمل المكتوب، المرئي، والتفاعلي.
ثانيًا: حكامة تحريرية لامركزية وفعالة
ترتكز الخطة على اعتماد نموذج تحريري لامركزي، يمكن كل موقع فرعي من هوية تحريرية واضحة وفريق مختص، مع الاحتفاظ بتنسيق مركزي عبر إدارة النشر.
هذا النموذج يُتيح الجمع بين الاستقلالية الموضوعاتية والانسجام التحريري، ويمنح لكل قسم القدرة على تطوير محتواه حسب أولوياته.
ثالثا: تموقع وظيفي جديد لكل مكون من مكونات الباقة
لكل موقع فرعي ضمن "أنوار بريس" وظيفة إعلامية محددة ومجال تخصص موجه:
الموقع الرئيسي سيكون القاطرة التحريرية للباقة، بتغطية إخبارية آنية وتحقيقات وتحليلات معمقة.
الثقافة: يتحول إلى منصة نقدية للأدب والفنون بكل تنوعاتها .
جهات: يُعيد ربط الإعلام بالمجال، ويُبرز الديناميات التنموية.
نساء: تُعزز الحضور الإعلامي لقضايا النساء من زاوية حقوقية واجتماعية.
رياضة تزاوج بين التغطية الإخبارية والتحليل السمعي البصري.
لغات: تؤدي دورًا دبلوماسيًا وإخباريًا في مخاطبة الرأي العام الأجنبي.
AnwarMedia
تمثل ذراع الفيديو العصري الموجه لمنصات التواصل، بمحتوى مرئي قصير، تحليلي وإنساني.
رابعا: تعزيز البنية التحتية التقنية واللوجستيكية
تم اقتراح سلسلة من الإجراءات لتأهيل الجانب التقني:
توحيد التصميم البصري لضمان هوية مهنية متماسكة.
تحسين الأداء التقني (السرعة، الأمان، التوافق مع الهاتف).
اعتماد منصة إدارة محتوى موحدة، ونظام إحصائي تفصيلي.
تأمين النسخ الاحتياطية والحماية من الاختراقات.
اللجوء إلى حلول استضافة سحابية مرنة ومهنية.
.خطة التفاعل والانتشار ربط الموقع بالشبكات الاجتماعية:
فيسبوك، تويتر، إنستغرام، تيك توك. إرسال نشرة يومية عبر البريد الإلكتروني. زر مشاركة تلقائية على واتساب وتيليغرام. نظام تعليقات مضبوط للقرّاء.
دعم الفريق البشري
التجهيزات التقنية حواسيب قوية التحرير والتصميم.
كاميرات فيديو احترافية + مايكروفونات. برنامج مونتاج
خامسا: استراتيجية تسويق رقمي واستقطاب الموارد
تُواكب الخطة تصورًا متكاملا للترويج والتسويق:
بناء خطة تواصل رقمي مخصصة لكل موقع.
تنشيط الحسابات الاجتماعية وتحقيق التفاعل العضوي والممول.
إعداد عروض إشهارية موجهة ومغرية.
إطلاق النشرات البريدية والمسابقات التفاعلية.
تقديم محتوى دعائي احترافي للمعلنين، واستهداف الجهات التي تهتم بجمهور النوع، الجهوية، والشباب.

سادسًا: دينامية الشراكات والدعم
تسعى "أنوار بريس" إلى توسيع قاعدة شركائها المؤسسيين والمدنيين، من خلال:
تفعيل آليات الدعم العمومي والصحفي والإشهار.
إبرام اتفاقيات تعاون مع جامعات، معاهد، جمعيات مهنية وثقافية.
نسج علاقات مع منظمات دولية مهتمة بالإعلام الحر والديمقراطي.

سابعًا: خطة مرحلية للتنفيذ
يقترح المشروع اعتماد مرحلة انتقالية يتم فيها تنزيل المحاور بشكل متدرج، حسب جاهزية الموارد البشرية والتقنية،ووفق جدول زمني دقيق يُعرض في ملاحق هذا التقرير.
إن هذه الخطة لا تُقدَّم باعتبارها تصورًا نظريًا معزولًا، بل كخارطة طريق عملية لتأهيل منظومة "أنوار بريس" لتكون منصة إعلامية قوية، رصينة، ومتعددة الأذرع، تنبني على المهنية والابتكار والربط الذكي بين الإعلام الرقمي وقضايا المجتمع المغربي في عمقه الوطني، الجهوي، والدولي
المخرجات المنتظرة
إعلام حزبي رقمي متعدد ومنفتح، متفاعل ومستقل.
مصداقية تحريرية مهنية متجذرة في الخط الديمقراطي.
قاعدة جماهيرية رقمية أوسع، داخل الوطن وخارجه.
نموذج اقتصادي مستدام مبني على القيمة التحريرية.
مشروع تأهيل وتطوير موقع « اتحاد أنفو »
يمثل موقع "اتحاد أنفو" الواجهة الرقمية المكملة لجريدة الاتحاد الاشتراكي، غير أن بنيته الحالية لا ترقى إلى مستوى التحديات الرقمية الراهنة، ولا تعكس التحولات التي تعرفها الصحافة الحديثة.
بناءً على هذا المعطى، تأتي هذه الخطة كمشروع شامل يهدف إلى تحويل الموقع إلى منصة إعلامية تقدمية رقمية حقيقية، تواكب المعايير المهنية والتقنية، وتُعيد ربط القراء بالمحتوى الورقي عبر معالجة حديثة وجذابة.
أولا: تسعى خطة التطوير إلى تحقيق نقلة نوعية من خلال:
إعادة بناء المنصة وفق معايير الصحافة الرقمية الحديثة.
خلق تجربة قراءة تفاعلية وسلسة، تُقرّب الموقع من جمهور جديد.
الحفاظ على الهوية الفكرية والتاريخية للجريدة ضمن قالب رقمي تقدمي.
دعم التفاعل مع القراء وتوسيع قاعدة المتابعين.
تنويع مصادر التمويل عبر الإعلانات، المحتوى الخاص، والاشتراكات.
ثانيا: محاور المشروع الأساسية
يستند المشروع إلى أربعة محاور مترابطة:
التطوير التقني: تصميم واجهة عصرية، تحسين الأداء، بناء أرشيف رقمي، تطبيق مخصص للهواتف، ومحرك بحث داخلي ذكي.
التحرير والمحتوى: إنشاء فريق تحرير رقمي مستقل،
تحرير النصوص بأسلوب رقمي مبسط، وتنويع المحتوى من خلال الفيديو، البودكاست، والزوايا الثابتة (مثل
الهوية البصرية والتحريرية: تثبيت خط اتحادي عقلاني يواكب تطلعات القراء الجدد، ضمن هوية بصرية متماسكة مستلهمة من ألوان الجريدة الأصلية.
خطة التفاعل والانتشار: تفعيل النشرات البريدية، أدوات المشاركة الفورية، الارتباط بمنصات التواصل، وإتاحة التعليق المنظم ضمن بيئة تحفيزية للنقاش.
ثالثا: أسس التنفيذ
يتطلب المشروع فريقًا تقنيًا وتحريريًا مرنًا، وتوفير تجهيزات تُمكّن من إنتاج محتوى متعدد الوسائط، إلى جانب الاشتراك في أدوات تحسين الأداء الرقمي والتسويق.
التطوير التقني إعادة تصميم شامل للموقع:
واجهة حديثة، تصفح سريع ومتجاوب مع جميع الأجهزة.
تحديث نظام إدارة المحتوى . أرشيف رقمي: قاعدة بيانات لجميع الأعداد والمقالات السابقة منذ التأسيس. إطلاق تطبيق للهاتف المحمول بواجهة بسيطة. نظام بحث ذكي: يتيح تصفح المقالات حسب الكاتب، التاريخ، المواضيع.
التحرير والمحتوى
فريق تحرير رقمي خاص بالموقع مستقل عن الجريدة الورقية. تحرير المحتوى الورقي بأسلوب رقمي:
عناوين قصيرة، فقرات صغيرة، روابط. تنويع الصيغ: مقالات تحليلية قصيرة فيديوهات قصيرة لآراء الكتاب
بودكاست أسبوعي حول أهم ما جاء في الجريدة "من أرشيف الاتحاد" كزاوية دائمة
. الهوية البصرية والتحريرية شريط العناوين»
أخبار، رأي، اقتصاد، ثقافة، وطنية، دولية، أرشيف. استخدام ألوان وهوية الجريدة
.خطة التفاعل والانتشار ربط الموقع بالشبكات الاجتماعية:
فيسبوك، تويتر، إنستغرام، تيك توك. إرسال نشرة يومية عبر البريد الإلكتروني. زر مشاركة تلقائية على واتساب وتيليغرام. نظام تعليقات مضبوط للقرّاء.
دعم الفريق البشري
تفاصيل المشروع التنفيذية، بما فيها الجدول الزمني، التكاليف، الموارد المطلوبة، والملاحق الفنية، ستعرض في ملف خاص يرفق بالتقرير الأساسي.
مشروع تأهيل وتطوير موقع ليبراسيون
في ظل التحولات العميقة التي تعرفها الصحافة الرقمية الناطقة بالفرنسية في المنطقة المغاربية، تبرز الحاجة الملحة لإعادة هيكلة وتحديث موقع Libe.ma، بوصفه الامتداد الرقمي لجريدة ليبيراسيون المغرب، وإحدى المنصات النادرة التي تمثل الصوت اليساري التقدمي الفرنكوفوني بالمغرب.
إن الموقع، في صيغته الحالية، لا يعكس لا الإمكانيات التحريرية للجريدة، ولا تطلعات جمهورها التقليدي والمحتمل، سواء داخل المغرب أو في دوائر الجالية بالخارج. ومن هنا تأتي هذه الخطة كمسعى جدي لإعادة التموقع، والالتحاق بركب الصحافة الرقمية المواطِنة، المستقلة، والدينامية.

ترتكز الخطة المقترحة على جملة من الأهداف المرحلية والمتوسطة، أهمها:

تحويل Libe.ma إلى موقع إعلامي رقمي حديث، فرنكوفوني، يساري الهوية، مستقل في إنتاجه.

تطوير علاقة جديدة مع القراء الفرنكوفونيين داخل المغرب وفي الشتات، خاصة النخب والفاعلين المدنيين.

إنتاج محتوى رقمي خاص يتجاوز الورقي، وفتح نافذة تحليلية على قضايا دولية وحقوقية.

بناء حضور دولي معتبر داخل فضاء الفرنكوفونية العالمية.

إرساء نموذج اقتصادي مستدام قائم على الشراكات، الإعلانات، والدعم المؤسسي الدولي.

ثالثًا: المعالم الكبرى للمشروع

تقوم خطة التطوير على أربعة محاور مترابطة:

إعادة التصميم والبنية التقنية: تصميم واجهة جديدة، مرنة وسريعة، مستلهمة من كبريات الصحف الفرنسية، مع أرشيف رقمي قابل للبحث، وتكامل بين المحتوى الورقي والرقمي.

تحرير وإنتاج محتوى خاص: إنشاء فريق تحرير فرنكوفوني لإنتاج محتوى أصلي (تحليلات، ملفات، مقابلات، بودكاست...)، إلى جانب تكييف المقالات الورقية بأسلوب رقمي.

تثبيت الهوية التحريرية: خط تقدمي مدافع عن القضايا الحقوقية والاجتماعية والبيئية، مع استهداف جمهور محدد من الشباب، الجالية، والنخبة المثقفة.

التفاعل والانتشار: اعتماد خطة ترويج قوية عبر وسائل التواصل، إطلاق نشرة أسبوعية، والتوجه نحو بناء شراكات مع مراكز فرنكوفونية وجامعات بالخارج.

رابعًا: الموارد البشرية واللوجستية

تم إعداد هيكلة أولية للفريق الضروري لتفعيل المشروع، تشمل:

فريق من الصحفيين الرقميين

مترجم محترف لتأهيل بعض المواد العربية للنشر بالفرنسية

خبير تواصل رقمي لتدبير الحضور على المنصات

تقني تطوير لتحسين الأداء وربط النظام بقاعدة البيانات

تفاصيل الفريق والمهام التقنية الدقيقة مرفقة ضمن الملحق الخاص libe.ma

يُعد هذا المشروع بمثابة فرصة لإعادة إطلاق موقع بوصفه منبرًا رقميًا تقدميًا، يعكس التوجه التحريري العريق لجريدة ليبيراسيون المغرب، وينفتح على جمهور جديد ومتجدد في الداخل والخارج، ضمن رؤية تحريرية ومهنية تراعي معايير العصر وتستند إلى قيم النضال، الحقوق، والتقدم.

يرفق هذا التقرير بملحق تفصيلي يتضمن الجدول الزمني، المهام التفصيلية، المقترحات التقنية، والهيكل البشري واللوجستي.

مقترح تنسيقي لتطوير المنصات الرقمية التابعة لمجموعة اتحاد بريس

رغم خصوصية كل موقع، تجمع بين المشاريع الثلاثة مجموعة من الأهداف الاستراتيجية المشتركة

تحديث البنية التقنية: من خلال توحيد نظام إدارة المحتوى، وتحسين سرعة التصفح، والأمان، وتجربة المستخدم عبر الأجهزة.

إرساء هوية تحريرية واضحة: لكل منصة، مع احترام الخط التحريري التقدمي العام للمجموعة.

تنويع المحتوى: اعتماد الكتابة الرقمية، الفيديو، البودكاست، والتحقيقات المعمقة لتوسيع قاعدة الجمهور.

تعزيز الحضور الرقمي: عبر خطط تفاعل على وسائل التواصل الاجتماعي، والنشرات البريدية، وخدمات المشاركة والتعليق.

إعداد نموذج اقتصادي مستدام: يجمع بين الإعلانات، الاشتراكات، المحتوى المدفوع، والشراكات الوطنية والدولية.

دعم الموارد البشرية واللوجستية: من خلال تأهيل الفرق، وتجهيزها بالوسائل التقنية الحديثة لإنتاج محتوى عالي الجودة.

آلية التنسيق بين المشاريع

"أنوار بريس" كمنصة إخبارية عامة متعددة الأذرع (جهوي، ثقافي، نسائي...).

"اتحاد أنفو" كمنصة سياسية تحليلية مرتبطة بالجريدة الورقية.

" ليبي.ما ، كمنبر فرنكوفوني يساري الهوية موجه نحو الخارج

تشبيك تقني وإحصائي:

توحيد أدوات التحليل الإحصائي، والتتبع الرقمي، وطرق الاستضافة، مع إعداد تقارير دورية موحدة لتقييم الأداء.

حملات تسويق وترويج مشتركة:

تنفيذ حملات مشتركة لترويج باقة اتحاد بريس تحت شعار جامع، مع إبراز خصوصية كل منصة.

إطلاق مشاريع خاصة مشتركة:

إنتاج ملفات رقمية موحدة بمقاربات متعددة اللغات والمنصات حول قضايا وطنية أو مناسبات كبرى.

Libération
33